

جامعة مولود معمري تيزي وزو



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور صيغة البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية في

الجزائر 2000-2018 دراسة حالة ولاية المدية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: دراسات محلية وإقليمية.

تحت إشراف الاستاذة:

أ. د. بن يوسف نبيلة

إعداد الطالب

معقافي الصادق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ نجية حمدي	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	رئيسا
أ.د/ نبيلة بن يوسف	أستاذة التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	مشرفا ومقررا
أ.د/ عبد العظيم بن صغير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا
د/ نعيمة عزوق	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	ممتحنا
د/ كريمة بلهوارى	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2022/07/14

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

الإهداء

أتقدم بثمره هذا العمل المتواضع إلى

أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهم

إلى زوجتي الكريمة وإلى الابن يوسف زين

أختي الفاضلة وإخوتي الأفاضل وأبنائهما

وإلى كل الزملاء والأصدقاء

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمه ونشكره على توفيقه بإتمام هذا العمل المتواضع،

ثم يأتي واجب الشكر إلى الأستاذة الفاضلة البروفيسور بن يوسف نبيلة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى كل التوجيهات التي قدمتها لإنجاح هذا البحث، كما لا أنى بالشكر أعضاء لجنة المناقشة التي ساهمت في تصويب العمل، كما لا أنسى أساتذتي من كلية العلوم السياسية في جامعة الجزائر3 وجامعة تيزي وزو.

وفي الأخير أشكر كل من ساندني من قريب أو بعيد في انجاز هذا

العمل.

مقدمة

تعتمد سياسات التنمية المحلية في مختلف الأنظمة على إدماج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتلبية مختلف احتياجات السكان.

إن الاهتمام بتطوير الخدمات وتلبية مختلف احتياجات الأفراد أصبح جزءا من مكونات التنمية المحلية، فالسكن والصحة والتعليم هي أساسيات لتوفير البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، فلا يمكن بناء تصور تنموي دون إدراج أي مكون في عملية التنمية المحلية فالتكامل بين مختلف الفواعل وزيادة حجم المشاركة في تنفيذ السياسات التنموية يعزز من فرص تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمعات.

تختلف الرؤية التنموية لكل دولة بحسب القدرات الطبيعية والبشرية والجغرافية التي تمتلكها فالتركيز على القطاع الفلاحي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر خيار للدول التي لديها إمكانات مرتبطة بهذا الجانب سواء على مستوى الموارد البشرية أو المادية فالتركيبية الاجتماعية والطبيعية تنعكس على نوعية الأنشطة الاقتصادية السائدة في كل مجتمع .

يمثل تحقيق التنمية المحلية رهان سياسي واقتصادي في الجزائر لما لها من تأثير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد ارتبطت سياسات التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال بالبرامج السياسية مما انعكس على نمط النموذج الاقتصادي المنتهج .

مع مطلع الألفية الجديدة ونتيجة للعائدات النفطية والمالية أطلقت مجموعة من السياسات التنموية المرتبطة بتطوير الجانب المعيشي للمواطن، فقد تم التوجه نحو القطاع الفلاحي باعتباره الخلفية الأساسية لبناء اقتصاد مستديم، ولهذا الغرض فقد تم الاهتمام بتطوير المناطق الريفية في إطار مشاريع التنمية الريفية المرتبطة خاصة بالإنتاج الفلاحي.

تعتبر صيغة البناء الريفي من البرامج السكنية التي تهدف إلى تطوير وتأهيل المناطق الريفية بما يوفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية المحلية من خلال مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رفع المستوى المعيشي والصحي والتعليمي لساكنة المنطقة الريفية.

أولاً: أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملية؛ باعتبار موضوع التنمية المحلية والبناء الريفي من أبرز المواضيع التي أولت لها الجزائر أهمية لارتباطه بالمتطلبات الأساسية للمواطن وعليه تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

1/ إعادة لتأسيس الدور التنموي بالمناطق الريفية التي أهملت في المشاريع و المخططات التنموي بمرحلة التسعينات نتيجة الظروف الأمنية والسياسية.

2/ دراسة أثر التوجه الاقتصادي القائم على العائدات النفطية وتهميش الدور الاستراتيجي للقطاع الفلاحي والريفي في إحداث التنمية المحلية والوطنية.

3/ أهمية الاهتمام بالمناطق الريفية واثرها على تحقيق التنمية المحلية.

4/ ضرورة توفير الخدمات لضمان استقطاب السكان نحو ممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية والريفية.

5/ الوقوف على معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة الريفية .

6/ أهمية وضع نموذج تنموي يتأشى و الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية.

7/ الاهتمام بإشراك الفواعل المحلية في رسم السياسات التنموية في المناطق الريفية والحضرية.

8/ أهمية صيغة البناء الريفي في إنجاح البرامج الريفية والفلاحية.

9/ ضرورة تحقيق التنمية الريفية في إطار الحد من ظاهرة النزوح الريفي .

10/ الوقوف على التحديات المالية والقانونية التي تعيق تجسيد البرامج التنموية في المناطق الريفية.

يمكن له تقديم أعمال ووظائف جيدة في المجتمع دون أن يتحقق له الاستقرار السكني الذي يعتبر الاستقرار النفسي والاجتماعية له. وقد ارتبط البناء الريفي في إطار السياسة السكنية

في الجزائر بالبعد السياسي الذي كان له الأثر في تحديد أولويات وبرامج التنمية المحلية أيضا.

ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة لرصد وتحليل عملية البناء الريفي في الجزائر ومساهماتها في التنمية لاسيما المحلية، وكذا الوقوف على جميع المعوقات والعقبات من كل الجوانب المالية والإدارية والبشرية التي تحول دون الوصول الى المبتغى المنشود.

ثانيا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التطرق الى مسببات الهجرة الريفية في الجزائر.
- التعرف على اهداف تجسيد صيغة البناء الريفي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.
- التعرف على أدوات ووسائل تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.
- البحث في أسباب الاهتمام بصيغة البناء الريفي .
- تفسير العلاقة بين البناء الريفي والتنمية المحلية من خلال عدة مؤشرات.
- معرفة مضمون سياسات التنمية الريفية والمحلية في الجزائر.
- معرفة الأدوار التي تقدمها تنمية المناطق الريفية في إطار التنمية المحلية بالجزائر، وتحديدًا في ولاية المدية.
- الوقوف على أبرز المعوقات التي تحول دون تنفيذ وتجسيد صيغة البناء الريفي في المناطق الريفية بولاية المدية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

اختيار موضوع البناء الريفي وربطه بالتنمية المحلية كمجال الدراسة كان منطلقه مجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية:

أ- المبررات الموضوعية:

- تحولات السياسة الاقتصادية العالمية والجزائرية تحديدا اهتمت بالمجال الفلاحي بكل ما يحتويه من نشاطات منتجة، وسعينا من خلال ذلك اثبات حقيقة ذلك بربطه بالتنمية المحلية.

- الرغبة في توجيه الاهتمام المحلي والمركزي بالمناطق الريفية كتوجه مهم في مؤشرات التنمية المحلية.

-إبراز أهمية الاهتمام بالمناطق الريفية وتأهيلها بشريا في تشجيع استحداث النشاطات الزراعية والرعية وتطوير النشاطات التقليدية بما يخدم التنمية الريفية والمحلية.

- نقص الأبحاث العلمية المعالجة لأهمية البناء الريفي وعلاقته بتحقيق التنمية المحلية.

- الاقتراب من فهم التحديات التي تقف أمام تجسيد تنمية فعلية في المناطق الريفية.

-تأكيد على أهمية توفير الخدمات الاجتماعية في سبيل الوصول الى تحقيق أهداف البناء الريفي.

ب - المبررات الذاتية:

- الرغبة في إثراء التخصص بمواضيع جديدة تنتقل من دراسة الكل الى الجزء.

-الرغبة في معالجة البناء الريفي كمشروع اقتصادي واجتماعي على غرار باقي البرامج السكنية التي تنطلق من وجود أزمة سكن.

-المساهمة في فتح المجال للبحث في المؤشرات الديمغرافية والسكانية وعلاقتها بتحقيق التنمية المحلية.

رابعا: الدراسات السابقة

1-دراسة الباحث " شريف درويش" الموسومة بـ **التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الإنسان بالأرض آثارها دراسة ميدانية في ولاية المدية**¹، هدفت الدراسة إلى رصد عملية التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تحديدا ولاية المدية (برواقية وتابلط) من خلال

¹ - شريف درويش، التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الإنسان بالأرض وأثارها دراسة ميدانية في ولاية المدية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي و الحضري، جامعة الجزائر، 1990.

تحليل تغير علاقة الإنسان بالأرض باعتبارها المحدد الرئيسي لكل تغير، ذلك أن الأرض هي المورد الاقتصادي الرئيسي للآرياف لارتباطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بها. كان من أبرز نتائجها أن العلاقة التقليدية التي كانت موجودة بين الإنسان والأرض تغيرت كثيرا بحيث أنها أصبحت تتكيف مع متطلبات الحياة الجديدة في كل جوانبها، وبرزت زيادة التنقل نحو ممارسة نشاطات غير زراعية أو ريفية أحد أبرز أوجه التغير نتيجة ضعف المستوى المعيشي وقلة الدخل في النشاطات الزراعية، وبخصوص السكن الريفي فقد عرف تطورا من حيث التغير والعصرنة من خلال استبدال مواد بناء تقليدية بمواد جديدة وهذا نتيجة زيادة مصادر الدخل، إذ تطورت وسائل الحياة من خلال توفر وسائل النقل والكهرباء من منطقة إلى أخرى بنسب متفاوتة.

انصب اهتمام البحث على التغير الاجتماعي لسكانة الريف، أما بحثنا فهو لا يهتم بالتغير الاجتماعي من خلال ارتباط الإنسان بالأرض والبحث في الأثر، إنما البحث يساعدنا في دراسته لسكانة الآرياف تحديدا في المنطقة المبحوث فيها من جانبنا (ولاية المدية).

2- أطروحة الباحث " محمد عمران " تحت عنوان؛ سياسة السكن ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن¹، هدفت الدراسة إلى فهم السياسة السكنية المتبعة في الجزائر خاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تحديد دور المؤسسات التمويلية في قطاع السكن إضافة إلى التفصيل في عرض مختلف الأنماط السكنية التي أقرتها السلطات العمومية استجابة لعدد الطلبات المتزايدة كما ونوعا، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة كاملة وشاملة حول قطاع السكن. والدراسة تساعدنا في معرفة السياسة السكنية في

¹ - محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

الجزائر عامة ومعرفة الصيغ المتنوعة التي اتخذتها في مجابهة أزمة السكن، ونحن ليس اهتمامنا بحل أزمة السكن انما بصيغة سكنية محددة ودورها في التنمية المحلية

3- أطروحة الباحث "محمد بن يحيى" تحت عنوان؛ **واقع السكن في الجزائر وإستراتيجية تمويله¹**، وهدفت الدراسة إلى المساهمة في التعرف على واقع السكن والنظام التمويلي المنتهج، بالكشف عن مسببات عرقلة نمو التمويل السكني، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاستقراء والاستنتاج لمختلف المعطيات الإحصائية، وقد توصلت إلى النتائج التالية: عدم قدرة الدولة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكنات الاجتماعية، عدم وجود إستراتيجية واضحة تعمل على إيجاد حلول نهائية لازمة السكن، عدم ملائمة التشريعات والقوانين مع التحولات العمرانية والسكنية الجديدة، وضعف أداء القطاع الخاص في النشاط السكني، إضافة إلى تراجع وضعف مساهمة البنوك في التمويل السكني.

ساعدتنا الدراسة في التقرب من الظاهرة ومعرفة طرق التمويل وعقباته، واعتبرت مثلها مثل الدراسات السابقة المذكورة منطلقا أساسيا لبحثنا.

4- دراسة الباحث "يوسف قحام" بعنوان؛ **السكن الريفي معول من معاول سياسة التجديد الريفي في الجزائر²**، هدفت الدراسة إلى التعرف على الحيز المخصص للاهتمام بالسكن الريفي في إطار سياسة التجديد الريفي على وجه الخصوص، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها؛ ارتفاع انجاز السكنات الريفية في مرحلة التجديد الريفي، تأثير الأزمة الأمنية على السكن الريفي من خلال تراجع عدد سكان الريف، إعادة تأهيل الأرياف يخفف الضغط على المناطق الحضرية من خلال تراجع الهجرة الريفية.

¹ - محمد بن يحيى، واقع السكن في الجزائر وإستراتيجية تمويله، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

² - يوسف قحام، السكن الريفي معول من معاول سياسة التجديد الريفي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2013.

هي دراسة تساعدنا بالتقرب من ظاهرة السكن الريفي وعملية تأهيل الأرياف لكن ليس من زاوية التنمية التي تهتم بها دراستنا.

5- أطروحة الباحثة "إيمان فتحون" الموسومة بالتنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر¹، والتي هدفت إلى دراسة الجهود والمسااعي الموجهة للاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال مشاريع التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نحو دعم استقرار السكان في الأرياف، بإبراز المشكلات التي تواجه السكان ووضع تصورات وآليات تستجيب لمتطلبات دعم استقرار السكان، وتمثلت عينتها في ريف من أرياف الجزائر وهو ريف محمد حدادو التابع لبلدية معالمة زرالدة والتي اشتملت على 100 أسرة، واستخدمت أداة الاستمارة لجمع المعلومات والبيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي، وقد كان من أبرز نتائجها أن زيادة المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية تساهم في دعم استقرار السكان في الأرياف خاصة ما تعلق بالمراكز الصحية والتعليمية التي ترفع من مستوى التعليم وتقضي على الآفات المرتبطة بالأمية والأمراض، كما توصلت الدراسة أن المشاريع الاقتصادية في المناطق الريفية تدعم استقرار السكان من خلال مختلف البرامج الاستثمارية الفلاحية والرعية التي ترفع من مستوى المعيشي للسكان وتحافظ على اليد العاملة وتقلل من نسبة الهجرة الريفية.

لعل الدراسة الأخيرة أقرب الى موضوع بحثنا في دراستها عن تنمية الأرياف لأجل استقرار الساكنة بها، ويبقى المنظور الاجتماعي للدراسات السابقة هو الغالب، وبحثنا يستقصي الحقائق ويحللها من منظور سياسي بالدرجة الأولى.

خامسا: الإشكالية

¹ - إيمان فتحون، التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، الجزائر، 2017.

يعتبر تحقيق التنمية المحلية أحد الرهانات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهذا نتيجة التطورات والتحديات التي تواجه صانع القرار في توفير الخدمات الاجتماعية بكل أشكالها، وإذا أخذت التنمية المحلية بعدا حضاريا سواء على المستوى الميداني أو على المستوى الأكاديمي إلا أنها لازالت محل نقاش بين مختلف الفاعلين لإهمالها البعد الريفي.

إذ تضم التنمية المحلية كل أطراف ومكونات المجتمع المحلي بما في ذلك المكون الريفي الذي له دور في دعم خطط وبرامج التنمية المحلية، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الديمغرافي من خلق توازن سكاني وتقليل الضغط على المدن وتوسيع دائرة التنمية المحلية، أو على المستوى الثقافي والسياحي من خلال المحافظة على المكتسبات الثقافية والسياحية .

إن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في الجزائر مع بداية التسعينات كان لها الأثر السلبي على الريف الجزائري، ومع مطلع الألفية الجديدة أدرك صانع القرار في الجزائر ضرورة إعادة الاعتبار للريف الجزائري من خلال الاعتماد على سياسات تحفيزية وتدعيمية لإعادة تفعيل دور الأرياف والحد من المظاهر السلبية التي أحدثتها العشرية السوداء، ومن أبرز البرامج التي شجعت الساكنة والمهاجرين على العودة لمناطقهم الريفية أو الاستمرار فيها صيغة البناء الريفي التي قدمت كمحفز للمواطنين لاسترجاع نشاطاتهم الفلاحية والرعوية، وقد تم تنظيم هذه الصيغة السكنية بإصدار قوانين وهيئات مكلفة بتسييرها للوصول الى اكبر قدر من المستفيدين والحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن .

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر صيغة البناء الريفي على دعم البرامج التنموية في الأرياف؟ وما

هي تداعياتها على تحقيق التنمية المحلية ؟

التساؤلات الفرعية:

ما هو مضمون صيغة البناء الريفي في الجزائر؟

ماهي طبيعة العلاقة بين البناء الريفي والتنمية المحلية ؟
ماهي أهداف وأدوات تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر؟
ما هي مكانة البناء الريفي في المخططات التنموية و البرامج الاقتصادية في
الجزائر؟

-ماهي انعكاسات صيغة البناء الريفي على دعم الاستقرار السكاني في الأرياف في
ظل برامج التنمية الريفية والفلاحية ؟
-هل ساهمت صيغة البناء الريفي في الحد من الهجرة الريفية وتحقيق التنمية
الفلاحية في ولاية المدية؟

سادسا : فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:
-ادت برامج الدعم الفلاحي والريفي الى تجسيد أهداف صيغة البناء الريفي في
الجزائر.
-تشكل صيغة البناء الريفي فاعل في دعم سياسات اعادة تأهيل المناطق الريفية
وبعث النشاطات الفلاحية في الجزائر.
-يساهم تقليص الاجراءات الادارية إلى زيادة الاهتمام بصيغة البناء الريفي.
-يؤدي غياب الخدمات العامة والمرافق إلى تراجع الدور التنموي لصيغة البناء
الريفي.
-أدت صيغة البناء الريفي الى تقليص الهجرة الريفية وزيادة النشاطات الفلاحية في
ولاية المدية.

سابعا:حدود الدراسة:

1/ الحدود المكانية :ترتكز الدراسة على البناء الريفي والتنمية المحلية في الجزائر وتحديد
ولاية المدية وهي الاطار المكاني للدراسة.

2/ الحدود الزمانية: كانت الانطلاقة مع مطلع الالفية (2000) التي شهدت مرحلة جديدة من التحولات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ببرز سياسات تنمية متنوعة ابرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا اطلاق مشروع مليون سكن للحد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الأزمة الأمنية والسياسية .

إذ تعد صيغة "البناء الريفي" من البرامج التي تم الاهتمام بها خاصة في المخطط الخماسي 2000-2004 بتخصيص إعانات للنازحين او الراغبين في ترك الأرياف نتيجة حالة الأمن وحجم الخسائر التي عاشتها هذه المناطق .

وقد امتدت دراستنا المتعلقة بدراسة تأثير هذه الصيغة السكنية وعلاقتها بالتنمية المحلية إلى سنة 2018م تاريخ انتهاء البرنامج الاقتصادي 2014-2019.

ثامنا: منهجية الدراسة

1-المناهج:

من أجل معرفة دور صيغة البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية واختبار صحة الفرضيات تم استخدام المناهج الآتية:

1-1-المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي الوثائق والمعلومات التاريخية وهذا بقصد الاستفادة من تجارب الماضي واستخلاص العبرة في معالجة الموضوع محل الدراسة، وتتمثل ميزة هذا المنهج في كونه يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها¹.

وقد تم استخدام هذا المنهج للتعرف على تطور سياسات التنمية المحلية في الجزائر، وكذا مختلف المراحل التي عرفتتها صيغة البناء الريفي في الجزائر منذ الاستقلال إلى 2018، من خلال دراسة مختلف القوانين والمؤسسات والبرامج التي شهدتها هذه الصيغة.

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997، ص ص92

1-2- منهج دراسة الحالة: منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهذا قصد الاحاطة وادراك العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة المدروسة¹.

تساهم دراسة الحالة في نقل المفاهيم والأطر النظرية إلى الواقع باستخدام عدة أدوات ووسائل تساعد الباحث في انجاز الدراسة بشكل موضوعي، وقد استعملنا دراسة الحالة في فترة زمنية ومكانية محددة للتقرب من الظاهرة المدروسة ومعرفة المتغيرات المتحركة في العلاقة بين صيغة البناء الريفي والتنمية المحلية في ولاية المدية.

1-3- المنهج الاحصائي: أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، يعتمد على التعبير الرقمي كالوزن والعمر والتمن وغيرها، وهو عبارة عن عملية جمع البيانات الاحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقميا مع تحليلها وتفسيرها، وهذا للاستدلال على وجود علاقة بين مختلف الظواهر، فهو منهج مهم في صناعة القرارات وترشيدها².

إن استخدام الاحصاءات في دراستنا كان مرتبطا بتحليل البرامج والسياسات السكنية الريفية في الجزائر، وكذا حجم الاستثمارات الموفرة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالمنهج الاحصائي هو تحليل كمي يساعد المناهج الكيفية في الوصول إلى حل مختلف الاشكالات.

واقترنت جميع المناهج العلمية المذكورة بوصف الظاهرة قيد الدراسة وتحليلها.

2 - الاقتربات:

ولمقاربة الموضوع أكثر واستيعاب عناصره اعتمدنا على اقتربات هي كالآتي؛

¹ - المرجع نفسه، ص 93

² - محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 97.92

2-1- الاقتراب القانوني - المؤسساتي: هو الاقتراب الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل، يهدف إلى دراسة وتحليل العملية السياسية كنتاج لمهام وأدوار المؤسسات السياسية في الدولة، ذلك في ظل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بينها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على التفسير الدقيق للأسباب والأهداف الحقيقية من وراء تلك الممارسات السياسية المتعددة من السلطة السياسية. وقد تم استخدام المقترَب في التطرق إلى المحددات القانونية والمؤسسية التي تقوم على تنفيذ سياسة البناء الريفي من خلال الآليات والممارسات المنتهجة وكيفية تدخلها في كل مرحلة في هذا المجال على أرض الواقع¹.

2-2- الاقتراب النسقي: يستخدم هذا الاقتراب في دراسة مختلف الانظمة السياسية والمؤسسات الرسمية وغير رسمية في صناعة القرار، والذي يقوم على عدة متغيرات أبرزها المدخلات والمخرجات والبيئة التي تعيش فيها النظام، فهو عبارة عن مجموعة من المراحل التي أساسها النظام الذي يصدر القرارات ويتلقى المطالب عبر آليات ووسائل مختلفة². يساعدنا المقترَب النسقي في الكشف عن المدخلات (المطالب) أولاً وبالتالي الرهانات التي تحط أمامها السلطة وبالتالي فهو يقترن في هذا الحال باقتراب صنع القرار، ثم معرفة المخرجات (صيغ البناء الريفي وما رافقه) وبالتالي الكشف عن المحددات البيئة المؤثرة فيه وخاصة مدى رضا الطالبين عن منتجات النظام، ليتسنى لنا الحكم على نقائصه ومجمل الخلل الذي أصابه في مراحل تجسيده إلى توزيعه.

3: أدوات جمع المعلومات

إن نزول الباحث إلى ميدان الدراسة يكون بحاجة إلى مجموعة من الأدوات التي تساعد في جمع المعلومات ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة وتختلف أدوات الجمع حسب طبيعة موضوع البحث وخصوصيات مجتمع الدراسة.

¹ - بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص 166.

² - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 135.

3-1-الاستبيان: يعد من التقنيات الأساسية إلى جانب الملاحظة والمقابلة، فهو تستهدف جمع المعلومات اللازمة المتعلقة بتغطية موضوع الدراسة، وعرفها "محمد عبيدات" وآخرون بأنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين¹.

ويعد الاستبيان من بين أكثر أدوات جمع البيانات استعمالاً على الرغم من أهمية الأدوات الأخرى، ومن مميزات الاستبانة التكاليف النسبية المنخفضة لها كأداة لجمع المعلومات، وإمكانية تطبيقها على مجتمع بحث كبير وواسع كما تتميز بسهولة تفريغ البيانات، وتحليلها وتفسير النتائج، إضافة إلى إمكانية إيصالها لأشخاص يصعب الوصول إليهم²، وهذا عن طريق الاستمارة الالكترونية التي ترسل عبر البريد الالكتروني أو وسائط التواصل الاجتماعي³ في عصر التكنولوجيات المتسارعة.

وفي دراستنا المتعلقة بدور البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية في الجزائر من خلال الآثار التي حققها على مستوى الجماعات المحلية خاصة في المناطق الريفية تم الاستعانة بهذه الأداة من أجل جمع المعلومات من مختلف أفراد العينة المستجوبين.

3-2-الملاحظة:

هي أداة أساسية في البحوث الاجتماعية والسياسية، فهي أداة يستخدمها الباحث والإنسان العادي لبناء تصور حول ظاهرة أو سلوك معين، وهي تعتمد على خطوات منهجية

¹-نادية سعيد عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص352.

²- محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص264.

³- نادية سعيد عيشور وآخرون، مرجع سابق، ص353.

وعلمية لفهم وتفسير الظاهرة وأساليبها كثيرة تتدرج من الملاحظة البسيطة إلى الملاحظة المنظمة (المتأمل) التي تتم طبقاً لخطة منظمة وموضوعية¹.

وقد تم اعتماد الملاحظة في دراستنا إلى جانب الاستبيان خلال تسجيل ملاحظات ميدانية ذات علاقة مباشرة بالموضوع للاستعانة بها في التحليل وتفسير النتائج.

3-3-المقابلة:

تعرف بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات وآراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص للحصول على بعض البيانات الموضوعية²، و يتمثل دور الباحث فيها بإعداد أسئلة المقابلة وعرضها بطريقة جيدة على الفرد أو الشخص المعني ويقوم هذا الشخص بتقديم إجابات عن هذه الأسئلة شفويا. ويقوم الباحث بتدوينها وتصنيفها وتحليلها، وهي تتم بشكل مباشر بين الباحث والمبحوث فهي أداة مساعدة في إعادة صياغة أسئلة الاستبيان وتبسيط بعض العبارات التي وجدنا صعوبة في فهمها لدى بعض أفراد العينة، فقد تم اعتمادها في تبويب وصياغة فقرات الاستبيان من خلال المقابلات مع بعض المسؤولين المحليين وإطارات العاملين بالجماعات المحلية.

4-هيكلية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الفرضيات والتساؤلات المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول لكل فصل تمهيد وخلاصة، محاولين احداث التوازن بين الفصول شكلا ومضمونا، وذلك كما يلي:

الفصل الأول: وقد اشتمل على ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول مفهوم السكن في المجتمع الريفي من خلال التطرق إلى خصوصيات المجتمع الريفي ، بالإضافة إلى المتطلبات التنموية في المناطق الريفية ، كما تم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف

¹-وائل عبد الرحمن التل، عيسى محمد قحل، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، ط2، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص108.

²- نادية سعيد عيشور وآخرون، مرجع سابق، ص330.

اللغوي والاصطلاحي للبناء الريفي، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى المنظور المفاهيمي والنظري للتنمية المحلية من خلال تعاريف حول التنمية المحلية ، إضافة الى أهداف وفواعل التنمية المحلية وهذا من خلال التعرف على مختلف النظريات التي تفسر آليات ومقاربات إحداث التنمية في المناطق الريفية.

الفصل الثاني: يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، المبحث الأول تم معالجة تحليل السياسة السكنية من خلال التطرق إلى مفهومها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التطرق إلى ابرز الصيغ السكنية المعتمدة في الجزائر والتي تنطلق من محددات مالية واجتماعية معينة، أما المبحث الثاني يتناول البناء الريفي في المخططات التنموية لمرحلة مابعد الاستقلال من خلال التطرق إلى السكن الريفي قبيل وأثناء الاستقلال ، كما تم التعرف على السكن الريفي في المخططات الرباعية، إضافة الى السكن الريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. أما المبحث الثالث فقد خصص إلى الادوات المالية والقانونية والمؤسسية في تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر ، من خلال الآليات القانونية والمالية لتجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر إضافة الى تمويل صيغة البناء الريفي في الجزائر ، كما تم التطرق الى مؤسسات تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر

الفصل الثالث: يعالج الفصل الثالث من الأطروحة موضوع انعكاسات صيغة البناء الريفي على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (2000-2018)، وسنتطرق في هذا الفصل الى التعرف على **مقومات تجسيد مخططات التنمية المحلية في الجزائر** من خلال التعرف على المقومات القانونية للتنمية المحلية في الجزائر و تمويل التنمية المحلية في الجزائر و دور اللامركزية الإدارية في تجسيد التنمية المحلية ، كما سنحاول في المبحث الثاني الوقوف على **سياسات الدعم الريفي من خلال المخططات التنموية** من خلال تطور سياسات الدعم الريفي قبل عام 2000 والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) 2000 - 2006 إضافة الى برنامج التجديد الريفي والفلاحي 2006-2014 و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDR (2009-2018)، كما سنتعرف في المبحث الثالث إلى

دراسة صيغة البناء الريفي المخططات الخماسية وتحدياتها من خلال البناء الريفي في ظل المخططات الخماسية و تحديات تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر كما تم التطرق في المبحث الرابع تأثير البناء الريفي على دعم استقرار السكان في المناطق الريفية من خلال البناء الريفي وإعادة تأهيل المناطق الريفية (2000-2009) و مكانة مشاريع التنمية الفلاحية في دعم الاستقرار الريفي كما تعرف على البناء الريفي وتحقيق التوازن التنموي .

الفصل الرابع: بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى أهم المفاهيم النظرية والإجرائية المتعلقة بالبناء الريفي وسياسات التنمية المحلية في الجزائر وإظهار أوجه العلاقة التي تبرز في مساهمة البناء الريفي في تفعيل سياسات التنمية المحلية في مختلف جوانبها الفلاحية والريفية.

تم في هذا الفصل معالجة ميدانية للموضوع على عينة ولاية المدية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه التعريف بميدان الدراسة وهذا من خلال التطرق إلى المقومات الطبيعية والبشرية للولاية وكذا البنية التحتية والإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها ولاية المدية وفي الأخير تم التطرق إلى بعض آليات دعم التنمية المحلية والتي اشرنا فيها إلى دور البناء الريفي ومكانته في مشاريع التنمية الريفية. أما المبحث الثاني تم تبين منهجية الدراسة وأدوات المستخدمة في جمع ومعالجة الإحصائية للبيانات والتي تم الاعتماد فيها على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات ، بالإضافة إلى تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة. أما المبحث الثالث تم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة، وهذا للإجابة على الإشكالية والوصول إلى أهداف الدراسة.

الخاتمة: وفي الأخير تم وضع الخاتمة التي من خلالها يتم الاجابة على الاشكالية والفرضيات المقترحة ،وهذا لمعرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بين البناء الريفي والتنمية المحلية في الجزائر.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتلخص اهم الصعوبات التي واجهتنا اثناء القيام بدراستنا المعنونة لدور صيغة البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية فيما يلي:

- قلة المراجع والمصادر المرتبطة بدراسة السكن الريفي خاصة الكتب و المؤلفات.
- صعوبة القيام بالمقابلة مع أفراد العينة وإقناعهم بالإجابة على أسئلة الاستبيان .
- عدم توفر احصائيات رسمية حديثة متعلقة بعدد السكنات المنجزة في كل الولايات و عدد السكنات الغير منطلقة.
- صعوبة الوصول الى المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالباء الريفي في ولاية المدية، رغم الزيارات المتكرر

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي والنظري

للبناء الريفي والتنمية المحلية

يعتبر تحقيق التنمية المحلية من بين الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة للنهوض بمتطلبات تحقيق التنمية الريفية، وقد وضعت عدة مخططات وبرامج لإعادة الهيكلة والتعمير للمناطق الريفية التي تملك مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها للقيام بدور بارز في العملية الاقتصادية وتحقق التوازن الديمغرافي، وهذا بالاعتماد على سياسات وبرامج تراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والمقومات الإنتاجية للريف الجزائري مما يساهم في جعلها مناطق جاذبة للسكان، وقد تمثل صيغة البناء الريفي أحد تلك السياسات المشجعة على استقرار الأرياف من خلال ارتباط السكن بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية.

المبحث الأول : مفهوم السكن في المجتمع الريفي.

يعتبر توفير السكن الملائم من أولويات الحكومات ضمن مساعيها المتواصلة لضمان حياة صحية وكرامة لجميع الأسر الحضرية والريفية، هذا الأمر أدى لوضع سياسات وبرامج سكنية مختلفة تحكمها مجموعة من القوانين التي تحدد الأهداف والإستراتيجيات التنموية المتبعة وتهدف لضمان تحقيق النوعية في تجسيد المشاريع السكنية بما يتماشى مع التدابير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة وتلبية لحجم الطلبات المتزايدة على هذه السكنات، وتبرز صيغة البناء الريفي كأداة لتلبية الطلبات الاجتماعية على السكن في المناطق الريفية.

المطلب الأول : مفهوم المجتمع الريفي

لقد شهدت الحياة الريفية في العصر الحالي تطورا في نمط الحياة عكس ما كانت عليه الظروف المعيشية للإنسان الريفي في العصور الوسطى والقديمة، فقد أدت التكنولوجيا الحديثة والتغيرات والتجاذب السكاني للمناطق الريفية نتيجة الهجرة الريفية والاحتكاك بالحياة الحضرية إلى بروز تغيرات في الحياة الريفية.

1-تعريف المجتمع الريفي:يشير المجتمع الريفي إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة سواء كان قرية أو مدينة صغيرة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى، ذلك أن حياة الأفراد معا في إطار المجتمع الريفي هو دائما جزء من مجتمع محلي أوسع¹، خاصة في ظل الاشتراك الفعلي في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي والروحي والترويحي والسياسي والفني والأسري، واعتماد بعضهم على البعض، وبروز مبدأ تقسيم العمل وتنوع الوظائف.²

¹ - عبد الغاني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 27.

² - عبد الرحيم دوخي الحنيطي، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 65.

2-تعريف عبد الحميد أحمد رشوان : المجتمع الريفي هو ذلك الشطر من المجتمع الذي يقيم فيه السكان، في منطقة جغرافية محددة، والتي تتحدد على أنها مناطق ريفية، وهؤلاء السكان أنشأت بينهم علاقات اجتماعية، والتي تتحدد على أنها مناطق ريفية، والتي من خلالها أقاموا جماعات ومنظمات، ومؤسسات اجتماعية ريفية، ومرافق مختلفة، والتي عن طريقها يشبعون احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وقد أصبحوا بحكم الخبرة السكانية والمصالح والأمانى ثقافة وخصائص ريفية¹.

3-المجتمع الريفي عند ابن خلدون الذي يعد الأب الأول لعلم الاجتماع الريفي

بالمفهوم العلمي والمنهجي، من خلال تركيزه على خصائص ومميزات الريف وما يسود فيه من علاقات ونوعية النظم البنيوية المختلفة التي تكون في النهاية الحياة الكلية للمجتمع المحلي الريفي التي تسيطر عليه طرق الحياة تختلف إلى حد كبير عن غيرها من المجتمعات المحلية الأخرى.

يرى "ابن خلدون" أن العلاقة بين الإنسان والأرض وطيدة جدا بسبب ما يربطه بالأرض مثل؛ تربية الحيوانات بأنواعها وكيف أصبحت هي الأخرى تشكل ضرورة حياتية وعاطفية للإنسان الريفي، وعلى ذلك فإن كل القيم وحياة الجماعة بأشكالها وتوجهاتها المختلفة، تدور حول الأرض وتعطيها مرتبة الصدارة في حياة الريفيين².

4-خصائص المجتمع الريفي: يتميز المجتمع الريفي بالبساطة وصغر الحجم من

حيث المباني والمنشآت العامة والخاصة، إذ تبنى فيه المساكن بصفة عشوائية وبدون تخطيط.

¹ - عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2003، ص 69

² - إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1983، ص 78 .

كما تتميز الحياة الريفية بقيم الصبر والمثابرة، وقيم الجيرة والتمسك بالأعراف في حل المشاكل، عن طريق التواصل بدلا من اللجوء إلى القانون، والبساطة في العيش والسماحة طالما لا يوجد من يهدد الأرض والعائلة¹.

وتقوم العلاقات الاجتماعية في الريف على قوة القرابة والحياة المشتركة ضمن نطاق يضم الكثير من الأسر في الغالب لها نفس الأصول الأسرية، كما يعرف على المجتمع الريفي بعزلته وعدم ارتفاع المستوى الثقافي والتشابه من الناحية البيولوجية وتسود بين الأفراد روح التضامن والتماسك.

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع الريفي الذي يعتمد على الأدوات البدائية اليدوية في الإنتاج الزراعي، ويقوم الفلاح بكافة الأعمال والنشاطات المتعلقة بأساليب إزاحة الأرض ونوع البذور ويرى ايريك وولف (E.Wolf) إن القرويين مزارعون ريفيون يقومون بإنتاج المحاصيل في القرية، ويشكلون جزءا من مجتمع مركب، فالقرية هي أسلوب حياة يعتمد على الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي².

وعن حجم المجتمع؛ فهو يتميز بانخفاض كثافة سكانه كما يعرف ارتفاع معدلات الأمية والتسرب المدرسي خصوصاً عند الإناث ويعرف مستوى الدخل أقل نتيجة وجودة ظاهرة العمل الموسمي في المناطق الريفية مثل العمالة الموسمية، والبطالة الموسمية، وترتبط الثقافة الريفية بالعادات والتقاليد، حيث نجد الكثير من المقاومة بين أفراد المجتمع لأي تغيير قد يحصل³.

¹ - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1974، ص. 87-88.

² - نوال قلاب ذبيح، المتصل الريفي الحضري في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 34.

³ - رشيد زو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع - قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 45.

5- أهمية المجتمع الريفي: يمثل المجتمع الريفي أهمية كبيرة لمختلف السياسات التنموية ذات المستوى المحلي، إذ يشكل الريف الفاعل المكمل في تطوير المجتمعات المحلية خاصة التي يغلب عليها الطابع الريفي في الممارسات الاجتماعية والاقتصادية من حيث المشاركة الاقتصادية وحتى الثقافية، إذ تلجأ الحكومات المحلية في أغلب التحديات التي تواجهها إلى الريف باعتباره احتياط مهم للمنظومة الاقتصادية والبشرية¹. ومن بين الأمور التي تسعى إليها الدول خاصة دول العالم الثالث في هذا المجال؛ تحسين وترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف من خلال عدة عوامل وآليات أهمها؛ ترقية وتحديث الزراعة وتنمية دور المرأة الريفية وتغيير القيم الخاصة بها، وتنمية الريف في المجال العلمي، وتوفير الخدمات الصحية والسكنية والطرق، وتنمية السياحة الريفية والاستفادة منها بالإضافة إلى تدعيم الصناعات التقليدية وتنويع الحرف وتوفير فرص العمل، وتتنظر منظمة الأغذية والزراعة إلى التنمية الريفية من خلال تحقيق ثلاثة محاور هي: تنمية الإنتاج الزراعي، تنمية الموارد البشرية من أجل مشاركة فعالة، تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي².

يرى المدافعون عن التنمية الريفية والإنتاج الزراعي أن فكرة التنمية الفلاحية والريفية تمثل أولوية في تحقيق التنمية الشاملة وهذا لخصوصيات المجتمعات النامية التي تمتاز بطابعها الريفي والفلاحي، وفي هذا الصدد يقول "ليبتون" lipton إن التناقض الرئيسي الذي تشهده المجتمعات النامية المعاصرة لا يتصل بعلاقة رأسمال بالعمل أو علاقة المصالح الأجنبية بالأهداف الوطنية، بل يتجسد في شكل الصراع بين الطبقات الاجتماعية الريفية،

¹ - عبد الغاني قتالي، مرجع سابق ذكره، ص28.

² - كريمة بوحريق، تغيير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع وديمقراطية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص118.

والطبقات الاجتماعية الحضرية، وبمعنى آخر يتركز الفقر في المجال الريفي، بينما يحصل المجال الحضري على نصيب كبير من الثروة القومية¹.

وقد انتج العقل البشري في علم الاجتماع نظريات في هذا الباب كنظرية التوطن والاستقطاب ونظرية المجتمع الريفي.

6-اهداف تنمية المجتمعات الريفية :تصو الى تحقيق جملة من الاهداف نذكر

منها :

6-1-الاهداف الاجتماعية : تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر الريفي ،عن طريق وضع برامج وتفعيل سياسات توفر فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف لتحقيق التوازن الجهوي والتركيز على تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية مثل الطرق والسكن والمدارس، فالعدالة الاجتماعية تستوجب الاهتمام بكل فئات المجتمع سواء كانوا يعيشون في المدينة أو الريف وهذا للحد من النزوح والهجرة الريفية².

6-2-الأهداف الاقتصادية:يبرز البعد الاقتصادي في الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المرتفع في المناطق الريفية، وتشكل الزراعة في هذا البعد الأساس، وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى مثل تربية الأغنام والصناعات التقليدية إضافة إلى بروز منتجات صناعية ريفية تحقق عوائد بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتجعل من الريف يعيش

¹-السيد الحسيني، تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي، مجلة حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد12، جامعة قطر، 1989، ص66.

² - Economic and Social Commission for Western Asia, Rural Development in the Arab Region, . p12.

في ديناميكية وانتعاش وارتفاع في نسبة الدخل ما يحقق الظروف الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على العيش والبقاء في الريف¹.

6-3- الأهداف البيئية: تهدف البرامج المرتبطة بالمناطق الريفية الى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تقوم على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور والضرر نتيجة لعمليات التنمية القائمة في المناطق الريفية، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وهذا بالاستغلال العقلاني لكل ماله علاقة بالطبيعية.

تهدف تنمية الريف الى التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة التفاعلية ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى². اذ يمكن أن تنتقل تنمية الريف إلى الحضر وبالتالي تحقيق تنمية متكاملة. ولهذا يعرفها الأستاذ الدكتور محمد رياض الغنيمي؛ أنها عملية تنمية شاملة للجزء الريفي من المجتمع من خلال إستراتيجية التنمية القومية³.

عموما يشكل المجتمع الريفي جزئية مهمة في سياسات التنمية المحلية، لما يمتلكه من مقومات وارتباطات تفاعلية مع خطط التنمية الحضرية، فالاستغناء عن الدور التنموي للارياف وعدم وضع المجتمع الريفي ضمن البرامج الاقتصادية ينعكس بشكل سلبي على تحقيق التنمية ويصبح عائقا لها أحيانا.

¹ Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un-
développement rural durables ,p04.

² -منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009، ص25.

³ -صلاح العبد وآخرون، سياسات التنمية الريفية، المداخل.. والتطبيقات، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص14.

المطلب الثاني: المتطلبات التنموية في المناطق الريفية.

يركز تطوير المجتمع الريفي على فهم الاحتياجات المشتركة بين الأفراد لوضعها في إطار واضح من التغيرات البنائية الجوهرية للنظم التي تكون جوهر البنيان الريفي الذي يصبو الى تجاوز مختلف التحديات المرتبطة بتحقيق التنمية الريفية¹.

إن الاختلاف الكامن ما بين المجتمع الحضري والريفي كان منصبا حول الكم والكيف ومدى سيطرة أحدهما على الآخر وكذا درجة الاستغلال الحضري لما هو ريفي، اذا يعتبر الممول الرئيسي للحضر إلا أنه يقع دائما تحت تأثيره لأسباب عديدة²، و تتميز المدينة باقتصادها المتطور الذي يؤهلها لان تكون حيوية على كافة الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا ما يولد الفوارق الاجتماعية والشعور لدى بعض السكان بعدم الرضا والظلم الاجتماعي والمادي³.

1- الفرق بين الريف والمدينة: لقد عرفت الدراسات الأكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية جدلا واسعا في التفرقة بين الريف والمدينة. إذ يميز الباحثين بين المناطق الحضرية والريفية على أساس عدة معايير ومؤشرات تختلف من مفكر لآخر، إلا أنه لم يتم التوافق على وجود صفات عامة تنطبق على كل المناطق الريفية في بلد من البلدان فضلا في جميع البلدان، إذ أن المناطق الريفية داخل البلد الواحد تختلف فيما بينها في كثير من الإمكانيات والمؤهلات على غرار مناطق ريفية أخرى، ونفس الشيء بالنسبة للمناطق الريفية بين مختلف الدول⁴.

¹ -علي السلمي، المدخل الإداري لعلاج المشكلة السكانية بالدول النامية، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، مارس، القاهرة. 1975، ص ص 100-102

² -عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، القاهرة: المكتبة لأنجلو مصرية، 1976، ص 188.

³ -حمد التكاوي، علم الاجتماع وقضايا التخلف، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1988، ص 252.

⁴ - عبد المنعم محمد بدر، ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، مصر: دار المطبوعات الجديدة، 1982، ص 22.

ونجد تصنيف - سوركن - و -زمرن - يركز على المؤشرات التالية:

يقوم على متغيرات المهن والأعمال، البيئة الطبيعية، الحجم السكاني، الكثافة السكانية، التجانس والاختلاف، التدرج الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، ونسق التفاعل الاجتماعي¹. ويمكن التمييز بين الريف والحضر على أساس علمي من خلال مقارنة عدد من المتغيرات في كلا البيئتين كالتالي:

الجدول رقم 1-1: يوضح المقارنة بين الريف والحضر.

المتغير	الريف	الحضر
المهنة	يغلب الطابع الفلاحي على نشاطات سكان المناطق الريفية من زراعة ورعي.	يغلب على نشاطات سكانها الطابع الصناعي والخدماتي بحكم تواجد اغلب المؤسسات في المدن.
البيئة	يرتبط بها الإنسان الريفي ارتباطاً وظيفياً ويخضع في الغالب للعوامل البيئية والمناخية	الارتباط ثانوي من أجل الاستمتاع بها ويمكنه التغيير في خصائصها بما يتفق مع قدراته
حجم التجمع والكثافة السكانية	صغير وكثافته السكانية صغيرة	كبير وكثافته السكانية كبيرة
التجانس	يتميز بالتجانس السكاني	يكاد ينعدم التجانس السكاني
التدرج الاجتماعي والتباين	ينخفض التباين والتدرج في الريف وفي حال وجوده يرتبط بالملكية	وضوح وتباين فعلي في التدرج الاجتماعي كنتيجة حتمية لعدم التجانس السكاني
التفاعل الاجتماعي	يقوم التفاعل الاجتماعي على أساس المواجهة والعلاقة لمباشرة بين طبقات المجتمع المختلفة والمتباينة.	ينحصر التفاعل الاجتماعي في غالبيته بالعلاقات غير المباشرة

¹ - رشيد ز و ز و، مرجع سابق ذكره، ص 45 .

المصدر: طارق بركات، تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الاسكان، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، لسلسلة العلوم الهندسية، المجلد 63، العدد 5، 2014، ص52.

حسب الجدول اعلاه فان متغيرات المقارنة بين الريف والحضر توضح ان متغير النشاط الاقتصادي قد يحدد نوعية المجتمع ان كان ريفيا او حضريا وهذا بمقارنة عدد العاملين في قطاع الفلاحة مع العاملين في القطاعات الاخرى التي تعتمد على المهن والوظائف الصناعية والخدماتية، فالاختلافات الاجتماعية تعبر عن النمط المعيشي الذي يميز الريف عن الحضر.

فقد وضعت منظمة الأمم المتحدة معيار كمي للتمييز بين المناطق الريفية وا قد أغفلت معايير أخرى كيفية يمكن أن يكون لها تأثير فعال ورئيسي في إيجاد تعريف عام وموحد للحضر والريف، فقد حددت اكثر من 2000 نسمة للحضر واقل من 2000 نسمة للريف .

ان هذا المعيار يبقى لا يغطي الفوارق الموجودة بين الريف والحضر بحكم أنه لا يتطرق الى الملاك الاجتماعية والاقتصادية للريف والحضر وهناك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في ضبط لوجه الاختلاف بين الريف والحضر نذكر منها:

المهنة: يقال أن المهنة هي المقياس الأساس للاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، فان الغالبية العظمى من السكان الريفيين وعائلاتهم يعملون في الزراعة هذا لايعني عدم وجود مهن أخرى قد تحتاجها الزراعة أو قد يحتاجها الريفيون في حياتهم اليومية إلى أن حجم من يعملون في هذه المهن الثانية قليل جدا أما المجتمع الحضري يقوم على تنوع المهن، فان الغالبية العظمى من السكان يعملون في الصناعة ، وفي التجارة وعمليات التبادل ، والوظائف المتخصصة والإدارة والحكم .

كما يصنف العلامة" ابن خلدون" أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجود المعاش والكسب بين أهل البدو والحضر، ومن ناحية الوظيفة فإن سكان الريف يغلب عليهم نشاط الزراعة ونشاطهم هذا لا يكون إلا لتلبية الحاجات الأولية وبالقدر الذي يحفظ

الحياة، عكس أهل الحضر الذين هم امتداد لأهل البدو في اعتباره أن البادية أصل العمران ومدد لها كما كتب؛ " فطور الدولة من أولها بداوة".

الاستقرار و الترحال: ووجب التفريق أيضا بين المجتمع البدوي والمجتمع الريفي؛ يتميز سكان الأول بالترحال عكس المجتمع الثاني الذي يتصف بالاستقرار النسبي، وحاول "ابن خلدون" تقديم تصنيفات للبداوة تتضمن أنواعا اجتماعية ثلاث هي؛ البدو الأقحاح ونصف البدو أو المنتجعون وأخيرا المزارعون، ويطلق على أصحاب الشاة ورعاة "الشاوية"، ويليهم في الترتيب "الأباله" أي رعاة الإبل النوع الأول اسم ويأتي في أسفل السلم "البقارة" أي رعاة البقر، وقد وضع معهم على نفس الدرجة الممتهنون للزراعة¹.

2- مفهوم التنمية الريفية: تعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزواوية التي ينظرونها لهذا المفهوم إذ يمكن أن نبين بعض منها:

عرفها إدوارد دومبلي (Edouard Dembélé): أنها عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف. فهو يرى أن التنمية الريفية عبارة عن إجراءات تقوم على تحسين الوسط الريفي من أجل رفع مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف.

تعريف ميشال تودارو Michel toudaro: التنمية الريفية بالرغم أنها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغيرة فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك؛ فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية²، واعتبرها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان

¹ - ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة، الجزء الأول، ط1، دار يعرب، 2004 ص251.

² - فاطمة بكدي، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، تاريخ جوان 2013، ص88.

الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء وكذلك انخفاض مستوى معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض، وتفشي ظروف اللامساواة والتمييز وتدني الخدمات وتخريب البيئة.

وعرفها Dunham على أنها: الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاون بعضهم مع بعض، مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية¹.

تتفق اغلب التعاريف على ان التنمية الريفية مجموعة من البرامج الموجهة بتحسين ظروف معيشة الساكنة في الارياف ،لكنها اغفلت الجوانب الثقافية والاجتماعية في تفسير منطلق التنمية الريفية ،فالمظاهر التي نعبر عنها بالتخلف قد تكون طبيعية لسكان الريف.

3-شروط تطوير المناطق الريفية:

-ايجاد حلول للمشكلات الصحية: يعاني المجتمع الريفي من المشكلات الصحية منها مشكلات الماء والصرف الصحي والسكن غير الصحي كل هذا أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة².

-القضاء على الأمية: أطلقت منظمة الفاو ومنظمة اليونسكو في عام 2002 برنامجا رياديا مشتركا في إطار مبادرة التعليم للجميع يركز على توفير التعليم لسكان الريف وتعزيز نوعيته وتسهيله، فحسب تقرير لليونسكو لعام 2003 أن هناك 860 مليون أُمي بالغ، أكثر من النصف النساء، و 130 مليون طفل خارج المدرسة³.

¹ - عبد الرحيم دوخي الحنيطي، مرجع سابق ذكره، ص46.

² - أحمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي ودار أجنادين للنشر والتوزيع، 2007، ص36.

³ rural,P23. – Unisco et Fao,L'Education pour le développement

يعتبر نشر التعليم هو الحجر الأساس في معالجة المشكلات الاجتماعية والثقافية والصحية فالتقدم والتطور الاقتصادي مرهون بالقضاء على الأمية والجهل، ولأهمية التربية والتعليم في حياة الفرد اهتمت الحكومات بالتعليم وبمراحله المختلفة، إذ يعتبر هدفا أساسيا في التنمية الريفية لأن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط مع بقية الخدمات التي تقدم إلى المناطق الريفية عناصر مهمة وفاعلة في عملية التنمية فالزيادة الإنتاجية وارتفاع مستوى الدخل متعلق بارتفاع المستوى التعليمي، وارتفاع مستوى الدخل يؤدي بالناس إلى الإقبال على التعليم¹.

- حل المشكلات العمرانية وشبكات النقل: تتميز الهجرة الداخلية في البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة باتجاه واحد، من الريف إلى المدينة، ولهذا فهي تتسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثل نمو المدن والأحياء، لأن الهجرة إلى المدن كما هو معروف يؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة²، فهي تقلل من عدد الأيدي العاملة في الزراعة، تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية، الأمر الذي يعوق التطور الاجتماعي ويخلق اثرا سلبيا على التوازن الديمغرافي والتنموي بين المناطق الريفية والحضرية³.

المطلب الثالث: التعريف اللغوي والاصطلاحي للبناء الريفي.

على الرغم من التعاريف المختلفة للريف تبعاً لكل بلد إلا أن هناك ما يجمع بشكل عام على أن الريف يشمل جميع الوحدات السكنية التي لا تمثل مركزاً ذو نظام إداري خاص وتوصف بأنها كيان مستقل، وقد عرف الريف على أنه المجتمع الذي يمتلئ سكانه الزراعة، إلا أن جاء التعريف الإداري الذي يعتبر أن المجتمعات الريفية هي تلك المجتمعات التي

¹ - عدلي سليمان، وجهات نظر في التنمية الريفية، سلسلة التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1976، ص 632.

² - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984. ص ص 71-77.

³ - عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الريفي، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975، ص 136.

ليس لها عواصم مما يوحي بشكل أو بآخر بأن الجزء الأكبر من هيكل المجتمع العربي من ناحية عدد السكان هو مجتمعات ريفية¹.

1- التعاريف الاصطلاحية لمصطلح الريف:

1-1: الريف هو حسب ما ورد في معجم الوسيط أرض فيها زرع وخصب ويطلق على ما عدا المدن من قرى و مداشر وجمعه أرياف.

1-2: عرفه "وايت أندرسون" على أنه: "صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية.

يعد الجغرافي الألماني "ماتيسن" (Meitzen 1895) والجغرافي الفرنسي "يمانجون" (Demangeon 1928) سابقين في دراسة السكن الريفي، فقد وضع الأول موسوعة لمسكن والأرض بشرق و غرب ألمانيا، والثاني تناول السمات التركيبية لمسكن الريفي في فرنسا، بالإضافة إلى الدراسة التي تقدم بها خليل إسماعيل محمد 1982 عن أنماط الاستيطان الريفي في العراق التي تناول فيها التطور التاريخي للاستيطان الريفي والتطور الديمغرافي لسكان الريف وتوزيع المستوطنات الريفية جغرافيا والعوامل المؤثرة في الاستيطان الريفي وواقع المسكن الريفي، إضافة إلى دراسة "أحمد البدوي محمد الشريعي" عام 1996 جغرافية العمران الريفي، التي تناول فيها الأقاليم الريفية في عسير بالمملكة العربية السعودية، مبينا خصائصها وكيفية تحديدها، ثم درس أنماط السكن الريفي بها، كما نجد دراسة الأستاذ "مارك كوت" (Marc cote) المعنونة بـ pays paysages paysanne ou espace

¹ - طارق بركات، تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الاسكان، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، لسلسلة العلوم الهندسية، المجلد 63، العدد 5، 2014، ص52.

rural (1830-1985) والتي تناول فيها عالم الريف في الجزائر بكل جوانبه و مكوناته لاسيما المسكن الريفي*.

لا يفوتنا التنويه إلى رائد علم الاجتماع "عبد الرحمن ابن خلدون" الذي يعد أول من تطرق للفروق الموجودة بين الحضر والريف، هذا الأخير الذي يعد مكانه بضواحي المدينة، واختصاص ساكنته حول الزراعة والرعي والرعي، ومقدمته الشهيرة لا تخلو من تمييز بين المدينة والريف بالأمثلة والتوضيح، وستأتي في هذا المطلب بعض تفسيراته حول الموضوع. إلا أن معظم الدراسات تعرفه على أنه نقيض المدينة أو بدرجة أخرى الفضاء الخارج عن المحيط العمراني. لكن هذا التقصير على المستوى الرسمي قابله محاولات أكاديمية عديدة لتحديده وإبراز خصائصه، فقد اعتمد البعض على حجم السكان أي الكثافة السكانية كمحدد للمناطق الريفية دون غيرها، فيما اعتمد البعض على المهنة الغالبة على سكان المنطقة-الزراعة، وأعازه الجغرافيون إلى البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون نشاطهم.

1-3: مقاربات تعريف الريف

المقاربة الأولى: تعتمد على المفهوم المضاد لتعريف عالم الحضر والذي يشير إلى كل ما هو غير حضري فهو سلبي فعالم الحضر تجمع عمراني لنشاطات في إطار تجمع سكاني معرف أساسا انطلاقا من ثلاث معايير¹ : كثافة الفضاءات السكانية، تمركز السكان، تنوع و تمركز النشاطات الاقتصادية.

المقاربة الثانية: تركز على خصائص السكان وتنطلق من المعايير الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالعائلات و بنظام القيم وكذا أسلوب الحياة والاستهلاك.

* Voir : <https://journals.openedition.org/insaniyat/12239?lang=en>

¹ - BRUN, A. et al. « Les espaces ruraux revisités », *Revue d'économie régionale et urbaine*, n°1, Paris : Edition : A. Colin, 1992.p45.

المقاربة الثالثة: تنطلق من التحليل الاقتصادي، إذ تعرف الريف من خلال بنيات النشاط، حيث يكون النشاط الزراعي السمة الأبرز للسكان¹.

2- تعريف السكن لغة: هو السكون والطمأنينة والراحة

2-1-اصطلاحاً: السكن هو ذلك البناء أو المنبر الذي يشيد ويكون قائم بذاته مثبت على اليابسة أو الماء بصورة دائمة أو مؤقتة، كما يعبر السكن عن ذلك الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان براحة واستقرار وتتوفر به كل متطلبات المعيشة اليومية. وهو ذلك الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان براحة واستقرار وتتوفر به كل متطلبات المعيشة اليومية².

2-2-تعريف أشمل للسكن هو مكان للمبيت ويكون على شكل محل أو شقة أو منزل وبشكل عام هو كل مكان يمكن للشخص فيه تقضية حاجاته اليومية الأكل، النوم.... وغيرها مع توفره على الخدمات الضرورية للمعيشة كالكهرباء، الماء ودورات الصرف الصحي وغيرها مع ضرورة أن يحفظ كرامة الإنسان الذي هو حق من حقوقه³.

3- مفهوم البناء الريفي: إن البناء أو السكن الريفي يتكون من كلمتين الأولى نعني بها **السكن** وهو مصدر الاستقرار للفرد وجزء أساسي لعملية التنمية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وتوجد عدة تعاريف قدمت للسكن أبرزها نوردتها فيما هو آت:

¹ - LEON, Y. "Rural development in Europe: a research frontier for agricultural economists. *European Review of Agricultural Economics*. Volume 32, n°3, 2005, p309.

² - سعيد يحي و آخرون، "أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة السكن في الجزائر"، مداخلة مقدمة في **الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، تاريخ 9 و 10 ماي 2012.**

³ - سعيد يحي و آخرون، "أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة السكن في الجزائر"، **الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.**

وقد عرف (R.Lebeau) البناء الريفي؛ أنه نمط توزيع المنازل الفلاحية داخل المحيط، باعتبار هذا الأخير تراب تمارس به المجموعات الريفية والمجموعات الفلاحية الأنشطة الفلاحية والحقوق الزراعية¹.

البناء الريفي هو برنامج اعانات تقدمها الدولة للأشخاص الطبيعيين الذين يعملون أو يقيمون في المناطق الريفية، والذين يرغبون في بناء سكنات جديد².

وهو ذلك الحيز المكاني الذي يتم تجسيده في وسط ريفي يتوفر على ضروريات الحياة ومتطلبات الفرد اليومية يدخل في إطار التنمية الريفية التي تهدف على تشجيع المواطنين الذين نزحوا من مساكنهم بالمناطق الريفية العودة لممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية والزراعية بهدف تحقيق التوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

¹ - لحسن الفارسي، السكن الريفي بالمغرب، منتدى الجغرافيون العرب <http://www.arabgeographers.net>

² - https://www.cnl.gov.dz/ar_SY/page/article/3/

المبحث الثاني: المنظور المفاهيمي والنظري للتنمية المحلية

يشغل موضوع التنمية المحلية اهتمام المفكرين بهدف انتقال المجتمع والفرد المحلي من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء نحو الأفضل، من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، فقد اجتهد الكثير من الأكاديميين في ميدان الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في بلورة مفهوم ودلالات التنمية انطلاقاً من إيديولوجيات وانتماءات كل نظرية .

وسنتعرض إلى التطور المفاهيمي والنظري لمفهوم التنمية المحلية في هذا المبحث من خلال التطرق إلى التطور التاريخي و فواعل وأهداف التنمية المحلية.

المطلب الاول: تعاريف حول التنمية المحلية

تتفق معظم التعاريف على ان التنمية عملية متكاملة في المجتمعات تهدف الى احداث تحولات على بنية ووظيفة المجتمع في مختلف المجالات ،كما انها تهتم بتوفر الادوات والوسائل الاقتصادية والمالية اضافة الى التخطيط المسبق لكل عملية لتحقيق الاهداف المسطرة.

1-تعريف التنمية:يتمثل المفهوم الواسع لتنمية في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي من شأنها تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية¹.

تشمل تنمية المجتمع جميع المستويات المحلية والاقليمية في القطر الواحد، فهي تستهدف الافراد والجماعات يعيشون في بقعة جغرافية محددة وثابتة الى حد كبير تجمعهم مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة، ويتفاعلون مع بعضهم البعض في ظل مجموعة من النظم والعادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية، مما يغرس فيهم شعور الانتماء للمجتمع. وظهر مفهوم تنمية المجتمع في آواخر الأربعينات من القرن الماضي عندما تنباه

¹ - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، الاسكندرية، مصر، دار الشروق، 2001، ص 18

مؤتمر كامبردج للتنمية المنعقد عام 1948 لتدارس احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجياً للحصول على الاستقلال السياسي من بريطانيا العظمى¹.

2-تطور مفهوم التنمية : برز مفهوم التنمية Développment بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن المنصرم؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية بأنها: عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا و ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول

¹ - هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا: المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة: التنمية الريفية في المنطقة العربية 2007، 02، الموقع الالكتروني:

العالم الثالث، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع ستينيات وسبعينات القرن العشرين في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء.

كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينات، لما توجهت التنمية إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية. ولاشك أن التنمية لا تعن التنمية الاقتصادية فحسب، فهي بمعناها الشامل تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فهي مزيج من العمليات المتكاملة، وإن كانت التنمية الاقتصادية تحتل مساحة واسعة من الاهتمام مقارنة بباقي جوانب التنمية الأخرى¹.

حازت قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية والاقتصادية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي دون إدماج البعد الاجتماعي المحلي بعمقه الكامل، وفي أوائل الثمانينات كانت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، برزت مفاهيم جديدة كالحاجات الأساسية، إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية ومن جملة المفكرين الذين دعوا إلى تشكيل هذا النظام نذكر؛ يان تنبج رن، ومحبوب الحق حيث بين دور الجماعات الاجتماعية المحلية والقروية والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتحديد الحاجات والاعتماد على الذات، دون أن ننسى التيار الجديد الذي ظهر في هذه الفترة الذي تبلور في فكر العالم الثالث الذي قاده رواد مدرسة التبعية من أمريكا اللاتينية والوطن العربي من أبرزهم أوزفالدو سونكل، سلسو فرتادو، أندريه جوندرو فرانك وسمير أمين، قدموا مفهوما جديدا يتمحور حول مقاومة نتائج التبعية

¹ - أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، الكويت : عالم المعرفة، 1982، ص16.

الاستعمارية على المجتمع، كما واصلت المنظمات الدولية- صندوق النقد الدولي البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية- في معالجة الديون وإعادة الهيكلة الاقتصادية للدول الناشئة ببرامج التكيف الهيكلي، وهنا برز دور الجماعات المحلية وإمكانية تحقيق التنمية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي والمحلي¹.

إن تطور مفهوم التنمية ارتبط بالتحويلات الميدانية والممارسات الاقتصادية لمختلف الدول، كما ساهمت الاتجاهات الفكرية خاصة منها الاجتماعية المتخصصة في الشؤون التنموية والتي جسدها علم اجتماع التنمية، الذي ساهم في إخراج التنمية من بعدها الاقتصادي والتجاري وأعاد بناء الدور التنموي للأفراد في المجتمع من خلال إشباع حاجياتهم وتوفير متطلبات إحداث تنمية حقيقية

3-تعريف التنمية المحلية :عرفها الأستاذ "محي الدين صابر" على أنها أسلوب

العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب فواعل البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا².

ينظر الأستاذ "اثر دنهام" (ARTHUR DUNHAM) للتنمية المحلية على أنها:

نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدراته وتحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين مع توفر دعم فني من المؤسسات الحكومية والمحلية³.

¹ - محمد امين بوزراعة، تقييم أثار المشاريع الإيكوسياحية على التنمية المحلية دراسة حالة مشروع الحظيرة الوطنية لتازة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، ص52.

² - كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف، 1993، ص 23.

³ - مصطفى الجندى، المرجع في الادارة المحلية، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971، ص49.

وعرفت **هيئة الأمم المتحدة سنة 1956** أنها؛ مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد¹.

حسب الدكتور **"شوقي عبد المنعم"** التنمية هي تلك العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد، ووفق سياسة عامة لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي وبيئته اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي، اعتمادا على الجهود الحكومية والمحلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع ويعتمد هذا المصطلح على ركيزتين أساسيتين متكاملتين، وهما:

1. القدرة على التعاون والتنسيق مع الآخرين والقدرة على اكتساب واتباع طرق وأساليب حياة جديدة.

2. مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في كل مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية².

تعد التنمية المحلية نظاما يدخل في اطار التنمية الشاملة، التي تعتبر عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تمس كل أبعاد ومستويات المجتمع وقد أدى هذا الترابط الفرعي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية، إلى ضرورة أن يؤثر مفهوم هذه الأخيرة الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي، فالتنمية المحلية كما يتضح من لفظ محلية أنها تهتم بتنمية المناطق الريفية والحضرية، مما يسهل التحكم في احتياجاتها وتحديد مشكلاتها ومن ثم حلها ضمن أولوياتها المحلية³.

¹ - عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص111.

² - هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلفايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص26.

³ - صالح عبد الله الطريفي، **"الحكم المحلي والتنمية المحلية"**، المجلة العربية للإدارة، العدد2، الأردن، 1975، ص87 .

وقدم بعض كتاب التنمية المحلية نوعين من التنمية المحلية وهما:

التنمية المدنية او الحضرية Développement urbain والتي تخص التجمعات السكانية الكبرى مثل المدن وتتصف ببعض الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة نسبيا.

التنمية الريفية Développement rural والتي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبيا وقروية وريفية، وتتصف بمستويات تنموية منخفضة¹.

رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها: السياسات والبرامج والخطط التي تتم وفق توجهات وإيديولوجيات عامة يتبناها صانع السياسات التنموية لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بكل مكوناتها الحضرية والريفية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل واستحداث اندماج داخلي، وهي عملية شاملة ومتكاملة متناسقة مع محددات ثقافية وبيئية حتى وإن كانت تبدو عملية اقتصادية إلا أن هدفها في نهاية المطاف اجتماعي². فهي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي³.

من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم التنمية المحلية سواء من طرف المفكرين أو الهيئات السياسية والمالية فإننا نرى أن تطور مفهوم التنمية المحلية كان تدريجيا وكل مرحلة كانت مكمله لما سبقتها من حيث الدلالة، فالبعد الاقتصادي كان أكبر اهتمامات منظري التنمية المحلية من خلال التركيز على توفير أكبر قدر من الحاجيات الاقتصادية للجماعة،

¹ - فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص 33.

² - أحمد رشيد، نظام الحكم والإدارة، الإسكندرية: دار المعارف، 1989، ص 32.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: دار النشر الثقافية، 2001، ص 13.

ومع زيادة الوعي الاجتماعي للأفراد وبرز التيارات الفكرية التي تعطي للبعد الإنساني أهمية في البرامج والخطط التنموية أصبح الفرد محور العملية التنموية من خلال توسيع المشاركة والتخطيط وكذا توزيع البرامج على مختلف الجهات الجغرافية سواء الريفية أو الحضرية، لشمولية التنمية على كل أجزاء المجتمع، ومع هذا التطور برز البعد البيئي أو الاستدامة كأحد رهانات التنمية المحلية فأصبحت البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية جزء مهم من السياسات التنموية المحلية والوطنية نظرا لأهمية استدامة التنمية على المدى البعيد

4- خصائص التنمية المحلية: يمكن تلخيص أربعة خصائص أساسية للتنمية المحلية

هي كالآتي:

4-1- الشمول: بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع

الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والعمرانية ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وشيوخ... الخ.

4-2- التوازن: لا يعن التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية، وإنما يعني

تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث قد يقتضي الأمر في ظروف ما زيادة جرة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية وغيرها، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.

4-3- التنسيق: ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدرا مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

د. التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا

يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ولا يكون هذا التأثير المتبادل سلبيا يعيق بعضها البعض.

وعليه يمكن القول أن التنمية المحلية مجموعة العمليات والأنشطة والتفاعلات المخطط لها مركزيا ولا مركزيا، التي تهدف إلى تحسين وتطوير مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... في المجتمع المحلي سواء بلدية أو ولاية، والتي تقوم على أساس المشاركة الشعبية للمواطنين المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية، بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والمالية والطاقات البشرية المتوفرة، محليا في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة¹.

المطلب الثاني: أهداف وفواعل التنمية المحلية

تهدف عملية التنمية في الأساس إلى إحداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف حياة الإنسان وتنمين الموارد المحلية، وفي هذا الاتجاه قدمت العديد من النظريات الواقعية نماذج تنموية مختلفة تهدف إلى تحسني التوزيع الجغرافي للموارد والسكان والأنشطة من أجل تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل للمجتمعات المحلية، فقد أثبتت العديد من تجارب الدول أن تحقيق الرضا الاجتماعي يتحدد بقدر كبير بالنماذج النظرية المعتمدة في عملية التخطيط، التي يتم اختيارها عادة في ضوء الأهداف التنموية المنشودة على المستويات الريفية والمحلية والوطنية.

1- أهداف التنمية المحلية:

1-1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع

¹ - عبد اللطيف احمد رشاد. الاطار النظري لتنمية المجتمع المحلي. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر. 2009، ص45.

المحلي، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي، إضافة الى مساهمة الجماعات المحلية في إعداد وتنفيذ خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية، لخلق فرص عمل لمواطني المجتمعات المحلية بكل مكوناته الحضرية والريفية، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية المنتجة للثروة التي تنعكس بالرفاهية وزيادة الدخل للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية محليا من خلال تشييد الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي.

توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية¹.

1-2- الأهداف الاجتماعية: المتمثلة في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية

تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من التخلف والفقر في المجتمعات المحلية مثل:

- تستهدف رفاهية المواطنين عن المستويات المحلية والقومية فهي جزء من خطه قومية عامة².
- التكفل تهدف الى تنمية الطاقات البشرية، وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم

¹ - محمد إسماعيل فرج ، التخطيط للتنمية الريفية، مصر، مكتبة الإسكندرية، 1983، ص240 .

² - منال عبد المعطي صالح قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص23.

وتأهيلهم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقه ايجابية في عمليات التنمية بالفئات الاجتماعية الهشة وتوفير فرص العمل والسكن.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من

خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة خاصة في المناطق المعزولة أو الريفية التي تتميز بنقص الخدمات مثل الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي.

1-3-الأهداف السياسية: تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي

تواجههم من خلال المشاركة المحلية في صنع وتنفيذ السياسات القرارات التي تخص مصالحهم، من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية التي ينتمون إليها.

لقد ظهرت العديد من السياسات والاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام كدليل جاهز لاجتياز الطريق من أجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية، تمحورت هذه الاستراتيجيات حول تساؤلات ترتبط؛ بما إذا كان النمو متوازن أو غير متوازن؟ هل يركز على الزراعة أم الصناعة؟ هل يتعين الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أو الصناعات الإنتاجية؟، وهل تنمية الريف أولى من تنمية الحضر؟ وهل التوازن الجهوي ضروري لإحداث التنمية؟¹.

إن عملية وضع إستراتيجية ما هي إلا عملية البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التنموية الشاملة، فإستراتيجية كل دولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوضع هذه الدولة ومكوناتها المادية والقيمية².

¹ - رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية والفكر التنموي، مصر: مطبوعات مكتبة القاهرة، 1978، ص102.

² - محمد عزت عبد العزيز احمد المصري، رعاية الشباب كإحدى استراتيجيات تحديث المجتمع المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة الفيوم، مصر، 2008، ص123.

إن تحقيق التنمية المحلية في أي مجتمع من المجتمعات خصوصاً النامية منها لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى المؤسساتية، لبناء قاعدة بيانات إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير، والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولاً وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة؛ فإن التنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية¹، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وسياسات محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها، ولكن هذا التوجه غالباً ما يصطدم بالمحددات الاجتماعية المتمثلة في غياب الأداة للمشاركة في التنمية المحلية بالنسبة للمواطن نتيجة لتشبع المواطن بأفكار اتكالية وغياب المبادرة والإقصاء السلطوي للنخب الفاعلة على المستوى الفكري، كلها تحد من تحقيق الهدف التنموي، كما هو الحال في المجتمع الجزائري الذي يمارس عليه الخطاب التنموي بكل أشكاله وأبعاده، لكن في نفس الوقت لا يجد لنفسه الفرصة أو المكانة لتحقيق الفعل التنموي.

2 - فواعل التنمية المحلية:

2-1- المجتمع المدني المحلي: يستخدم مفهوم المجتمع المدني لوصف مجالات

جماعات واتحادات مستقلة مثل دوائر العمل، جماعات الضغط، النوادي، الأسر وما شابه ذلك والتي يقوم على تنظيمها الأفراد في سعيهم لتحقيق غاياتهم أو أهدافهم الذاتية².

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى إشراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية. وتشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون إشراك

¹ - السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط3، مصر: دار المعارف، 1988، ص ص 13، 14.

² - اندرو هايوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، (ترجمة منير محمود بدوي)، السعودية: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2011، ص 16.

السكان اشراكاً فعلياً حيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية.

والمشاركة في مفهومها التتموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصاً ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة¹.

إن الهدف من تبني نظام الإدارة المحلية هي إشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم، وهذا الذي يعبر عن وجود الديمقراطية والحكم السليم إلا أنه من الصعوبة بمكان إشراك جميع أفراد المجتمع للقيام بعملية إدارة وتنظيم الشؤون المحلية فقد أخذ بمبدأ الديمقراطية النيابية على المستوى المحلي عن طريق انتخاب أشخاص السكان، لأن المشاركة الشعبية هي وسيلة في حد ذاتها وبقدر فاعليتها بقدر ما تصلح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم، ويمكننا أن نحدد المشاركة في عدة مستويات كالمشاركة في تحديد المطالب والاحتياجات والتخطيط واقتراح في تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها، وتكون المشاركة على شكلين هما:

أ. المشاركة المباشرة: وهي مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة

مستهدفه للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية كاستشارة السكان من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة أو عن طريق اللامركزية الإدارية وهيئات التخطيط على المستوى الإدارة المحلية.

¹ - غنيم محمد عثمان، مقدمه في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص104.

ب. المشاركة غير المباشرة: تحدث بواسطة أشخاص معينون وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع

ذاتية، حظيت المشاركة المجتمعية باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات وكان نتيجة لهذا الاهتمام ظهور مفهوم التخطيط بالمشاركة أو ما يعرف بالتخطيط من أسفل إلى أعلى عن التخطيط دون مشاركة، وعليه فإن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير جدًا على الفعاليات الشعبية والجمعيات¹.

2-2-الجماعات المحلية: إن الوصول إلى المجتمعات المحلية والاهتمام بقضايا الاجتماعية يتطلب

وجود سياسات ومخططات تنطلق من الجماعة المحلية وتنتهي عند السلطة المركزية التي تجسدها في مشاريع استراتيجية، لكن هذا التجسيد مرتبط بوجود أدوات مادية ومعنوية. لقد أدت التغيرات التي حدثت على دور الدولة وتحولها من توفير الحماية وجباية الضرائب إلى دولة توفر الخدمات في كافة المجالات الاجتماعية للمواطن، ومع التوسع الديمغرافي والسكاني وزيادة الحاجيات والمطالب، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص ومشاركته المحدودة في توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع أصبح الاعتماد على الهيئات المحلية ضرورة لا بد منها لضمان وصول خدماتها المقدمة إلى سكانها في كل منطقة جغرافية، وهذا وفق برامج و خطط تنموية اعتمدتها الدول النامية خلال الفترة التي أعقبت حصولها على الاستقلال، وقد برز دور الجماعات المحلية في تنفيذ خطط التنمية المحلية في مجالات نذكر منها:

✓ تنفيذ مشاريع الإسكان لتوفير مناخ صحي واجتماعي مقبول لفئات السكان لاسيما محدودي الدخل.

¹ - منال عبد المعطي صالح قدومي، مرجع سابق الذكر، ص34.

✓ إنشاء مناطق صناعية وتوفير الخدمات الضرورية لها لتشجيع المستثمرين وزيادة النشاط الاقتصادي في المناطق من خلال إيجاد فرص العمل للسكان والتخفيف من الهجرة إلى المدن.

✓ إنعاش وإحياء الصناعات التقليدية التي كادت أن تختفي في المناطق المحلية.

✓ الاشتراك في مشاريع خدمات تجارية وإدارتها لزيادة مواردها المالية المتناقصة.

✓ تنشيط السياحة بهدف أحياء مناطقها¹.

تلعب الإدارة المحلية دور أساسيا في تقديم الخدمات العامة لمواطنين يهدف إلى إنماء وتطوير المناطق المحلية، ويعد البناء التنظيمي والعلاقات الأفقية محورا رئيسا في تنفيذ السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة في التنمية. ويعد الربط بين العلاقات والممارسات الفعلية هو المقياس لمدى كفاءة مستويات الحكم في التقييد بمتطلبات تلك المناطق.

2-3- القطاع الخاص: لقد ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين و السياسيين وغيرهم من المفكرين.

تعريف الموسوعة الاقتصادية: " القطاع الخاص يمثل جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص ، شركات الأموال و الأفراد.²

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: "هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد، أو الشركات، أو الأشخاص، أو الشركات المساهمة.³

تعريف معجم المصطلحات الاجتماعية: " إذا نشأ القطاع العام فان نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص

¹ - المرجع ذاته، ص25.

² - مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 1997، ص126.

³ - حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995 ، ص203.

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية: "القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، و بالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي.¹

2-3-1-أهمية القطاع الخاص: تبرز أهمية القطاع الخاص في تفعيل وتنشيط عجلة الاقتصاد المحلي من خلال زيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي تؤدي إلى زيادة مداخيلهم وتحسين مستوى معيشتهم .

كما يؤدي الى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم ، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية وتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، و محاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام.²

إن القطاع الخاص يعد احد مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن تحقيقه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يعزز فرص توفر الخدمات والمرافق في اطار التنمية المحلية.³

¹ - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية(بيروت: مكتبة لبنان، 1977، ص370.

² - محمد حسن آل ياسين، "التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد، 04.2001. ص33

³ - صالح زيانبي، مراد بن سعيد."الحوكمة البيئية العالمية - قضايا واشكالات"، الجزائر: دار قانة للنشر و التوزيع. 2010. ص35

3- أدوات التنمية المحلية:

3-1- التخطيط: هو عملية حصر وتجميع موارد المجتمع مادية وبشرية، وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة¹. وهي اجمالاً تنحصر في نوعين؛

أ- **التخطيط التنموي** يعرفه واترسون بأنه؛ مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من قبل حكومة ما

لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي Conscious and Continuous، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقاً في وجه تحقيق هذا الهدف².

يستهدف التخطيط الإقليمي ربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والعمرانية وإعادة توزيع السكان المتوازن وفق الموارد المتاحة، وإنشاء نقاط جذب سكاني من خلال تخصيص بعض النشاطات الملائمة للمنطقة المرغوب إسكانها بهدف تحقيق التنسيق بين المشاريع الكبرى ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمات والموارد الطبيعية والبشرية بين مختلف المناطق³.

يعتبر التخطيط على المستوى المحلي نوع من اللامركزية فيما يتعلق بوضع الخطة وتنفيذها والإشراف عليها، وذلك لمقابلة الاحتياجات الخاصة للولاية ورغبات الأفراد الذين يقطنون فيها وأيضاً يعطي للإدارة المحلية سلطات معينة لرسم وتنفيذ هذه الخطط والإشراف

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 180 .

² - غنيم محمد عثمان، مرجع سابق الذكر، ص 21 .

³ - مصطفى جليل ابراهيم، "آثر الخصائص المكانية في اليات التنمية النظرية والتطبيق"، مجلة ديالي، العدد 20، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 12 .

عليها¹، ومن أجل تحقيق مخطط تنموي يقتضي الالتزام بخطوات محددة خلال فترة زمنية معينة .

إن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط المحلي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح إستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية².

ب-التخطيط التنموي الاستراتيجي: هو منهج علمي يستخدم لبلورة الأولويات والأهداف التنموية

للتجمعات السكانية، وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان أخذاً بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة. ومن مميزات التخطيط التنموي الاستراتيجي أنه يساعد البلديات على استخدام المنطق العلمي في تحليل الموارد المختلفة والسبل المثلى لاستغلالها ويشجع على الابتكار والإبداع في استغلال الموارد المتاحة بشكل مستدام، بالإضافة إلى ذلك فإنه يعمل على تنظيم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المختلفة في إطار تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ويزيد من دافعية المؤسسات وأفراد المجتمع في عملية تنفيذ الخطط، كذلك يسهل عملية التواصل بين مؤسسات المجتمع لخدمة المصلحة العامة ويمكن البلديات على التكيف مع المتغيرات³.

¹ - عبد الوهاب محمد ، البيروقراطية في الإدارة المحلية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 14 .

² - عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلا، مذكرة ماجيستر، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 34 .

³ - ريم محمود الزهار، واقع تطبيق الخطط التنموية الإستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية حالة دراسية - مدينة غزة . فلسطين، مذكرة ماجيستر، 2014، ص 19.

ج- أهمية التخطيط للتنمية المحلية :

✓ تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التطوير والتنمية للمجتمعات المحلية ومساهماتهم في اتخاذ القرار بما يعزز الانتماء للبيئة العمرانية والارتقاء بدور السكان في رسم السياسات التي تهم شؤون حياتهم.

✓ تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من حيث اشراك مؤسسات المجتمع المحلي والأطراف الفاعلة فيه في متابعة وتنفيذ المخطط ومراقبة وتقويم مستوى الانجاز لتحقيق الأهداف المرجوة.

✓ تعزيز مبدأ التكاملية والحلول الشاملة من حيث التطرق للمشاريع التنموية من جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل بين المستويات الإدارية المختلفة المعنية بقضايا التخطيط التنموي للمدينة.

✓ التركيز على القضايا والمشاريع التنموية ذات الأولوية والتي بإمكانها إحداث نقلة نوعية في المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بالمستوى الحضاري لبيئتهم المعيشية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة¹.

3-2- التمويل المحلي: هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية الحلية على مستوى الوحدات المحلية، بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة².

3-3- دور وسائل الإعلام في التنمية المحلية: تعتبر وسائل الإعلام من إذاعة

وتلفزيون وصحافة

¹ - Young, Richard. **Perspectives on Strategic Planning in the Public Sector**, University of South Carolina, Institute for Public Service and Policy Research, Columbia, 2001

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 22.

أفضل الوسائل التي يتعين إتباعها لتوعية وتحسيس المواطن المحلي بأهداف التنمية وإنجازاتها، وأهمية الدور الذي يقوم به المواطن. يمكن استخدام وسائل الإعلام في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توفير الإعلام والتعليم للجمهور المحلي عامة بكل فئاته من خلال الإذاعات المحلية والقنوات التلفزيونية.
- ✓ الحث والمساعدة على اتخاذ القرار من جانب المجتمع المدني في قرارات التنمية المحلية.
- ✓ المساعدة على تدفق المعلومات والتوعية المحلية.
- ✓ تعمل وسائل الإعلام على توسيع الآفاق وخلق المناخ المناسب للتنمية المحلية عن طريق رفع التطلعات والانشغالات الأساسية لتحقيق أفضل مستوى معيشي للسكان المحليين¹.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية

إن عملية تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية يتوقف على مدى توفر الإمكانيات الطبيعية والتقنية والبشرية لدفع العجلة الاقتصادية، والتي تختلف من بلد إلى آخر، حيث لا تكون الإستراتيجية الاقتصادية الناجحة في بيئة معينة ملزمة أو قابلة للنجاح في بيئة أخرى، نتيجة لمتطلبات وإمكانات كل سياسة اقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها، بناء على هذا التباين في الإمكانيات والأولويات والطموحات الاقتصادية لكل بلد ظهرت عدة نماذج ونظريات اقتصادية للخروج من دائرة التخلف وبلوغ درجة التقدم بالاعتماد أو التركيز على قطاع اقتصادي معين للنهوض بالاقتصاد دون إهمال القطاعات الأخرى للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية ومنها:

¹ - سمير محمد حسين، الاعلام و الاتصال بال جماهير والرأي العام، القاهرة: عالم الكتب، 1997، ص238.

1. نظرية التنمية من التحت : Théorie du Développement par Le Bas

تميزت فترة بداية السبعينات بعدة تحولات في الاقتصاد العالمي أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، تعتمد **نظرية التنمية من التحت** على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف فواعل الجماعات المحلية وقد انصب اهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية بمساهمة المجتمعات المحلية بأكبر قدر من القرارات التي تخدم مصالحهم الحيوية، حيث يقول "جون لويس قويكو" أن التنمية المحلية "ما هي إلا تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة السكان في تثمين الثروات المحلية والذي بدوره يحقق تنمية اقتصادية"¹.

هذا ما يعبر عن البعد الثقافي والاقتصادي الذي يظهر من خلال التضامن و استغلال الثروات المحلية بين مختلف فواعل المجتمعات المحلية للوقوف أمام كل التحديات التي تواجهها.

2. نظرية القاعدة الاقتصادية LA BASE ECONOMIQUE :

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتحقيق التنمية في مختلف المناطق، فهي تنطلق من أن مستوى الإنتاج والتشغيل يعتمد على مدى قدرة أي منطقة على التصدير والذي يحدده الطلب الخارجي على مختلف السلع حيث يقول كلود لكور "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق ثروة، هذه المداخل تأتي من خلال النشاطات التي تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخل من الخارج تسمح بتوفير وإشباع مختلف الحاجيات المحلية وتوسع من دائرة النمو.

¹ - خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص15.

وتنقسم الأنشطة الاقتصادية حسب نظرية القاعدة الاقتصادية إلى نشاطات قاعدية وهي التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب العملة من الخارج كقطاع السياحة والزراعة ..الخ، ونشاطات داخلية موجهة لتلبية الحاجيات الداخلية فالتكامل بين مختلف الأنشطة يساهم في تطوير الإقليم، وبالتالي إحداث التنمية المحلية والوطنية¹.

3. نظرية أقطاب النمو:

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو :بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينها و تقوم بينه و بين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر. لقد كانت هذه النظرية مصدر إلهام للدول في مرحلة الستينات خاصة ما تعلق بتعمير الأرياف والقضاء على الفوارق الجهوية التي تميز المدينة عن الريف.

وقطب النمو الإقليمي هو مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في اقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها ويتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، حيث يمتد إلى البنية الاجتماعية ولكن لنجاح التنمية الاقتصادية وفق هذه الإستراتيجية لابد من توفر وسط اجتماعي واقتصادي يمتلك قدر من التطور والمرونة.

يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف حل تلك المشاكل، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في المناطق خالية من التنمية، وهناك يعمل قطب النمو على إقامة

¹ - مرجع ذاته، ص15.

صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، حيث ينتقل إليها النمو بشكل مباشر من خلال زيادة الطلب على السلع وخدمات التي أنتجتها هذه الأقطاب¹.

تشير نظرية أقطاب النمو بأن الانطلاق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو توفرها على مميزات وإمكانات طبيعية تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو مما يجعلها تكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى في البلد الواحد وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات متعددة.

وقدم بيرو طرح آخر لا يختلف ما جاء به عن هيرشمان Hirschman، فقد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة، حيث أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب Polarization على هجرة الأيدي العاملة، ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)²، وقد طبقت نظرية قطب النمو في العديد من البلدان المتقدمة مثل؛ بريطانيا لمعالجة اختلال في التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها، وتنمية الأقاليم الفقيرة، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، أما البلدان النامية فمثلا طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفيتي سابقا، واعتمدتها الجزائر في الحقبة الممتدة من 1977 إلى 1990؛ بإقامة وتوطين الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، وإنشاء الصناعات المصنعة في عدة مناطق من البلاد³.

4. نظرية الاستقطاب العكسي: Reversal Polarization :

صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون Richardson، يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي، والفرضية الأساسية لهذه النظرية

¹ - توفيق عباس عبد العون، صفاء عبد الجبار علي الموسوي، "قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحافظات العراقية"، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية، العدد 18، ص 4.

² - غنيم محمد عثمان، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص 66.

³ - سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 66-68.

تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية ، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب أالاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون أن يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي :

أ. مرحلة التحضير (الاستقطاب) Urbanization process

ب. مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز Intraregional Decentralization

ج. مرحلة اللامركزية الإقليمية¹ Interregional Decentralization

المطلب الرابع: علاقة الريف بالتنمية المحلية.

ترتبط المناطق الريفية والمدن من الناحية الديموغرافية بالهجرة الدائرية والهجرة طويلة الأجل، وهذا الارتباط أثر بصورة كبيرة على صياغة سياسات السكن مما أدى إلى عدم نجاح المحاولات الرامية بصفة عامة إلى التقليل من الهجرة من الريف إلى المدينة والتحكم في نمو المدن الكبرى، ترمي تدابير إعادة توزيع السكان إلى التقليل من معدل الهجرة من خلال إعادة توطين أهل الريف في المناطق المأهولة وتشمل تحسين ظروف السكن والبنية الأساسية الاجتماعية بما في ذلك الخدمات الطبية والتعليمية والثقافية، تدعم خطة العمل الشاملة الواردة في جدول أعمال الموئل على ضرورة الارتباط بين الريف والحضر واعتماد المناطق الحضرية والمناطق الريفية على بعضها البعض، من خلال تشجيع التنمية المتوازنة بينهما ففي الفقرة 163 يحدد جدول أعمال الموئل المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية مثل محدودية البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وعدم وجود التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتلوث الناشئ عن الآثار العكسية للأنشطة الصناعية وأنشطة الحضرنة، وعدم كفاية فرص

¹ - غنيم محمد عثمان، ماجدة أبو زنت، مرجع سابق ذكره، ص 68.

العمالة، مما تؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية إلى المدن هذا ما يحدث تراجع في الطاقة البشرية اللازمة للمجتمعات الريفية¹.

تنجز معظم أنشطة التنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية حيث التقدم والثروة التي تعتمد عليها التنمية. تعتبر المدن محركات لنمو الاقتصاد، وترتبط المناطق الحضرية والريفية بتبادل المنتجات المصنعة وغير المصنعة، تقدم المناطق الريفية الكثير من المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي كسلع زراعية ومعدنية، كما أن المناطق الريفية تقدم معظم الأغذية التي تستهلكها المدن الكبيرة والصغيرة باستثناء نسبة ضئيلة.

وفي هذه العلاقة التبادلية تقدم الأسواق الحضرية حافزا قويا لزيادة الإنتاج الريفي، بينما توفر الأسواق الريفية الآخذة في الاتساع حافزا لا يقل قوة لزيادة إنتاج السلع المصنعة داخل المناطق الحضرية، فهي تقدم المساحات اللازمة للاستثمارات الثانوية والخدمية برؤوس أموال مستمدة من الإنتاج الأولي في المناطق الريفية. وبهذا تصبح المدن مراكز لتراكم رأس المال، أما الخدمات فإن المراكز الحضرية تعطي أهمية كبيرة للخدمات القطاعية والتجارية والإدارية والخاصة بالنقل الصحة السكن التعليم لسكانها المقيمين وللمنتجين الزراعيين الريفيين، وهذا الربط بين الخدمات هو أساس نظرية الاستيطان البشري.

كما تعتبر سياسات مراكز النمو أو مراكز الخدمة أكثر السياسات الإقليمية والإقليمية انتشارا الهدف الرئيسي إضفاء الطابع اللامركزي الانتقائي على الاستثمار الإنتاجي وتحسين الوصول إلى الخدمات المدنية، وتركز كثير من البلدان على مراكز الخدمة الريفية التي تم تعريفها: على أنها تلك الأماكن الأساسية المركزية الموجودة في أدنى التسلسل الهرمي للأماكن المركزي والتي تساهم بشكل مباشر في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمنتجين الزراعيين مكملة لإجراءات التنمية الزراعية والريفية، إذ من الضروري ألا تعتمد التنمية الريفية على فرضية تخفيض الهجرة الريفية إلى المدن، بل تعتمد على ضرورة

¹-تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، تركيا 3-14 جوان 1996.

تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المتبقين في المناطق الريفية وعلى ضرورة مساهمة المناطق الريفية مساهمة مثلى نحو النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية سواء الزراعية أو غير الزراعية¹.

إن الجوانب الاقتصادية والديموغرافية والبيئية بين المناطق الريفية والحضرية تكمل بعضها البعض، وتوجد روابط قوية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية إذا ما أحسن تخطيطها وإدارتها فإنها يمكن أن تكمل إحداها الأخرى. وهذا هو أحد السياسات الأساسية الذي ينبغي أن يكون أساسا للسياسات الإنمائية الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

يعتبر إدخال إصلاحات على البنية الأساسية الريفية شرط ضروري لمد أسواق المنتجات الزراعية إلى المناطق الحضرية وزيادة الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية. كما يؤدي تدعيم الاتصالات المادية والاقتصادية وتقوية البنية الأساسية التعليمية وتحسين الخدمات في المناطق الريفية إلى تشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاجية إلى جانب توليد العمالة غير الزراعية. إن هذا التوجه نحو ربط العلاقة بين الريف والحضر يتطلب قدر من الجهود الحكومية وغير الحكومية في تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اذ ينبغي أن تكون السياسات المحلية جزءاً من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تخفيض الفقر عن طريق عدة استراتيجيات قطاعية، مثل إعادة توزيع الأراضي وتحسين وسائل الحصول على الائتمان، وتحسين الصحة والسكن والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى².

تعتبر الحاجة للمأوى ضرورة أساسية، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية واقتصادية، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعاتنا، وتؤثر على العمل

¹ -مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة، الدورة التاسعة عشرة، 2002، ص7.

² -الحضرة المستدامة، إدارة التنمية الدولية، موئل الأمم المتحدة، تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ، 2002، ص 12.

والعلاقات الأسرية والعلاقات الزوجية والمهنية وحتى التنموية، لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية وتحديات الإسكان في المجتمع الريفي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية ودعم الجهود الحكومية مهم لتطوير وتحسين ظروف الحياة الريفية مع مراعاة طبيعة الظروف السائدة، من حيث المعتقدات والمعايير الاجتماعية والاتجاهات الثقافية والمناخ والبيئة.

تهدف سياسات إعادة التوزيع السكاني إلى التقليل أو الحد من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن خاصة الكبرى منها، وقد أطلقت الجزائر عدة مبادرات وسياسات لتحقيق التوازن بين سكان الريف والحضر، منها ما تعلق بالسياسات الفلاحية واستصلاح الأراضي الزراعية، كما تم تحسين الظروف الاجتماعية للمجمعات السكنية في المناطق الريفية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لكن نتائج إعادة التوزيع أثبتت عدم نجاعتها وعرفت المرحلة موجات من الهجرة الريفية.

تعتبر المدن والتجمعات السكنية محركاً أساسياً للعملية الاقتصادية، إذ نجد أن مشاريع التنمية تتم في المناطق الحضرية التي تمتلك المصانع والمؤسسات المالية والخدماتية والتعليمية، وهي بذلك تحظى بالنصيب الأكبر من الاهتمام التنموي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، لكن قوة التنمية المحلية تكمن في مدى استغلالها لإمكاناتها الريفية التي تساهم في تحقيق التوازن الديمغرافي والسكاني، وبالتالي تجعل منها أقطاب حاضنة ومنتجة ضمن منظومة اقتصادية شاملة، والجزائر من بين الدول التي تمتلك فضاء ريفي يمتلك مؤهلات طبيعية وخصوصيات اجتماعية تؤهله للقيام بأدوار تنموية على المستوى المحلي، لكن هذا يتوقف على مدى نجاعة سياسات إعادة التوزيع السكاني على هذه المناطق وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية التي تساهم في تحقيق التوطين الريفي.

يعيش اليوم في المناطق الريفية أكثر من 3 مليار شخص، أي دون نصف سكان العالم بقليل. ويتواجد أغلبهم 90 % من السكان الريفيين في العالم في البلدان النامية، أين تكون مستويات الفقر أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وفي بعض الحالات تكون أوجه الاختلاف شاسعة ولاسيما في أشد البلدان فقراً. وبما أن انتشار الفقر

وحدته أعلى مستوى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، يطرح تطوير الحياة الريفية بمختلف البرامج والسياسات الاجتماعية المتعلقة بالعمل والصحة والسكن تحدياً إنمائياً مهماً، في ظل معدلات النمو الحضري بسبب التزايد الديمغرافي الطبيعي وتدفق المهاجرين من الريف واكتظاظ السكان في المدن الصغيرة. ويظهر التحدي المتزايد في وضع سياسات من شأنها أن تعالج الجمود والركود في المناطق الريفية بهدف تحقيق التنمية¹.

شكل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية كهدف عالمي سنة 2000 منعطفا مهما في الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للتنمية والحد من الفقر في عدة جوانب فالفقر ليس مسألة دخل فحسب بل أيضاً مسألة الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي الأفضل والطرق والأسواق وفرص العمالة المنتجة، وتبين البيانات في هذه المجالات أن السكان الريفيين يعيشون في حالة أسوأ من حالة السكان الحضريين وتكاد المناطق الريفية أن تكون محرومة من حيث الاستثمار في استحداث المنشآت وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

لقد قدمت البيئة الريفية في الماضي أنموذجاً للمجتمع المكتفي ذاتياً اقتصادياً أو سكانياً أو اجتماعياً أو حتى ثقافياً، إلا أن التحولات الديمغرافية وتزايد ظاهرة التحضر وضع البيئة الريفية في حالة من الاختلال البيئي والعمراني والاقتصادي والاجتماعي في ظل عدم وجود استراتيجيات تنموية تجاه هذه المناطق ومكانتها في دفع المنظومة الاقتصادية مما عجل بتحولها من مناطق استقطاب منتجة إلى فضاءات طاردة مستهلكة، هذا التحول انعكس على تزايد السكان الحضريين وتراجع نسبة سكان الريف مما خلق نوع من الضغط على توفير وتلبية الحاجيات الكمية والنوعية للزيادة التي أحدثتها موجات الهجرة الداخلية.

¹– M. Ravallion et al. New Evidence on the urbanization of global poverty World Bank Policy, **Research Working Paper** , No. 4199 (Washington, DC, World Bank, 2007.pp 24–25.

إن الاهتمام بجانب السكن الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة باعتبار أن المسكن الجيد يعد المكان الذي يوفر للإنسان الراحة والطمأنينة والصحة فهو عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للسكان ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أراضيهم مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية الريفية¹، إذ أن التخطيط للسكن أو العمران يهتم بتطوير واقع السكن الريفي من خلال البحث في سلبياته وإيجابياته فيعمل التخطيط على تحديد السلبيات والتخلص أو التقليل من آثارها ويستثمر في العوامل الايجابية التي تشجع سكان الريف على البقاء في أراضيهم لخدمة وتطوير الريف لأن السكن الريفي جزء لا يتجزأ من التنمية الريفية².

¹ -أسس ومعايير الإسكان الريفي، تقرير صادر عن وزارة التخطيط، بغداد: هيئة التخطيط الإقليمي، 1977، ص1.

² -عادل عبد الله خطاب، "السكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير"، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، بغداد: مطبعة العاني، 1990، ص228.

خلاصة الفصل الأول:

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا على المستوى النظري فلم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية متعددة الأبعاد والجوانب مما يسمح بتحقيق التوازن بين تنمية مختلف المناطق الريفية والحضرية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، فالتنمية المحلية لا تقتصر على تطوير المناطق الريفية بل تتعداها إلى تنمية المجتمع الريفي من خلال توفير آليات المشاركة والتخطيط لتجسيد سياسات التنمية الريفية على مستوى الجماعات المحلية.

إن الاهتمام الاقتصادي والسياسي بمضمون التنمية المحلية في المجال الريفي يدل على أهميتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات والأفراد وتحقيق متطلبات الرفاهية، لكن تبقى آليات الوصول إلى تنمية حقيقية مرتبطة بتحقيق الخدمات العامة للمناطق الريفية وفي مقدمتها السكن الريفي.

كما عرفت الدراسات في المجال الريفي عدة توجهات على المستوى النظري فلم تجد الاهتمام الكاف للإحاطة بمختلف المتغيرات التي تساهم في تطوير المناطق الريفية . فالدراسات العلمية كانت تحصر السياسات السكنية في المجال الحضري

الفصل الثاني:

السياسة السكنية الريفية

في الجزائر

تشكل السياسة السكنية احد اهم المحاور الرئيسية في السياسات العامة ،فهي تؤثر وتتداخل مع السياسات الاجتماعية خاصة التي ترتبط بتطوير المناطق الريفية.

يمثل البناء الريفي احد اوجه السياسة السكنية في الجزائر منذ الاستقلال نظرا للطابع الاجتماعي والجغرافي لمختلف المناطق ،اضافة الى تركيز النشاطات في الارياف وارتباط السكان بمناطقهم.

وعرفت هذه الصيغة السكنية جملة من الاصلاحات والتغيرات على المستوى القانوني والمالي وحتى المؤسساتي ،ففي مطلع الالفية الجديدة فقد اعتمدت كمحور اساسي في المخططات التنموية الريفية والفلاحية لما تملكه من تداعيات على تراجع مستويات الهجرة الريفية خاصة بعد الازمة الامنية التي عرفتھا البلاد.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على محتوى واهداف صيغة البناء الريفي اضافة الى العراقيل المالية والقانونية التي توجهها باعتبارها جزء مهم للتنمية المحلية والريفية.

المبحث الأول: أبعاد وأهداف السياسة السكنية الريفية في الجزائر

تعتبر السياسة السكنية الريفية احد اهم مداخل تطوير وتنمية المناطق الريفية، فالبناء الريفي احد اهم الصيغ السكنية التي اعتمدتها الجزائر في اعادة تأهيل الارياف بما يتماشى والتحديات الاجتماعية والاقتصادية لمرحلة ما بعد الاستقلال الى مطلع الالفية، وتستهدف هذه الصيغة السكنية المقيمين في الارياف أو الذين هجروا أو هاجروا من مناطقهم الريفية نتيجة عدة ظروف.

المطلب الاول: أبعاد السياسة السكنية الريفية في الجزائر

توحي الدلائل التاريخية بأن النظم الحاكمة تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي أو التوسع فيها في الأوقات التي تثور فيها الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لتقشي مشكلة ما ثم تتراجع هذه النظم عما تأخذ به من تدابير¹، في أوائل القرن الحادي والعشرين ظهر إجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من وظيفة الدولة، وتستطيع هذه السياسة إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل جيد توفير قوة إستراتيجية لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية. تعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بوضع السياسة السكنية من الأولويات الاجتماعية لمواطنيها بتوفير أكبر قدر من السكنات لأفراد المجتمع، خاصة مع تداعيات مرحلة التسعينات وما شهدته الجزائر من تحول سوسيولوجي واقتصادي، فالسكن يهدف في أساسه إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في إطار جملة من الإجراءات الإدارية والمالية، فهو حلقة اقتصادية وسياسية مهمة بالنسبة لأي نظام سياسي. وفيما يلي نفصل أبعاد السكن الريفي؛

1- الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية الريفية في الجزائر: تهدف السياسة السكنية

الريفية في محورها الاجتماعي المرتبط بحياة الإنسان التي من خلالها يحقق الاستقرار والرضا الاجتماعي، الامر الذي دفع بالدولة للاهتمام بالسكن ليس كسلعة فقط، وإنما يتم

¹ - ازابيلاورتيز، السياسة الاجتماعية، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007، ص7.

تخصيص برامج لكل فئة اجتماعية نصيب من هذه السياسة؛ أي مراعاة الفوارق الاجتماعية الحاصلة داخل المجتمع¹، الأمر الذي يقضي على بروز مخاطر وآفات اجتماعية تلحق الضرر بأمن واستقرار المنظومة الاجتماعية، يتجلى ذلك من خلال الوسائل والآليات المتعلقة بتنفيذها، وتأخذ السياسة السكنية الريفية الاعتبار المادية للأفراد من أجل الحصول على ملكية سكن في المناطق الريفية كهدف رئيسي من خلال تقديم الإعانات المباشرة وغير المباشرة كدعم لتكلفة السكن، أو عن طريق تمويل الدولة لمشاريع السكنات الاجتماعية الريفية في إطار تجمعات ريفية وتقديمها بصفة مجانية للطبقات ذات الدخل الضعيف أو المنعدم، فالسياسة السكنية هي برنامج اجتماعي يراعي تحقيق الأمن والرفاهية لكل مكونات المجتمع.

2- الأبعاد الاقتصادية للسياسة السكنية الريفية في الجزائر: يرتبط السكن بعدة

نشاطات اقتصادية كالقطاع الضريبي والمالي والخدمات، فهو يستقطب جزء هام من اليد العاملة باعتباره نشاط دائم يساهم في استثمار الموارد البشرية، إضافة إلى ترقية الصناعات الخفيفة والمحلية الصغيرة خاصة منها ما يتعلق بمواد البناء المستعملة في السكن، مما يحرك وتيرة الاستثمارات العمومية ويوفر منابع جديدة للدخل، كما له ارتباط بالنشاط الضريبي في إطار أعمال البنوك التي تختص بالسكن وتمويله، ويظهر هذا في سعر الفائدة والإعفاءات من الرسوم الجمركية والقروض الممنوحة، حيث أن الدولة هي التي تضع الأطر القانونية لكفالة تسيير القطاع بشكل يضمن حقوق الفرد²، وكلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تسيير وتطوير قطاع السكن، وانتعاش هذا الأخير يجذب وراءه كل القطاعات الأخرى، و من ثم زيادة في النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحقيق الارتفاع في الدخل القومي.

¹ - صلاح الدين عمراوي، السياسة السكنية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص15.

² - صلاح الدين عمراوي، مرجع سبق ذكره، ص16.

بناء على قيمة ومكانة السكن في حياة الأفراد والمجتمعات يكتسي قطاع السكن دور مهم في العملية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، إذ أن تحقيق جودة الحياة والأمن الاجتماعي والاقتصادي يعزز من أهمية السكن كمحور أساسي في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية تبرز فيما يلي:

- ✓ يمثل أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي (مطلب للسلم والأمن الاجتماعيين).
- ✓ توفير السكن يأتي في درجة متقدمة من متطلبات تحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية الحضرية أو الريفية على حد سواء، وذلك على اعتبار أنه عامل لا بد منه لتوفير الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، والذي يؤثر بدوره على رفاهية المجتمع.
- ✓ الاهتمام بقطاع السكن كقطاع منتج يؤدي في إلى خلق ديناميكية اقتصادية تنعكس على مؤسسات البناء والأفراد؛ من خلال استحداث مناصب عمل ، ودفع عجلة النمو الاقتصادي¹.
- ✓ الاهتمام بالسكن يوفر السيولة المالية للمقاولات الصغيرة والكبيرة المختصة في البناء من خلال زيادة ثقافة الادخار لدى المواطن للحصول على سكن في المستقبل.
- ✓ الحفاظ على الهوية الاجتماعية والاستقرار الأسري والنسيج الاجتماعي.
- ✓ تخفيض نسبة الأمراض الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية كالمخدرات، الإجرام، السرقة الانحراف، الدعارة، العنف المسلح وغيرهم.

¹- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج 2 ، الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000، ص206.

- ✓ تحقيق التوازن السيكولوجي لأفراد المجتمع على اعتبار أن مسألة السكن لها علاقة وطيدة بالصحة النفسية والمعنوية، خاصة ما تعلق بالتجمعات السكنية الحضرية التي يزيد فيها نسبة الاكتظاظ الأسري مما يولد حالة من الغبن الاجتماعي.
- ✓ الدفع بثقافة المواطنة والولاء السياسي، من خلال البرامج المعتمدة في السياسة الاجتماعية السكنية، فالأنظمة التي تولي اهتماما بالغاً لقضية السكن فإنها تدعم تحقيق البقاء والديمومة¹.

3. الأبعاد البيئية للسياسة السكنية الريفية في الجزائر: تهدف السياسة السكنية من خلال عملية تصميم المساكن وتخطيط المدن والأحياء لتلبية احتياجات البيئة السكنية، فالأصل في البناء أن تستخدم مواد متجددة بأقل تكلفة ممكنة وملائمة للبيئة المحيطة، في الوقت الذي أصبحت العمارة الخضراء نموذجاً يقتدى به، وبالتالي فعملية اختيار الأماكن والمناطق التي تحقق السلامة والهدوء وكذا مواد البناء تكون غير ضارة بالبيئة وصحة الإنسان، فعملية تصميم المساكن فلسفة تعبر عن الثقافة والتاريخ والاحتياجات المادية والاستفادة من الطبيعة المحيطة للبناء ومراعاة الأغراض التي أقيم من أجلها المبنى².

وقد تتعدى أهمية السكن إلى الفضاء الريفي الذي من شأنه أن يستخدم كأداة لخدمة التنمية في الوسط الريفي وبالتحديد لخدمة الزراعة وتربية المواشي، فعملية تطوير السكن الريفي والاهتمام به ينعكس بصورة ايجابية على مستوى المعيشي الملائم لسكان الريف مما يعزز الاستقرار لخدمة الأرض ومما يحقق التوازن الجهوي³.

¹ - محمد لمين هيشور، قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017، ص 217.

² - 30 Paul Jacaza, **Les politique du logement**, Paris :édition Flammarion, 1997, pp28,

³ - عيسى بوراوي، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 10.

المطلب الثاني: أهداف السياسة السكنية الريفية في الجزائر.

يعتبر الحق في السكن من بين الحقوق المشروعة والمحموطة للفرد من خلال تكريس هذا الحق في مختلف النصوص والمواثيق الدولية، فوجد ميثاق الجزائر 1964 في الفقرة الأخيرة من الفصل الثالث تنص على أنه يتعين على الدولة أن تسهل ملكية المساكن للحاجات الشخصية والعائلية عن طريق الإيجار - البيع¹، إن الحق الإنساني في السكن الملائم هو حق لكل امرأة ورجل وشاب وطفل في الحصول على بيت ومجتمع محلي آمنين يعيش فيهما بسلام وكرامة².

تم تعريفه في القانون الجزائري عام 2010 على أنه كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي وينجزه في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي³.

شهد المجتمع الريفي في الجزائر الكثير من ويلات الاستعمار الفرنسي سابقا الذي عاث فيه فسادا، ومن سياسة الإهمال بعد الاستقلال وزاد من تعميق الأزمة الأحداث المأساوية التي شهدتها الجزائر لما يقارب عشرية كاملة، هذه العوامل كلها شكلت جسرا عبرت من خلاله أمواج من الريفيين إلى المدن والمراكز الحضرية وجعلت الأرياف تبدو اليوم كالوالد الفقير للجزائر كما قال مارك كوت⁴، فظهرت التمايزات بين المجالين ريف فقير في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مقابل فضاء حضري تتعدد فيه ألوان الرفاهية إن

¹ - ميثاق الجزائر، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1964.

² - منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية، الإصدار العاشر مرآز إنوشنتي للأبحاث، نوفمبر 2001، (ترجمة: مرآز السائل للترجمة)، المادة 51، الفقرة الثامنة، عمان - الأردن، ديسمبر 2002، ص 04 .

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن والعمران، المرسوم التنفيذي رقم 10-235، يتضمن تحديد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمية، العدد 58، بتاريخ 05 أكتوبر 2010، ص 39.

⁴ - مارك كوك، الجزائر المجال المقلوب، (ترجمة: خلف بوجمعة)، الجزائر : دار الهدى، 2010، ص 2 .

صح التعبير والخدمات والمرافق العامة ويستحوذ على مجمل الخدمات والمرافق الضرورية لتحقيق التنمية والاستقرار.

وبناء على هذه التمايزات بين الريف والحضر وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية تم اعتماد صيغة البناء الريفي كأداة لتحقيق التنمية على المستوى الارياف بهدف تحقيق مايلي:

1. التحكم في النمو الديمغرافي وتحقيق التوازن الجهوي: لقد اعتمد المشرع الجزائري

سياسة التوازن الجهوي الذي نصت عليه المادة 18 من الدستور 1976 بنصه على أن تشكل الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية، والتوازن الجهوي، والأساليب الاشتراكية للتسيير، المحاور الأساسية لبناء الاشتراكية". وفصلت فيه المادة 22 حيث أقرت أن: سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي وهي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية، و بالدرجة الأولى إلى ترقية البلديات الأكثر حرمانا من أجل تأمين تنمية وطنية منسجمة.

ويقصد بالتوازن الجهوي بالأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب، وذلك عن طريق توزيع الدخل الوطني و توفير فرص الترقية بكيفية متساوية للجميع، والقضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن، والخصوص بين مناطق الشمال والهضاب العليا و الجنوب¹، فقد تضاعف عدد سكان الجزائر 4 مرات خلال 52 سنة، حيث انتقل من 10 مليون نسمة عام 1962 إلى 40 مليون نسمة في الفاتح من يناير 2016، هذا النمو السكاني أدى بالضغط على الموارد الطبيعية والنظام الحيوي، خاصة وأن السكان غير موزعين بالتساوي على التراب الوطني مما أدى إلى خلق مفارقة كبيرة في الكثافة السكانية².

¹ -عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير، أطروحة الدكتوراه في القانون العقاري، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 54

² -نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص 127.

ارتفاع النمو الديموغرافي يطرح مشكلة في مجال الإسكان وعدة مجالات أخرى كالتعليم والصحة مما يجعل الدولة تخصص موارد مالية معتبرة لتوفير الخدمات العمومية الضرورية حيث يبقى النمو الديموغرافي عاملا ضاغطا لزيادة الطلب على السكن، أدى النمو الديموغرافي إلى توسيع المجال للأوساط الحضرية وانتشار التعمير العشوائي في أطراف المدن وتشكيل تجمعات وأحياء سكنية هشة، وتشير معظم الدراسات إلى أن هناك دوافع وراء الحراك السكني، فهي إما تكون دافعا للحصول على مسكن أفضل، أو بناء مسكن جديد، أو تغيير في حجم الأسرة، أو تكوين أسرة جديدة، أو هدم منزل، أو أن المالك يطالب بإخلاء المسكن، أو طلب إخلاء حكومي، أو صغر مساحة السكن، أو القرب من مكان العمل وتغيير العمل وغيرها من الدوافع، وتعتبر الهجرة الريفية والداخلية ظاهرة وطنية ودولية نظرا لانتشارها وتواجدها في غالبية الدول. وقدم "ماجي" T.Magée عرض لاتجاهات النمو الحضري ومظاهره ونتائجه في العالم الصناعي الغربي محولا بذلك الوقوف عند جوانب الاتفاق أو التباين بين مقومات هذه النظرية والتجربة الحضرية التي مرت بها حديثا المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم.

إن السمة الأساسية والأثر المباشر للتزايد السكاني الذي عرفته الجزائر هو الضغط الكبير في جانب الطلب الاجتماعي على السكن بكل أنواعه خاصة تلك المناطق (المدن) التي تعاني من تزايد انتشار أحياء القصدير والذي برزت معالمه أساسا ابتداء من سنة 1999.

الجدول رقم 2-1: يوضح احتياجات السكن في الجزائر 2008-2025/بالألف

السنوات	عدد السكان	الحظيرة السكنية	احتياجات السكن
2008	34230	5244.3	261.4
2010	35784	5505.7	508
2015	39086	6013.7	517.9
2020	42456	6531.6	470.2

1757.5	7001.8	45512	2025
--------	--------	-------	------

المصدر: صلاح الدين عمراوي، السياسة السكنية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص93.

الملاحظ من الجدول اعلاه ان الحاضرة السكنية في الجزائر لم تواكب حجم النمو السكاني المتوالي الذس تعرفه الجزائر، فالاحتياجات السكنية زادت بمعدل اكثر من 40% مقارنة بحجم الساكنة فاللبرغم من المشاريع السكنية المعتمدة في برامج السكن الانها لم تكن كافية لتحقيق الاستجابة للطلبات المتزايدة خاصة مع بداية المخطط الخامس الثاني 2004-2009.

إن التحكم في حركة التعمير من خلال توزيعها على التراب الوطني هو الأداة الأساسية لإعادة توازن السكاني وهذا الجانب لم يجد التقييم الكافي في مراحل التنمية السابقة، أو أن نصيبه فيها كان الإهمال والإغفال، ولذلك كان الاختلال بحركة التعمير و بالهيكل الحضري في البلاد، متجلية بشكل أوضح في توزيع المدن الكبرى وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضيق مساحة الساحل الجزائري ما شكل ضغطا متصاعدا على الأراضي الخصبة كما أن التوسع الحضري الفوضوي وتدهور الإطار العمراني في الشكل والمضمون وعدم نجاعة الخدمات الاجتماعية ساهمت في زوال الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها المدن الكبرى.

إن البيئة تتعرض للإتلاف خاصة ما تعلق بالاستيلاء على الأراضي الزراعية وإقامة المشاريع السكنية سواء كانت اجتماعية أو فردية، إن توفير حاجيات السكان ضرورة لتحقيق الاستدامة السكنية للمواطن تتطلب توفر السكن الذي ترافقه مختلف المرافق والهيكل والخدمات.

2. الحد من الهجرة الريفية والزراعية: تعتبر الزراعة الوظيفة الأساسية للأسر الريفية في معظم الدول النامية، كما أنها المصدر الرئيسي للدخل إذ تشير منظمة الزراعة والأغذية الريفية FAO على أن ما بين 60 و 90 بالمائة من سكان الريف يتحصلون على دخلهم من الزراعة.

والهجرة الريفية هي انتقال مجموعة من السكان من مكان لآخر انتقالات طويلة الأمد مسبق بتفكير منظم من قبلهم مبني على مجموعة من الأهداف والغايات، إلا أن هذا التعريف أهمل الأسباب الأخرى كالهجرات الاضطرارية والقهرية التي يلجأ إليها الفرد لحماية نفسه. ومن أجل تحديد الهدف من الهجرة يمكن تعريفها بأنها تغيير الإقامة من بيئة لأخرى بهدف العمل أو الإقامة أو كلاهما¹، أو هي عبارة عن هجرة من الريف إلى المدينة بشكل دائم أو مؤقت، وتوصف بأنها فردية أو أسرية كما قد تكون اختيارية أو قسرية، وبهدف الإقامة أو العمل أو كليهما. فهي الانتقال الجماعي لسكان الريف صوب المدن، وعرفها أيضا الدكتور "بن أشهنو" أنها تعني التخلي التام عن كل نشاط زراعي فضلا عن قيام العمال بتغيير المحيط.

وتبقى الدوافع نحو الهجرة مرتبطة بعدة معطيات فقد ساهمت حركة التصنيع في بروز ظاهرة الهجرة الداخلية، أدت في حالات كثيرة إلى إهمال الزراعة، وبالتالي إهمال الريف مما أدى إلى بروز فوارق كبيرة بين المدينة والريف.

وأشار الخبير الاقتصادي "عبد اللطيف بن أشهنو" إلى وجود فرق بين الهجرة الزراعية والهجرة الريفية، فالأولى هي انتقال العمال وعائلاتهم من النشاطات الزراعية إلى النشاطات غير الزراعية في منطقة ريفية، وتكون الهجرة الزراعية جزئية عندما يستمر العمال في العمل داخل الوحدات الإنتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي يمارسون فيه نشاطا مأجورا آخر مباشرة أو بواسطة أحد أفراد العائلة المقيمين معه. وتصبح الهجرة الزراعية تامة حينما يترك العمال نهائيا العمل في الأرض مع بقائهم في الريف، أما الهجرة الريفية فهي نوع من أنواع الهجرة الداخلية، وهي الهجرة من الريف إلى المدينة.

وفي هذا الشأن أشار بعض المختصين منهم الباحث محمد بومخلوف الذي يرى أن ظاهرة النزوح الريفي مرتبطة بالحركة التصنيعية التي عرفت الجزائر أثناء المرحلة

¹ - رشيد زوزو، مرجع سابق ذكره، ص 14.

الاشتراكية وزادت نسبها بالنظر للوضع الأمني المتدني الذي عرفته الجزائر طيلة العشرية السوداء (1992-2002م). عرفت الجزائر مع أواخر 1954 هجرة متزايدة بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على نزع ارض الجزائريين، وتفقير المناطق الريفية لتهجيرها، مما أنتج حالة من أزمة السكن بعد الاستقلال في ظل التوجه الاقتصادي القائم على التصنيع دون مراعاة الاعتبارات الاجتماعية الأخرى¹.

إن دوافع الهجرة الريفية بنوعها الهجرة من مدينة إلى مدينة أي الهجرة من منطقة إلى أخرى والهجرة من الريف إلى المدينة أي الهجرة المحلية تتعدد أنماطها وأسبابها²، نحو المراكز الحضرية فهي ليست ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات، إذ تعد المدن من أقوى مراكز الجذب للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في العصر الحديث، مواكبة لنمو وسائل النقل الحديثة التي حملت إليها أفواج المهاجرين من أماكن كثيرة مما خلق نوع من حالة الاكتظاظ وعدم التوازن بين مختلف المناطق.

فمنذ القديم عرفت غالبية المدن نموا حضريا بطيئا أو سريعا، ومع مرور الزمن اشتد الضغط على المدن لتزايد عوامل الجذب والمتمثلة عموما فيما يلي:

✓ الارتقاع النسبي في الأجور في المناطق الحضرية وتوفر فرص العمل وتزايد الطلب على اليد العاملة.

✓ توفر الخدمات التعليمية.

✓ توفر الرعاية الاجتماعية والصحية.

✓ تفاوت مستوى التنمية الجهوية والمحلية بين الولايات من جهة وبين المدن والأرياف، يمثل المسكن حافزا للهجرة والتنقل كما أنه يشكل عاملا أساسيا للاستقرار، فالحصول على

¹ - شبة بذاك، السكان والتغير الاجتماعي والثقافي في المجتمعين الريفي والحضري في الجزائر رؤية سوسيو-انثروبولوجية- مجلة إضافات العددان 29-30 شتاء ربيع 2010، ص ص 71-72.

² - محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحليم، السكان جغرافيا وديمغرافيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978، ص 21.

المسكن يمثل حافزا هاما للاستقرار النهائي للأسرة ولا تقع الهجرة بعد ذلك إلا في حالات محدودة¹.

3. استرجاع القيمة الإنتاجية للأراضي الفلاحية: لقد كان الاهتمام بالجانب الفلاحي مع بداية مرحلة ما بعد الاستقلال كبيرا سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، فالمجتمع الجزائري الذي يشكل في غالبيته آنذاك المجتمع الزراعي الريفي، كان ولا بد من الاهتمام بالمرافق والهياكل التي تساهم في الاستقرار الريفي والمحافظة على الإنتاج الفلاحي، فالمقتضى الحتمي أدى لوضع خدمات لكل ساكن بأرياف لأجل توفير شروط معينة لائقة تحد من الهجرة الريفية، وذلك عن طريق التثبيت الجغرافي للسكان، في نطاق عملية التنمية المتوازنة للاقتصاد الريفي التي شرع فيها مع بداية الثورة الزراعية، ومن البديهي أن دور السكن في هذه المرحلة كان حاسم ومهم، حيث تم استحداث ألف قرية مع الانتفاع الأقصى بالهياكل والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية، فالهدف الرئيسي لهذه القرى هو ربط المدن بالريف بإدخال ديناميكية وتطور شامل.

فقد أصبحت ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية الخصبة لإنشاء مختلف المشاريع

العمومية المتمثلة في انجاز السكن والمناطق الصناعية والبناءات العشوائية²، التي تشكل خطرا على قيمة وجودة الأراضي الفلاحية في الجزائر، فأغلب المدن الجزائرية في شمال البلاد في وسط فلاحى ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، فإذا استمر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بهذا الشكل الكبير، فسنجد بعد عدة سنوات أن الأراضي جميعها قد تحولت إلى عمران، وإن الزحف العمراني يؤدي إلى تصحر الأراضي الزراعية وفقدان الأراضي للعناصر العضوية الضرورية لنمو النبات، ويجعلها غير صالحة للزراعة. واجري

¹ - عبد الحميد ديلمى، دراسة في العمران السكن والإسكان، الجزائر، مخبر الإنسان والمدينة، ص 128-129.

² - رابح سعدان، الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة المنطقة الحضرية للبوني عنابة، مذكرة ماجيستر في علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2006، ص 158.

تحقيق حول تحويل الأراضي الفلاحية عن نشاطها سنة 2006 من قبل مصالح مديريات الفلاحة ومصالح الدرك الوطني، وسجلت 2520 بولايات الوسط 5872 بولايات الغرب 7237 بولايات الشرق.

ولعل مشروع المدينة الجديدة بوينان الذي استولى على مساحة مقدرة بـ 2175 هكتار¹، كلّها أراضٍ خصبة تابعة لسهل متيجة يزاول أصحابها النشاط الفلاحي، وأن ما يناهز الـ 34 ألف نسمة من سكان المنطقة يسترزق غالبيتهم مما تجود به تلك الأراضي الخصبة. ما يعتبر خرقا للنصوص القانونية، حسب الجريدة الرسمية، التي تقرّ بإنجاز المدن الجديدة وتهيئتها في الهضاب العليا أو الجنوب، استنادا للمادة الرابعة من القانون الحامل لرقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/8²، والتي تضمّنت أيضا في الفقرة الأخيرة "لا يمكن إنشاء مدن جديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراضٍ صالحة للزراعة"، وهو دليل واضح يمنع تحويل الأراضي الخصبة إلى إسمنت، مع استصلاح المزيد من الأراضي البور حفاظا على الأمن الغذائي.

كثير من القضايا فتحت بهذا الشأن في المحاكم وكان المتهم فيها رؤساء البلديات ... اللذين يمشون قبول بيع وانجاز مباني فردية أم جماعية على أراضي زراعية.

4. ضبط حركة التحضر والنمو الحضري: يترتب عن حركة التحضر تغير في نمط الحياة والمعيشة³ بعد تمركز السكان داخل الأوساط الحضرية، مما يؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وما يؤدي إلى تفوق الروح الفردية في العلاقات الاجتماعية بعدما كان التضامن والتكافل السمة الأبرز بين مكونات المجتمع الريفي⁴.

¹ - 2022/09/11 <https://www.mhuv.gov.dz/>

² - قانون 08-02 المؤرخ في 08 ماي 2002، يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، جريدة رسمية رقم 3

³ - نجاة مليحي، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 34.

⁴ - عمر عباس، "التحضر ومشكلة السكن في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، 2017، ص 15.

ان تزايد ظاهرة التحضر الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من الأرياف والتي أشار إليها البنك الدولي عام 2000 م، أوضح أن سكان المدن في العالم عام 1975 كانوا يمثلون 1/3 سكان العالم وفي عام 2000 شكلوا 1/2 سكان العالم، ومن المتوقع في عام 2025 أن تصل 2/3 سكان العالم ومن الأمثلة على التحضر السريع الذي شهدته الدول النامية ما حدث في ساو باولو بالبرازيل حيث تضاعف تعدادها من 3 مليون عام 1950 إلى 42 مليون في منتصف التسعينات¹.

الجدول رقم 2-2: يوضح تطور عدد العائلات الحضرية والريفية في الجزائر ما بين

2007-1962

السكان	1962	1966	1977	1989	2007
عدد العائلات الحضرية	1.060	1.150	1.826	2.331	4.446
عدد العائلات الريفية	8.540	8.880	1.350	1.540	2.050
عدد السكان الحضرين	3000	4.019	7.161	12.355	19.984
عدد السكان الريفيين	7.300	8.297	10.339	12.348	14.416

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء تقرير 2005-2007. رقم 27. الوحدة: الألاف

الملاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة العائلات الريفية تراجع مع تزايد عدد العائلات الحضرية في سنة 2007 بعدما كان في مرحلة ما بعد الاستقلال النمو الديمغرافي في الأرياف أكبر منه في المدن وهذا لارتباط السكان بممارسة نشاطات فلاحية ورعوية، وقد

¹ -جهد صالح عبد اللطيف سلامة، الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء، مذكرة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري الإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2010. ص 65.

تطور عدد السكان في الأرياف عبر مراحل معينة حتى وصل الى أكثر من 14 مليون مع نهاية 2007 فيما وصل عدد العائلات الريفية الى أكثر من 2 مليون .

لقد كانت الظروف الاجتماعية والامنية دور في تراجع حجم الساكنة في المناطق الريفية ومن الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الظاهرة الحضرية وتراجع نسبة السكان في الأرياف نذكر:

- توفر سكان المدن على فرص العمل للمتقنين والأكاديميين بسبب وجود المؤسسات العلمية والصناعية أكثر بكثير مما يتوفر في الريف، مما يخلق الطموح لدى الكثير من الريفيين بتحسين دخلهم المادي، والتخلص من الدخل البسيط الذي يوفره العمل في الزراعة.
- تتميز المدينة بخدمات معيشية أفضل من الأرياف مثل السكن، الكهرباء والمياه والصرف الصحي، الغاز، الطرق، والنشاطات التجارية الراقية والمطاعم وأماكن الترفيه.
- يشكل توفر الخدمات عامل جذب للسكان، بينما يشكل غيابها عامل طرد¹.

كما يعتبر التحضر في بعده الجغرافي إلى توسع المناطق الحضرية سواء على حساب المناطق الريفية أو بتحول هذه الأخيرة إلى أقطاب حضرية نتيجة لتحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، تعتبر الهجرة الريفية الحضرية من أبرز مظاهر تغير حركة السكان في الجزائر، هذا التغير الذي يعكس الرغبة الاجتماعية للأفراد في المناطق الريفية للحصول على ظروف معيشية أفضل مما تتواجد عليه في الريف.

يمثل المدخل الاقتصادي لتفسير ظاهرة التحضر على أساس العمل والإنتاج كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات فالنمط الاقتصادي لأي مجتمع تحدده نوعية الأنشطة السائدة فيه وطبيعتها إضافة لسيطرة قطاع أو أكثر على الصناعات الاقتصادية.

¹ - جهاد صالح عبد اللطيف سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

ان استراتيجية الصناعات التي تبنتها الجزائر كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ادى الى استحواذ الصناعة على أكبر نسبة من الاستثمارات خلال فترة التخطيط المركزي وعرفت إهمال نسبي لقطاع الزراعة، كل ذلك ساهم في تهميش سكان الأرياف وزيادة معدل الهجرة من الأرياف إلى المدن للعمل في القطاع الصناعي والاستقرار بعد ذلك إما من خلال الحصول على مساكن اجتماعية من الدولة أو بناء مساكن بطرق غير شرعية على أطراف المدن الكبرى، إن هذا الضغط على المدن الكبرى لتوفرها على المرافق وفرص العمل فرض على السلطات الاستجابة لطلبات توفير السكن وهذا لعدم قدرتها على إبقاء غالبيتهم في المناطق الريفية.

لقد انخفضت نسبة سكان الريف من 66% عام 1960 إلى 53% عام 2000 ، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 2008 أن تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة بلغ حوالي 20 مليون شخص سنويا في الفترة بين 2000 و 2005 ، ليصل معدلها السنوي إلى 1,25%، خاصة في الدول التي شهدت تحولات اقتصادية¹.

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أنه في عام 1970 كان 38 من السكان العرب من الحضر، وارتفعت هذه النسبة إلى 55% في عام 2005، وقد تتجاوز 60% بحلول عام 2020، فقد تضاعف عدد سكان مدن دول شمال إفريقيا في جيل واحد بأربع مرات لينتقل من 20 مليون إلى 130 مليون نسمة وتراجعت نسبة سكان الريف بأكثر من 30%. ففي سنة 1998 بلغ عدد سكان الحضر 17 مليون من مجموع 29.1 مليون، وفي سنة 2005 بلغ عدد سكان الحضر 20.5 مليون من مجموع 33.9 مليون نسمة.

وعليه فالبناء الريفي يهدف بالدرجة الأساسية إلى تحقيق نوع من التوازن السكاني والتنامي بين المناطق الريفية والحضرية ،حيث تزايد التحضر السلبي الذي يزيد من حدة

¹-احمد شريفي،سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري واقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 ، ص ص 9-19.

المشاكل والظواهر الاجتماعية يكون معرقل لمخططات التنمية المحلية، فالتنمية يجب أن تراعي التوزيع المكاني للسكان مع بناء فضاءات سكنية ذات قيمة وتحتوي على مرافق من شأنها تطوير الأرياف بدعم الاستقرار فيها.

5. **الحد من أزمة السكن:** يعرف "فردريك انجلز" أزمة السكن على أنها امتداد مخصوص بشروط السكن الرديئة بالنسبة للعمال كنتيجة لتدفق السكان المفاجئ على المدن الكبرى، والزيادة الهائلة في الإيجارات والازدحام المتعظم الدائم في المنازل المنفصلة واستحالة العثور على مكان يقيمون فيه¹.

أما شومبار دولو فيرى أنها أزمة تكون مظهرا لازمات أخرى أكثر عمقا تقنية، ديمغرافية، اقتصادية، وخاصة أزمة تطوير البنيات الاجتماعية ثم يعيدها بعد ذلك إلى المشاكل الحقيقية المتمثلة في ظهور حاجات جديدة يكون المجتمع غير قادر على تلبيتها بسبب تغير القيم وولادة تطلعات جديدة مرتبطة بتحولات في البنيان الاجتماعي². من جانبه اعتبر الدكتور "عبد اللطيف بن اشنهو" أن خاصيات أزمة السكن في الجزائر تتمثل فيما يلي:

✓ وجود طلب مطلق على السكن، في ظل بروز الأشكال السكنية الهشة.

✓ وجود طلب سكني نسبي، وهذا راجع للظروف أو البيئة السكنية الحالية.

✓ تراجع ديناميكية العرض للوحدات السكنية³.

يرى أبرامز أن مشكلة الإسكان مرتبطة بالثورة الصناعية، فكلما كانت الدولة اقل تصنيعا وقل تحضرا قل احتمال وجود مشكلة إسكان لديها. لكن جوهر المشكلة تبرز عندما يتم الانتقال من الريف إلى المدينة، ويتركون مساكنهم المرتبطة بالأرض لينتقلوا إلى النسيج

¹-فريدريك انجلز، أزمة السكن، (ترجمة: فؤاد ايوب)، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1964، ص 200.

²-محمد عمران، سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011، ص 14.

³-La question de logement à Alger, Alger O.P.U, 1976, p. 60 Abdeltif Benachenho

العمراني المعقد في المجتمع الحضري، خاصة في الدول النامية التي يسبق فيها التقدم الصناعي على التقدم السكاني، ففي جل الإضرابات والحركات الاجتماعية التي يقوم بها العمال يمثل السكن احد المطالب الرئيسية فيها¹.

تشير غالبية التحاليل والإحصائيات المتعلقة بدراسة أسباب تزايد أزمة السكن مع بداية الألفية الجديدة إلى أنها تعود للهجرة الريفية التي تعبر عن التخلي عن كل ماله علاقة بالمجال الريفي*، ففي تقديرات المختصين سيصل ما نسبته 75% من سكان العالم للعيش في المدن مع حلول 2025، نتيجة موجات الهجرة التي تعود إلى اختلال في درجات التنمية والتطور في المناطق الريفية من خدمات صحية وتعليمية وإسكانية، وعلى الرغم من أن المناطق الريفية تشكل المكون الأساسي للمجتمعات النامية إلا أن التوجهات التنموية والسياسية أعطت للبعد الحضري أهمية على الاستثمار في القطاعات الريفية.

تهدف سياسة البناء الريفي في مضمونها الاجتماعي إلى محاولة تحفيز الأفراد على البقاء في المناطق الريفية وتجنب تزايد اعداد الهجرة إلى المدن من خلال تبني برنامج لدعم السكن الريفي، وقد رافقت هذه الصيغة العديد من البرامج القطاعية الأخرى مثل التجديد الريفي والتنمية الفلاحية التي تعزز من الدور الاجتماعي للبناء الريفي من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من هذه الصيغة السكنية للوصول إلى تحقيق هجرة مضادة من المدينة إلى الريف، وبالتالي فالسكن مهم بالنسبة للأفراد والمجتمعات خاصة إذا توفرت معه الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

¹ - housing in the modern world .new york. Abrams.Charles. 1969

* هو مكان يستخدم للتعبير عن ماله علاقة بالمجال الريفي والذي يتصف بعدد سكان لا يتجاوز خمسة آلاف نسمة، ويكون النشاط الفلاحي وكل ما يتعلق به من تربية المواشي او ممارسة الحرف التقليدية هو السائد بمعدل يفوق 75%

المطلب الثالث : أنواع صيغ السياسة السكنية الريفية في الجزائر

تستهدف صيغة البناء الريفي الفئات المقيمة في الأرياف والمنخرطين في المخطط الوطني للتنمية الريفية قصد تثبيتهم بالقرب من أراضيهم ومزارعهم، وتحسين شروط الحياة في هذه المناطق للحد من النزوح الريفي¹، ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للسكن بموجب التعليمات الوزارية رقم 06 المؤرخ في 2002/07/3 وتبلغ قيمتها بعد 2008 بموجب قرار وزاري لتصبح قيمتها 700000 د.ج تدفع 60 % من الإعانات عند تقديم ترخيص البناء، و 40 % بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى للسكن، أما من الناحية القانونية فقد تناول المشرع الجزائري تعريف الوسط الريفي في المادة الثالثة من القانون رقم 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي على أنه جزء من الإقليم أقل بناء ويتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى²، ويوجد عدة أشكال من البناء الريفي في الجزائر وهي:

1- البناء الريفي الفردي **L'habitat rural individuelle**: وهو سكن ريفي

عادي وبناء أرضي دون طوابق قائم لوحده، له مخطط هندسي خاص به يتجسد بقرار إداري منفرد من السلطات المحلية لا تتجاوز مساحته 120 أو 150 م²، يخضع لجملة من الشروط المحددة ومطابقة للقوانين.

2- البناء الريفي الجماعي **L'habitat rural groupé**: ظهر هذا النوع عام

1992 تحت تسمية المحتشدات أو التجمعات الريفية وتعتبر هذه المساكن المشيدة فيها مجرد مباني فردية هشة وعشوائية في مناطق ريفية، ومع السياسات السكنية التي اتبعتها الدولة بعد الاستقلال أصبحت تدخل في مخطط البناء الريفي وفق المرسوم الرئاسي

¹ - إيمان بوسنة، "قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 11، ص 384.

² - ج.ج.د.ش، القانون رقم 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 2008/8/10، ص 12.

414/98/ المؤرخ بتاريخ 07/09/ 1998 حول إعادة الإعمار والتنمية الذي يدعم السكن الاجتماعي ويهدف للقضاء على السكنات الهشة، هذه العمليات كانت مدعومة في الواقع من طرف البنك العالمي الذي فوض مهمة تقديم الدعم المالي للبنك الدولي السعودي إضافة إلى إشراك السلطات المحلية.¹

3- البناء الريفي ذو طابق أول Surélévation: وفقا للتعليمات الوزارية رقم 2 المؤرخة بتاريخ 04 نوفمبر 2012 هو بناء مسكن ريفي فوق مسكن ريفي فردي ملك لأحد أفراد العائلة، وذلك بسبب مشكل غياب العقار في المناطق الجبلية ويستوجب ذلك تقديم عقود موثقة ومشهرة تثبت الملكية المشتركة مع المالك الأصلي للبناء، مع ضرورة مراقبة تقنية للبناء الأصلية للنظر في قابلية استيعابها للطابق الأول، وبالرغم من أن التعليمات صدرت في 2012 إلا أن التطبيق الفعلي لها لم يبدأ إلى غاية 2014، ليتم تعميمها تدريجيا على باقي الولايات.²

4. المسكن الريفي التقليدي: إن الميزة العامة التي تتصف بها المباني في الأرياف هي البساطة وعدم التعقيد، وقلة تكاليف الانجاز، فالشكل الذي يحمله السكن الريفي يوحي بتعدد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها، وقد صنف مع نهاية الثمانينات إلى أربعة أصناف من المسكن الريفي وهي: الخيمة، بيت السطح، بيت بسقف قرميدي، بيت مقبب.

5. القرى الاشتراكية: التمويل كان من طرف الدولة بشكل كلي والمستفيد لا يدفع شيئا مقابل السكن، وقد كان هذا الصنف من السكنات يهدف إلى دعم سياسة الثورة الزراعية وذلك بتوفير البيئة السكنية الملائمة والمحفزة على الاستمرارية والبقاء.

¹ - يوسف محمد، لعدي خيرة: السكن الريفي كضمانسة للعقار الفلاحي في الجزائر، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد 1، السنة 2020، ص 5

² - Ministère de l'agriculture et du développement rural, **courrier ministériel**, Algérie, 2014,

6. برامج البناء الذاتي: في هذا النمط تدفع الدولة مبلغا بقيمة 15000 إلى 17000

دج، وهذه القيمة المالية تضاعفت أكثر منذ 1980 وهو برنامج مكمل لسياسة بناء القرى¹

7. توسيع القرى المتواجدة: وهي عملية تخص إعادة بناء وتوسيع الحظائر السكنية

المتواجدة في المناطق الريفية، وتقوم الدولة بتمويلها لضمان سياسات الحد من النزوح الريفي، ولم يقتصر التمويل على بناء السكنات فقط وإنما اشتمل التجهيزات والمرافق من طرق ومدارس².

8. السكن الريفي المجمع: يعتبر نسخة تقريبية لنموذج القرى الاشتراكية إذ يقوم على

اقتراح أراضي تكون خالية من أي مشاكل أو عراقيل لصالح الجماعات المحلية، وتضم 50 مسكنا لكل تجزئة يقوم بإنجازها متعاملين محليين لاسيما المؤسسات الصغيرة، بناءا على احترام المخططات السكنية التي تقوم بها مصالح التعمير للبلدية، وقد بلغ عدد البرامج الريفية المسجلة منذ 1999 لـ 1.818.692 وحدة سكنية ريفية، وهذا نظرا للإقبال الكبير الذي عرفته هذه الصيغة السكنية³.

نص الميثاق الوطني لسنة 1976 في الفصل السادس من الباب السابع المتعلق بالأهداف التنموية الكبرى على توفير السكن العصري يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير⁴.

حسب المادة 2 من مرسوم تنفيذي رقم 151-13¹؛ تستمد السياسة السكنية صفتها

الأساسية من خلال أهداف والنشاطات ومتابعة تنفيذها في إطار البرامج السنوية والمتعددة

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 325/13، المعدل و المتمم للماد 2 من المرسوم التنفيذي 235/10 ج ر عدد 48.

² - شريف درويش، التغير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الإنسان بالأرض وآثارها دراسة ميدانية في ولاية المدية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990، ص 163.

³ - نبيل شعبان، "إطلاق السكن الريفي بالمدن الشمالية قريبا"، جريدة المحور اليومي، مقال منشور بتاريخ 11/5/2018، اطلع عليه في 2018/9/4.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976 ص 171

السنوات، فهي تهدف في الأساس إلى إرضاء الطلبات والحاجات مع رفع النشاط الخاص بمجال السكن من جهة، والقضاء على ظاهرة البطالة من جهة أخرى والملاحظ أن هذه الأهداف تندرج في الأهمية التي يكتسبها قطاع السكن وآثاره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية².

حسب المشرع الجزائري يهدف السكن الريفي لتنمية المناطق الريفية وتثبيت الساكنة المحلية، ويهدف أيضا إلى تشجيع الأسر لانجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي ويمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة في توفير قطعة أرض في الريف ومشاركته في تنفيذ وانجاز العمل مقابل استفادته من إعانة الدولة.

وقد بلغت حصة السكن الريفي في المخطط الخماسي 2010-2014 حوالي 900000 وحدة أي ما يعادل 40 ٪ من إجمالي البرنامج وتوجه هذه الإعانة إلى الأشخاص الطبيعيين المزاولين لنشاط أو المقيمين في وسط ريفي، بشرط إثبات دخل أسري لا يفوق 6 مرات الحد الأدنى للأجور، وعدم الاستفادة من قبل من دعم الدولة الموجه للسكن³.

لا يمكن بناء تلك الصيغ السكنية دون وجود استثمار رؤوس أموال في عمليات بناء السكنات المختلفة، وتكمن أهميتها من خلال زيادة الاحتياجات للمساكن من جهة، و الارتفاع المستمر في تكلفة البناء من جهة أخرى⁴.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 13-151 متعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة السكن وال عمران المادة 2 ، الصادر بتاريخ 15 افريل سنة 2013 ، الجريدة الرسمية، عدد 22 ، الصادرة في 25 افريل 2013 .

² - مجموعة منتظمة من المقاييس المتينة والموضوعة من طرف الدولة، ويكمن الهدف الرئيسي منها في وضع الوسائل والآليات التدخل في السوق السكني لضمان التوازن بين العرض والطلب وذلك في ظل احترام معايير = "السعر والكمية المحددة، انظر معقافي الصادق،" البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد العشرون، ديسمبر 2017 ، ص62.

³ - <https://www.mhuv.gov.dz> 2019-2015/2014-2010 انجازات البرامج الخماسية للفترة

⁴ <http://www.ainfekka.com/forum/shorthread.php tid=8615 p:2,4/05/2018>,

المبحث الثاني: تطور البناء الريفي في المخططات التنموية 1962-2000.

يعتبر الاهتمام بالسكن الريفي من صميم المقترحات الخطابية لصناع القرار في رسم السياسات التنموية المنتهجة لمرحلة ما بعد الاستقلال، للطبيعة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري فالتركيز على تحسين ظروف العيش في الأرياف انطلق بتبني سياسات وبرامج اجتماعية أبرزها السكن الريفي الذي عرف تطورات عديدة وذلك بحسب الظروف والمعطيات الاقتصادية لكل مرحلة.

المطلب الأول: السكن الريفي 1954-1962

إن قراءة بنية وديناميكية المجتمع الريفي الجزائري ومعرفة حالة تطوره التاريخي من خلال الدراسات السوسولوجية والاقتصادية والانثربولوجية والجغرافية تبين فيها أن السمة الأبرز للمجتمع الريفي الجزائري هو الاستقلالية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وفي ظروف إعادة إنتاجه بعيدا عن كل تدخل مؤسستي سواء رسمي أو غير رسمي يعمل على مراقبته أو الوقوف على تسيير شؤونه اليومية، لكن دوام هذه المرحلة انتهى مع بروز موجة التدخلات بدءا بالدولة العثمانية مرورا بالدولة الكولونيالية وانتهاء بالدولة الوطنية وقد استخدمت في كل مرحلة أسلوب وسياسة معينة تجاه المجتمع الريفي¹.

1-واقع الريف الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي: اتسمت المرحلة لما قبل الاستعمار ببنية اقتصادية واجتماعية مكنته من إعادة إنتاج نفسه بصورة مستقلة على جميع المستويات سواء الجانب الاقتصادي حيث كان النشاط الرئيسي هو الزراعة والرعي، لكن هذا الوضع الاقتصادي كان مرتبط بظروف طبيعية غير مستقرة لذلك اتسم في غالبيته بالهشاشة

¹-مصطفى مرضي، "المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم ودلالات"، مجلة إنسانيات، العدد 7، افريل 1999، ص21.

إضافة إلى غياب آليات لتوفير الحاجات الضرورية الأخرى، وبالتالي فالسمة البارزة لهذا المجتمع كانت التكيف مع البيئة الطبيعية¹.

كان الاستعمار يهدف إلى التعمير والتوطين، وليس للاستغلال الثروات الطبيعية فقط ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر وانصب اهتمامهم على القطاع الزراعي². ففي المراحل الأولى للاستعمار كانت هناك عمليات متعددة للاستيلاء على المناطق الخصبة مثل سهل متيجة و السهول الشرقية العليا، مما أدى إلى فرض واقع جديد على هذه المناطق للسيطرة على أجود المناطق الريفية بوضع مخطط عمراني للاستقبال المعمرين وتوطينهم في تلك الأراضي الخصبة. كما تم هدم النمط الزراعي والاجتماعي في الريف الجزائري، وتفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي، وظهور الفردية في الإنتاج الزراعي³.

لقد شكل الفضاء الريفي بالنسبة للمعمرين الحلم الأخضر الذي منح لهم فرصة الهروب من الأوضاع الاجتماعية التي كانوا يعيشونها فقد أقاموا نسيجا عمرانيا لا يعبر عن ثقافة الريف الجزائري الأصل الذي كان قائما على الزراعة التقليدية والتي تم تعويضها بالزراعة التجارية وبذلك اخذ الاستيطان الريفي حالة من التوسع الاستيطاني للمجال الريفي حيث كان التواجد في المناطق الريفية قائما على الاستيطان العسكري من خلال الاستحواذ على

¹ Valenasi lucetleK ,le Magreb avant la prise d'Alger 1790-1830 ,Paris :éd Flammarion,1969 ,p40-41

²-هاشمي الطيب، مرجع سابق ذكره، ص135.

³-محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 ، ص ص121 122.

الملكيات والغابات وإحراق الحقول ، لاسيما تحت قيادة المارشال بيجو حيث قال حيثما توجد أراضي خصبة يجب توطينها بالمعمرين¹.

وقد تم إنشاء 58 قرية ريفية استيطانية ، 27 منها في السهل المتيجي، وصلت إلى الجزائر ما يزيد عن 4000 عائلة فرنسية ما افقد الفلاحين الجزائريين 12 مليون هكتار من أفضل الأراضي الزراعية.²

شكل الريف منطقة لتشييد المساكن و المرافق في المناطق الريفية التي تمتاز بالأهمية الزراعية للمستعمر ، والتي كانت تمتاز بأنها مخالفة للنمط العمراني التقليدي وقد عرفت المرحلة ثلاثة أنماط من الاستيطان الريفي³:

- الاستيطان الواسع متمركزا في المحيطات الزراعية.
- الاستيطان عبر القرى الصغيرة يبدو في شكل تجمع صغير في الريف.
- نمط القرى المنعزلة مخصص لفئة برجوازية في السهول الشرقية والغربية⁴.

الجدول 2-3: يبين النمط العمراني في المناطق الريفية الجزائرية قبل الاستقلال

المناطق	محيطات عمرانية موسعة	محيطات عمرانية جديدة	قرى استيطانية	المجموع
الوسط	06	28	3	37
الغرب	04	30	3	37
الشرق	20	39	11	70
المجموع	30	97	17	144

¹ – Yves lacost, Andre nouschi, André pfenam, **l'algerie passe et présent**, Paris :éditions sociales , 1960, p102

² – محمد السويدي، مرجع سابق ذكره ، ص115

³ – xavier yacono .**la colonisation des palines de chélif.de la viguerie au confluent de la mima**. Alger. Imprimerie d'édition imbert .taue 1955 p37

⁴ **Ibid**, p372

xavier yacono, la colonisation des palines de chélif. de la viguerie au confluent de la mima, Alger: Imprimerie d'édition imbert .taue, 1955, p.35

يوضح الجدول أعلاه ان المجمعات العمرانية الجديدة عرفت تزايد ملحوظ مقارنة بالموسعة فقد وصل عندها الى 97 محيط عمراني جديد في وقت وصل عدد الموسعة الى 30 فقط، فقد عملت الإدارة الكولونيالية على تغيير نمط الحياة الريفية في جانبها العمراني، وأصبح الكوخ الظاهرة الأبرز للنمط السكني السائد في الريف الجزائري نتيجة للممارسات التعسفية في نزع الملكية، إضافة إلى انتشار أنماط أخرى كالقرميد والسطحية، وقد بلغ سكان الأرياف مع حلول 2005. 13 مليون نسمة ليشكلوا ما نسبته 40% من مجموع السكان.

2- السكن الريفي في البرامج التنموية لمرحلة الاستقلال: إن الاهتمام بالسكن الريفي كان قبل الاستقلال مع الحركة الوطنية، فقد كانت التجربة الأولى في الحدود الجزائرية التونسية حيث تم انجاز مجمعات سكنية مع نهاية الستينات سميت بدشرة المجاهد، وجسد ميثاق الجزائر 1964 هذا التوجه نحو تعمير الأرياف بالإقرار على انجاز 65000 وحدة سكنية، حيث تم تخصيص 11 مليون د.ج لقطاع السكن¹.

تجسدت فكرة البناء الريفي في مختلف السياسات والمخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر والتي كانت دائما تحاول بناء اقتصاد ريفي لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، فقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال توجهها مباشرا نحو الأرياف من خلال الاهتمام بالسكن الريفي وجعله محورا أساسيا لنجاح المخططات التنموية، ففي المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 تم وضع مجموعة من الأهداف والسياسات لخدمة وتفعيل السكن الريفي متمثلة فيما يلي:

- إنهاء المشاريع المتبناة خلال ميثاق الجزائر والمقدرة بأكثر من 65000 وحدة سكنية

¹ -عثمان فكار، تطور السكن في الوسط الريفي: دراسة سوسيو مجالية للمجال السكني منطقة بني ورتيلان شمال غرب سطيف، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص 130.

• دعم وتشجيع البناء الريفي الذاتي ،وتقديم المساعدة المالية للقيام بالتوسعات للسكنات.

تميزت هذه المرحلة بوجود صعوبات حالت دون تحقيق الأهداف التنموية المعلن عنها في مختلف المواثيق منه ميثاق الجزائر 1964 الذي برمّج انجاز 4000 وحدة ،الا ان المعطيات المالية ساهمت في تعثر انجاز المساكن الريفية فقد قدرت الحاضرة السكنية الريفية ب13124670 مسكن ريفي ¹.

نظرا للتحديات ما بعد الاستقلال أعلنت السلطات العمومية على بناء 75 ألف سكن حضري و65 ألف سكن ريفي، كما تم تجديد 890 سكن ريفي لصالح التعاونيات الزراعية لقدماء المجاهدين، وقد وصلت أعباء الانجاز والتمويل إلى 500 مليون دينار حيث تم تخصيص ما قيمته 250 مليون دينار لبناء 34 ألف سكن ريفي ².

إن نجاح سياسة قطاعية متعلق بالصحة أو التعليم أو السكن تبقى مرتبطة بعملية التخطيط بالأهداف الذي يعتمد على مجموعة من الإحصائيات والبيانات والدراسات التي تحدد ما يجب ان يكون عليه شكل ومحتوى النظام السكني في الريف أو المدينة، لقد وصل عدد المساكن الريفية المسلمة إلى غاية 1966 16.870 مسكن ريفي من أصل 54.320 وحدة سكنية ما يؤكد التوجه نحو الاهتمام بالسكنات الحضرية لتزايد عدد المهاجرين في هذه المرحلة من القرى والمدن الكبرى ،وتم إحصاء أكثر من 800 قرية مدمرة وأكثر من 300 ألف مهاجر داخلي وخارجي³، مما أنتج مفهوم تريف المدن أو التحضر المبهم الذي لم يكن وفق مخططات عمرانية وسكنية شاملة،لقد كانت الهجرة الريفية والعجز المالي ونقص التجربة والعتاد احد المعوقات الأساسية أمام السلطات لإتمام برامج إنجاز

¹ -Rachid hamidou .le logement: un defis .Alger : ed.O.P.U/E.N.A.L.1989.P56

²- Larbi Icheibouden, **Armée et développement, les coopératives industrielles en Algérie**, SNED, Alger, 1978, p.72.

³-محمد عمران، مرجع سابق ذكره، ص 39.

السكنات الريفية مع عدم توفر الشروط والظروف الملائمة للبقاء في المناطق الريفية مما جعل معظمها شاغرا.

المطلب الثاني: السكن الريفي في المخططات الرباعية (1970-1977)

إن تراجع عدد السكان من شأنه إحداث خلل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف باعتبار العنصر البشري المحرك الأول لعمليات التنمية، هذا ما يستوجب إيجاد حلول لهذا الوضع ومحاولة تخفيض الضغط السكاني على المدن فاكتظاظها يبرز ظواهر سلبية أبرزها انتشار السكنات القصديرية، والعزلة والتخلف الذي تعيشه المناطق الريفية في مختلف مجالات الحياة نتيجة عدم وجود ساكنة تسعى لتحسين الحياة بها، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة تشجيع الاستقرار في الريف من أجل تطويره من جهة، وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى فاستقرار الأفراد في الريف يضمن اهتمام السكان بالزراعة وتربية المواشي والاستثمار في المشاريع الفلاحية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد في ظل توفر الأراضي الخصبة والمياه.

1- السكن الريفي في المخطط الرباعي الاول 1970-1973: قدمت وثيقة الميثاق

الوطني 1976 السكن على انه يؤدي مهمتين فهو يؤمن السكن لكل فرد ويلبي احتياجات المجتمع، ومن ناحية أخرى له دور في مختلف النشاطات الأخرى خاصة ما تعلق بتهيئة الإقليم والمحافظة على الطابع العمراني لمختلف المناطق الجغرافية، وهذا تحت سلطة الجماعات المحلية التي تعتبر محور أساسي في تحقيق التنمية لاسيما البلديات صاحبة الاختصاص العقاري.

وضعت الجزائر السكن ضمن السياسات التنموية فهو جزء متمم لجميع النشاطات المتعلقة بالتنمية الوطنية، خاصة ما تعلق بالسكن الريفي الذي له علاقة بمقتضيات الثورة الزراعية وغيرها من البرامج التنموية.

جاءت مرحلة السبعينات بدخول المخططين الرباعيين الأول والثاني حيز التنفيذ، وتم التأكيد على صيرورة إعادة الاعتبار للسكن الريفي ضمن تصور جديد يربط بين العمران والنشاط الاقتصادي في الريف، بإعطاء ديناميكية جديدة للوسط الريفي والعمل على الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير السكنات وخلق أنشطة تتماشى وخصائص تلك المناطق. تضاعف الاعتماد المالي لقطاع السكن في هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة، إذ كان التأكيد على ضرورة تنظيم السكن الريفي وإعادة تنظيمه من الناحية الشكلية والموضوعية، بحيث أصبح يعتبر محورا أساسيا في التخطيط للتنمية وهذا بإطلاق مشروع القرى الفلاحية الذي يهدف إلى تعمير الأرياف وبناء نمط من علاقات إنتاج تحسن من ظروف الحياة في الريفية¹.

الجدول 2-4: يبين انجاز السكن الريفي في المخططين الرباعي الأول 1970-1973-1977 والثاني 1974-1977.

البرامج السكنية			المخططات
نسبة الإنجاز	المنجزة	المقدرة	
60%	24000	40000	الرباعي 1970-1973
75 %	75000	100000	الرباعي 1973-1977

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني، ماي 1974، ص 40. ومن خلال

Hamidou, OP Cit, P42 Rachid

إن تطور إنجاز السكنات الريفية خلال المخطط الرباعي الأول والثاني، يظهر بوضوح من خلال الجدول السابق، حيث أنجز أكثر من 100000 سكن و هو ما يمثل 135% من الإنجازات خلال لفترة 1973 - 1977، و من خلال هذه النتائج يظهر جليا الاهتمام الذي

¹-عثمان فكار، مرجع سابق ذكره، ص138.

أولته السلطات الجزائرية في هذه الفترة بالريف في إطار الحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي عرفته المدن و بالتالي تجسيد سياسة التوازن الجهوي.

إن الاهتمام المتواصل بالبناء الريفي للسياسات السكنية دليل على التوجه الرسمي على تشجيع التعمير الريفي للحد من النزوح الريفي تجاه المناطق الحضرية، غير أنه و من جهة أخرى، نلاحظ أن نسبة الإستهلاكات للمبالغ المخصصة لهذا لنوع من الاستثمارات في المخططين، قد تضاعفت مقارنة مع مجموع التمويلات المخصصة للسكنات الريفية خلال المخططات السابقة، و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الإنجازات في هذه الفترة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنجاز.

2- السكن الريفي في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: لقد عرفت بداية مرحلة المخطط الرباعي الثاني، تغيير في نمط تمويل السكنات تبعا للتعليمات الوزارية الصادرة سنة 1973 حيث أصبح تمويل السكنات على النحو التالي:

- **الخزينة العمومية:** نسبة 75 % لمدة 40 سنة و بمعدل فائدة 1 %
- **الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:** نسبة 25 % لمدة 20 سنة و بمعدل 4,75 %¹.

3- دور الثورة الزراعية في تطوير السكن الريفي: كان الاهتمام بالجانب الفلاحي مع بداية مرحلة ما بعد الاستقلال كبيرا سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي، فالمجتمع الجزائري الذي يشكل في غالبيته آنذاك المجتمع الزراعي الريفي، كان ولا بد من الاهتمام بالمرافق والهياكل التي تساهم في الاستقرار الريفي والمحافظة على الإنتاج الفلاحي، فالمقتضى الحتمي أدى لوضع خدمات لكل ساكن بأرياف لأجل توفير شروط معينة لائقة تحد من الهجرة الريفية، وذلك عن طريق التثبيت الجغرافي للسكان، في نطاق عملية التنمية المتوازنة للاقتصاد الريفي التي شرع فيها مع بداية الثورة الزراعية، وعليه كان دور السكن في

¹ - وثيقة حول كيفية تمويل السكنات الاجتماعية من 1962 إلى 1998، الجزائر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

هذه المرحلة حاسم ومهم، حيث تم استحداث ألف قرية مع الانتفاع الأقصى بالهياكل والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية، فالهدف الرئيسي لهذه القرى هو ربط المدن بالريف بإدخال ديناميكية وتطور شامل، و تعتبر الثورة الزراعية 1971¹ عملية تنموية مخططة استهدفت تطوير وتحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف للحد من الفوارق بين الريف والحضر وخلق نوع من التوازن والتكامل بينهما بما يخدم تحقيق التنمية الشاملة.

تهدف سياسة الثورة الزراعية إلى التقليل من التوزيع غير العادل لملكية معظم الأراضي الفلاحية، وللحد من التناقضات الاجتماعية داخل القطاع الفلاحي، خاصة ما تعلق بالطابع الاجتماعي للعمل وإزالة نظام الخماسة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، من خلال الحد من الملكيات الكبيرة وتأميم الأراضي غير مستغلة وتوزيعها على مجموعات من العمال يتشكلون في نظام تعاونيات فلاحية إنتاجية يحكمهم قانون خاص يسمى بقانون الثورة الزراعية.

من الدوافع الاقتصادية عدم قدرة القطاع الفلاحي على توفير مختلف الحاجيات الأساسية الغذائية للسكان في ظل ارتفاع الطلب على المنتجات الفلاحية مما أدى إلى الاستيراد المكثف لبعض المواد الأساسية.

إن ضرورة تدعيم الاقتصاد الوطني بقطاع فلاحي منتج يعمل على تقليص التبعية الغذائية وتوفير فرص العمل تجسدت في إصلاحات اقتصادية و هيكلية على القطاع الفلاحي من خلال خلق نوع جديد من المزارع يعمل بجانب القطاع الخاص والمسير ذاتيا وهو ما يبين على أن المستفيدين لا يمكنهم اتخاذ قرارات الإنتاج لوحدهم بل هم مرغمون على إتباع ما يتماشى والمخططات الوطنية وأن أي مخالفة لهذا قد تكلف المستفيد من تحييته وحرمانه من حق الاستفادة والعضوية في التعاونية، لم تكن الثورة الزراعية تلغي

¹ - الثورة الزراعية، الأمر الرئاسي رقم 73 - 71 الصادر في 08 نوفمبر 1971.

الملكية الخاصة وإنما ترفض عدم استغلالها، كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضى في تعاونيات للحد من تجزئتها والتي تضر بالعمل.

4- دور القرى الفلاحية في دعم السكن الريفي : قررت الحكومة لأجل إنجاح مخطط

الثورة الزراعية بناء ألف قرية فلاحية في الريف، وفي كل قرية يوجد ما بين 120 إلى 150 سكا في إطار سياسة القرى الاشتراكية التي كانت تهدف إلى تحسين شروط الحياة في الريف الجزائري بالنسبة للمستفيدين من برنامج الثورة الزراعية، وقد ألحقت القرية الفلاحية في هذه المرحلة بمشروع الثورة الزراعية، فقد كان الاهتمام الأفقي والعمودي ظاهرا من خلال الإجراءات التي كانت تتخذها بهدف تحقيق النتائج الاقتصادية خاصة منها الفلاحية للوصول إلى التوازن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي وتكثيف زراعة الحبوب والخضر والبقوليات وتطوير تربية الماشية والدواجن في المزارع، إضافة إلى النشاطات العلمية والندوات الدراسية التي أبرزت أهمية ومكانة السكن الريفي والتنمية الريفية في مشروع التنمية الشاملة فالقرى الريفية التي تجسدت من خلال ثلاثة أنماط تمثلت فيما يلي:

4-1- القرية الأولية: وتكون إما بانجاز منظم مرتبط بهيكل للأراضي للمستفيدين من

الثورة الزراعية والتعاونيات الفلاحية، وإما أن تكون باستحداث وهيكله قرى قديمة بمرافق وتجهيزات تنقصها، وتم وضع مراكز تجهيزات جماعية للسكان المشتتين لتصبح نواة للقرية.

4-2- القرية الثانوية: تأوي ما بين 300 مسكن وتمتاز بسهولة الاتصال بالمراكز

المجاورة لها فيما يخص توزيع الخدمات.

4-3- القرية ذات الدرجة الثالثة: وهي بمثابة القطب الجاذب لمختلف النشاطات

الزراعية والصناعية والتجارية الإدارية وهي تحوي على ما يقارب 700 مسكن.

لقد كان من أهداف المشروع أن تتوطن القرى بالقرب من الأراضي الفلاحية مما ينعكس بشكل ايجابي على النمط البيئي العمراني في المناطق الريفية، كما يصبو مشروع

القرية الفلاحية إلى الانتقال من نمط النظام التقليدي القائم على الخماسة إلى تجسيد نظام يتميز بالتعاون مما يحقق تغيير في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفرد الريفي¹.

وقد أضيف لهذه الأهداف الاهتمام بالمظهر الخارجي والداخلي للسكن من تأثيث وتجهيزات لتسهيل المعيشة وتحقيق الرفاهية الداخلية وتوفير المرافق والخدمات الضرورية مثل: الكهرباء والغاز الماء لأكثر من 60 ألف عائلة فلاحية

إن تراجع سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية أدت إلى عدم استقرار سكان الأرياف وانتقالهم إلى المدن في ظل توسع الخريطة الصناعية إضافة إلى توفر الكثير من الخدمات والمرافق الضرورية في المدن مع منتصف الثمانينات، وفي بداية الأزمة الاقتصادية أصبحت المدن تعاني من أزمات السكن والبطالة ونقص في مختلف الخدمات الاجتماعية المختلفة².

تعتبر القرى الفلاحية الركيزة الأساسية لمشروع التنموي الزراعي في هذه المرحلة التي تميزت بالاستعجالية في التخطيط والتنفيذ، وذلك يبرز في العدد الهائل من السكان الذين لم يتوافق نمط معيشتهم وعاداتهم وسلوكياتهم مع النمط العمراني أو التقني المعتمد في القرية الفلاحية التي كانت تنجز بنمط عمراني واحد يحمل نفس الموصفات في كل المناطق الريفية في الجزائر دون إبراز الخصوصيات المعمارية والثقافية لكل منطقة، إضافة إلى عدم إشراك أهل المناطق الريفية في اختيار المواقع التي يستوطنون بها ما جعل القرى الفلاحية تلغي المكونات الطبيعية والجغرافية والمناخية لكل منطقة والإسراع في عملية التشييد والبناء، مما جعلها عرضة لمشاكل طبيعية كثيرة من سيول وتصدعات وفيضانات³.

¹ - محمد بلقاسم حسن بلهول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2 ، 1985، ص ص 314-315.

² - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص24.

³ - عثمان فكاز، مرجع سابق ذكره، ص190.

إن حجم الاهتمام بالسكن الريفي في مرحلة التنمية لما بعد الاستقلال الى غاية نهاية ثمانينات القرن المنصرم كان ضمن إستراتيجية مستقلة عن القطاعات الأخرى، بحكم تزايد نسبة النزوح الريفي والنمو الديمغرافي في المناطق شبه حضرية وتراجع اليد العاملة في المناطق الريفية انعكس على النشاط الزراعي والرعي بشكل مباشر، فطرح مشكل إعادة النظر في مضمون السياسة السكنية في الريف بما يحتوي على احتياجات ومتطلبات الفضاء الريفي من تجهيزات ومرافق عمومية تضمن أدنى شروط العيش.

المطلب الثالث: السكن الريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000)

اعتبر السكن الريفي على أنه ديناميكي وهام لإعادة تنظيم الاقتصادي والاجتماعي من خلال استرجاع الحيوية والنشاط الذي أصبح مفقود في الوسط الريفي واجتتاب تدفق الهجرة الريفية.

ما جسده تصريحات الكاتب مصطفى لشرف بقوله: إذا كانت المدينة بتقنياتها ومؤسساتها برجالها لا تذهب إلى سكان الريف، فإن البؤس والحرمان الريفي، الهجرة الريفية سيأتون اليها ليحتلونها برواسبهم البائدة وقيمهم المستأصلة¹.

عرفت الجزائر في مرحلة الاصطلاحات الاقتصادية تراجعاً نسبياً على سياسة التمويل الكلي لبناء السكنات، اذ أصبح انجاز السكنات يتم بالدعم الجزئي لمختلف الشرائح الاجتماعية ومنها المجتمع الريفي.

1- التحول في طرق تمويل البناء الريفي: عمدت السلطات الجزائرية ابتداء من

سنوات التسعينات في إطار السياسة السكنية الريفية إلى تقديم إعانة مالية للمواطن الريفي كمساعدة من أجل إنجاز سكنه بنفسه بدل التمويل الكلي للسكنات من طرف الخزينة العمومية، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة مع مطلع التسعينات

¹ - عثمان فكار، مرجع سابق ذكره، ص 180.

بـ120000 د.ج لإنجاز مسكن واحد واصبحت 20000 د.ج في 1994 وتجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد كمساعدة فقط. .

وتم في هذه المرحلة تخلي الخزينة العمومية عن تمويل السكنات الاجتماعية وتحويلها بشكل مؤقت إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1989 ليتم إلغاؤه سنة 1999 وإنشاء الصندوق الوطني للسكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14591 المؤرخ في 12 ماي 1991 الذي سطر له هدف رئيسي وهو تقديم المساعدات المالية من أجل الحصول على السكن الريفي، كما تم اللجوء إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط للتكفل بإنجاز سكنات اجتماعية لصالح الدولة ابتداء من سنة 1992 من خلال استغلال مدخراته التي بلغت آنذاك 113 مليار د.ج.¹

تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP إلى بنك تجاري متخصص في تمويل السكن وهذا بعد الأزمة الخانقة التي مر بها الصندوق سنة 1993 والتي جعلته يبيع جميع سندات الخزينة التي يمتلكها سنة 1999، والسماح للبنوك التجارية الخاصة والعمومية بتمويل السوق السكني، ابتداء من سنة 1997 أنشئت العديد من المؤسسات الداعمة لنشاط البنوك التجارية².

أما الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى 2000 لم تعرف السكنات الريفية في هذه المرحلة تغييرات من حيث كيفية الإنجاز أو التمويل، اذ بقيت الدولة تقدم الدعم المالي (200.000 د.ج) وتقدم الإعانة على ثلاث دفعات من طرف هيئات مختصة، على حسب درجة تقدمه في إنجاز السكن بعد موافقة الشروط أن يكون مالك لقطعة أرض صالحة لإنجاز السكن وأن يكون مقيما بالريف الجزائري، ويمكن عرض ما تم تقدمه من إعانات السكنات الريفية للفترة الممتدة من 1995 إلى 2000 من خلال الجدول التالي:

¹ – Meghraoui N, Quel habitat pour l'Algérie, Média plus, Alger, 2006.p41

² Meghraoui N, **Quel habitat pour l'Algérie?**, Media plus, Alger, 2006, p41

الجدول 2-5: الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995

2000 -

غير مسلمة	عدد المساعدات			السنوات
	المسلمة		المسجلة	
	جزئيا	كليا		
2	334	20164	20500	1995
108	662	27440	28210	1996
92	1333	38060	39485	1997
215	3203	36982	40400	1998
1255	5995	29692	36942	1999
9757	9959	20900	40616	2000
9757	21486	173238	206153	المجموع

المصدر: وزارة السكن والعمران والمدينة، تقرير حول حصيلة السكن الريفي لسنة 2002، ص16

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد الاعانات المالية المسلمة للمستفيدين من صيغة البناء الريفي متراجع مقارنة مع عدد الاعانات المالية المسجلة في سنوات 1998/1999/2000 على التوالي مقارنة بالسنوات 1995/1996/1997 التي شهدت ارتفاعا في تسليم عدد الاعانات المالية ،فقد وصل عدد الاعانات المالية المسلمة ما بين 1995-2000 مايقارب 173238 .

تتوجه اغلب السياسات التنموية نحو الاهتمام بتطوير المدن الا أن الريف هو مصدر السلة الغذائية، والتي تشكل أهم مسألة إستراتيجية لبناء الدولة في إطار التهيئة الإقليمية تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة وعلى أساس مؤهلات كل فضاء جهوي بالحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم

لتخفيف الضغط على الساحل والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية، من خلال دعم الأوساط الريفية والمناطق التي تعاني من صعوبات لضمان استقرار سكانها¹.

كما يعرف الريف الجزائري تفاوت في التطور من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب نمط السكن ودرجة التحضر ومدى تحضر التجمعات السكنية، وتصنف 979 بلدية ريفية من 1541 بلدية على المستوى الوطني أي 64% موزعة على ثلاث مناطق، يتموقع الربع منها في الهضاب العليا، وحوالي الثلثين في الشمال بنسبة 64 %، و 11 % في الجنوب، كما تتمركز الكثافة السكانية الريفية في الشمال، حيث تبلغ 92,89 نسمة/كلم²، في حين تقل في الجنوب حيث تبلغ 0,72 نسمة/كلم²، أما البنية العمرية فأغلبها فئة شابة أقل من 30 سنة، وتمثل 75 % من سكان الريف².

فقد أدرك الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين ان المتغيرات الاجتماعية وما تفرزه من آثار قد تشكل معوقات في طريق تحقيق التنمية، وعلى هذا الأساس برز مدخل متعدد الأغراض المتمثل في إشراك كافة الوحدات الإنمائية في تنمية المناطق أو الأقاليم لإحداث التغيير الاجتماعي.

فالنموذج التكاملي هو مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق الجغرافية في الدولة والمحقة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة و الجهود المجتمعية.

عرفت سياسة البناء الريفي اتجاه آخر حضي باهتمام وعناية السلطات الجزائرية بهدف وضع حد للهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية وربط الفلاح بأصله الاجتماعي والمهني (الزراعي) فقد تم بعث الأنشطة الريفية مثل الزراعة وتربية المواشي من خلال برامج

¹ -قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، المادة 4، الجريدة الرسمية العدد 77 الصادر بتاريخ 2001/12/15. ص19.

² - إيمان فتحون، التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة 1، ص28.

الدعم الفلاحي و الريفي بهدف الحد من موجات النزوح الريفي، إن الإستراتيجية الجديدة للمحيط الريفي قد تجعل منه مستقبلا فاعلا أساسيا في مخططات التنمية المحلية والوطنية¹، إذ تعتبر صيغة السكن الريفي محفز ومدعم لتحقيق التنمية المحلية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، وهذا التوجه يهدف لإعادة المكانة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري الذي يتمتع بإمكانات زراعية هامة.

¹ - كمال تكواشت ، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص66.

المبحث الثالث: الأدوات المالية والقانونية والمؤسسية في تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر

تنبثق سياسة البناء الريفي في الجزائر من الأهداف التنموية التي تبنتها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية بكل إبعادها ومجالاتها، فقد حرصت الجزائر منذ بداية الألفية على إعادة توطين الأرياف التي كانت تشكل خزاناً اقتصادياً وديمغرافياً بارزاً في الحركة التنموية خاصة مع المميزات الفلاحية لسكان المناطق الريفية، هذه المعطيات التي عجلت بتبني سياسات سكنية هادفة لدعم وتشجيع الاستقرار في الأرياف، وقد تم تخصيص الإعانات المالية ووضع مجموعة من القوانين والآليات التي تساهم في الاستفادة من الصيغة السكنية الريفية.

المطلب الأول: الآليات القانونية لتجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر

لقد حدد القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 23 جوان 2013¹ بعض الشروط والآليات الجديدة للاستفادة من البناء الريفي، وهذا تجاوباً مع المعطيات الجديدة التي كانت تشكل عائقاً أمام نجاح هذه الصيغة خاصة فيما تعلق بالجانب الإداري والمالي وحتى المهني.

1- شروط الاستفادة من إعانة الدولة للبناء الريفي:

- كل شخص طبيعي يقيم في البلدية، أو يزاول نشاط في الوسط الريفي، يمكن أن يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي ويقدر مبلغ الإعانة بـ :

1.000.000 د.ج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة (أدرار، تمنراست، إيليزي، تندوف

الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي وغرداية).

700.000 د.ج بالنسبة لباقي الولايات.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة السكن والعمران، قرار وزاري المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء مسكن ريفي، مؤرخ في 19 جوان 2013، الجريدة الرسمية، العدد 32، بتاريخ 23 جوان 2013، ص24.

-إثبات أن دخل الزوجين يقل أو يساوي ست (06) مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون (SNMG)؛

-لم يستفيد من قبل من التنازل عن مسكن مملوك للدولة أو من دعم الدولة للسكن.

-لا يمتلك ملكية تامة أي سكن ذو استعمال سكني.

-لا يملك أرض للبناء ما عدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع

المساعدة.¹

2-مكونات ملف الاستفادة من البناء الريفي: يمكن لكل شخص طبيعي مقيم في

البلدية المعنية أو يزاول نشاط في الوسط الريفي أن يستفيد من دعم الدولة لبناء سكن ريفي.

✓ يودع الملف لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

✓ طلب إعانة مالية للبناء الريفي(استمارة من الصندوق الوطني للسكن).

✓ مستخرج من شهادة الميلاد رقم لطالب المنحة وزوجه للمتزوجين.

✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

✓ وثيقة تثبت مداخيل الطالب وزوجته.

✓ وثيقة تثبت مزاوله نشاط في الوسط الريفي.

✓ وثيقة تثبت ملكية قطعة ارض صالحة للبناء.

✓ يسلم وصل استلام لصاحب الطلب.²

3-التحديات الادارية للحصول على اعانة البناء الريفي :تمثل كثرة الإجراءات

الإدارية عامل معرقل للنجاح أي سياسة عامة سواء في السكن أو أي مجال آخر، فالتعقيد

الإداري يمدد من فترة دراسة الملفات التي قد تصل الى اكثر من عامين الى 5 سنوات وهذا

بحكم صعوبة تحقيق الشروط التقنية لطالبي الإعانات المالية، فالتغيير المستمر للقوانين

¹ – <https://www.mhuv.gov.dz>2022/10/24

² – <https://www.interieur.gov.dz> 2022/10/24

المنظمة لها دون إعادة النظر في قيمة الإعانة المالية التي تعد من أبرز العراقيل التي تواجه الراغبين في الاستفادة، فالقدرات المحدودة لسكان الريف لا يمكن أن توفر متطلبات بناء مسكن لائق بالقيمة الممنوحة¹

فالشرط المتعلق بممارسة نشاط فلاحي أو اثبات إقامة في الريف يعتبر عائق للمواطنين الذين يرغبون في العودة إلى الأرياف وممارسة مختلف النشاطات الفلاحية، إضافة إلى طريقة توزيع الأشرطة الثلاثة للمنحة المالية فهو إجراء يجعل الكثير ممن استفادوا يتأخرون في اتمام إنجاز سكناتهم وربما التخلي عنها وتوجه نحو صيغ أخرى.

4- خطوات دراسة الملفات: تتم دراسة الملف من طرف المندوب الفلاحي ومندوب السكن والتجهيزات العمومية، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً بإعداد قائمة الطالبين المستوفين شروط الحصول على المساعدة المباشرة في أجل لا يتعدى 20 يوماً، ويتم إيداع القائمة المقبولة من طرف المجلس الشعبي البلدي مرفقة بالملفات في أجل 8 أيام الموالية لدى المديرية المكلفة بالسكن للولاية التي تخضعها للرقابة في البطاقة المتواجدة لدى مصالح وزارة السكن والعمران والمدينة وبعد التحقق في البطاقة، تسلم هذه القائمة إلى الوالي للمصادقة النهائية على القائمة، وتسلم مقررات المرشحين المعتمدة من قبل مصالح المجلس الشعبي البلدي إلى المستفيدين، وعليه يقوم المستفيد من قرار منح الإعانة بالاكنتاب في دفتر الشروط الصندوق الوطني للسكن ويتم الانطلاق في أشغال الانجاز في أجل أقصاه 60 يوماً بعد تبليغ قرار منح الإعانة، وفي حالة عدم احترام الأجل يلغى المقرر من قبل مدير الوكالة التابعة للصندوق الوطني للسكن².

¹ - يوسف محمد، لعدي خيرة، مرجع سابق ذكره ص 16

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ في 25/9/2018 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المؤرخ في 19/6/2013، المحدد لكيفيات الحصول على مساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي. المادة 3 و 4 الجريدة الرسمية، العدد 32، 14/10/2018.

ألغى القرار الوزاري المشترك بتاريخ 18 جوان 2014¹ شرط الإقامة في منطقة ريفية لـ 5 سنوات واكتفائه بالإقامة دون تحديده للمدة، وأيضا بالنسبة للوثيقة التي تثبت ممارسة نشاط ريفي فقد ألغيت هي الأخرى وعوضت بوثيقة إثبات حيازة قطعة أرض في وسط ريفي ومس التعديل أيضا كيفية تحرير مبلغ الإعانة فأصبحت الحصة الأولى 60% تخضع لنفس الإجراءات السابقة ولكنها مخصصة لانجاز أشغال الأساس والأشغال الكبرى، أما الحصة الثانية فحددت بـ 40% وتقدم عند الانتهاء من الأشغال الكبرى أو جزء منها، وأصبح طلب الإعانة يقدم لرئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا بعدما كان على مستوى المصالح الفلاحية.

لقد جاءت هذه التغيرات استجابة للاوضاع التي افرزها القانون السابق فقد ادى الى رفض الكثير من الملفات بسبب هذه الاجراءات التي يراها البعض غير محفزة ومعقدة لنجاح هذه الصيغة السكنية، خاصة شرط الإقامة لمدة 5 سنوات في الريف الذي يقف حائلا دون عودة المهاجرين في مرحلة التسعينات والذين اضطروا الهجرة نتيجة الظروف الغير مستقرة في تلك المرحلة.

كما تم اعادة النظر في طريقة تقديم المنحة الى شطرين يكون الاول اكبر لان أشغال الخرسانة تتطلب مزيد من الأموال والسلع.

عرف السكن الريفي عناية أكبر من السلطات الجزائرية وذلك فيما يخص عملية انجاز السكنات، كما عمدت السلطات الجزائرية على تقديم إعانات مالية للسكن الريفي كمساعدة من أجل الإنجاز، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة في البداية بـ 120.000 دج لإنجاز مسكن واحد ليصبح 700.000 د.ج تهدف من وراءه إلى تشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني والحد من النزوح نحو المدن،

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ 10 شعبان 1434 الموافق 19 يونيو 2013 المحدد لكيفيات الحصول على مساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي - المادة 4 الجريدة الرسمية، العدد 23 جوان 2014. ص26.

بالإضافة إلى تشجيع سياسة البناء الذاتي وجعل المستفيد يساهم و يتحمل مسؤولية إنجاز مسكنه بنفسه، كما تجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد كمساعدة فقط تمنح وفق شروط معينة وتقدم من طرف هيئة مختصة على ثلاث دفعات¹.

المطلب الثاني: طرق تمويل صيغة البناء الريفي في الجزائر.

في ظل التحديات الاقتصادية ظهرت إشكالية التمويل السكني الذي يعد من أهم وسائل تجسيد المشاريع السكنية بمختلف صيغها خاصة تلك المتعلقة بالتمويل المباشر من طرف الدولة، وغالبا ما تتأثر وفرة الموارد المالية بالتقلبات الاقتصادية التي يشهدها النظام المالي والاقتصادي لأي دولة إذ تختلف آليات التمويل السكني من دولة لأخرى وفق المنظومة السياسية والاجتماعية المتبناة، ففي الدول الريفية التي تتأثر سياساتها الاجتماعية بالتقلبات في الأسواق النفطية يعتبر التمويل السكني مرهون بالاستقرار المالي للمداخل عكس الدول ذات النظام الاقتصادي المتكامل الذي يعتبر السكن جزء من المنظومة الاقتصادية والمالية، والجزائر تعتبر من بين الدول التي انتهجت سياسات تمويلية متنوعة بتنوع الصيغ السكنية والمؤسسات والفئات الاجتماعية المعنية

1- دور الصندوق الوطني للسكن CNL في تمويل البناء الريفي : تم إسناد مهمة التمويل السكن الريفي للصندوق الوطني للسكن CNL بعدما كان التمويل مباشرة من الدولة وقدر مبلغ هذه الإعانات بـ 400000 و 500000 ووصل الى 7000000 دج حسب دخل كل فرد لبناء مسكن ريفي و 250000 دج لتهيئة أو توسيع مسكن وتوزع الإعانات حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير الفلاحة والتنمية الريفية، وحسب الأرقام الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية الذي كان

¹ - Salima Guelieb, le financement du logement social réalité et perspectives, mémoire de fin

. 30d'étude, école national d'administration, Algérie, 1996-1997, P

يقدم إعانة مالية للبناء الذاتي كما كان يسمى آنذاك قدرت بـ 250000 دج وقرض دون فائدة قيمته تصل إلى 500000 دج¹.

يعتبر الصندوق الوطني للسكن CNL مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، انشأ عام 1991 تحت وصاية وزارة السكن و العمران على اثر اعادة هيكلة، وجاء في ظل التحولات التي عرفت الجزائر في مختلف الميادين، واستجابة لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان اشترط وجوب إنشاء صندوق خاص بالسكن تصب فيه مساهمات الدولة لتسهيل التسيير والمراقبة². وتتمثل أهم صلاحياته فيما يلي:

✓ تسيير الإعانات المالية والمساهمات التي تقدمها الدولة في مجال السكن .

✓ ترقية كل أشكال السكن لاسيما الاجتماعي.

✓ يساهم في تحديد سياسة التمويل.

✓ ينجز الخبرات والتحقيقات المتعلقة بالسكن.

ويتعامل مع أصحاب المشاريع على مستوى الولايات والبلديات، ومؤسسات الترقية العقارية العمومية والخاصة، بالإضافة إلى البنوك العمومية والمواطنين المستفيدين بصفة شخصية من إعانة الدولة في مجال السكن الريفي.

وصل في نهاية 2018 حجم البرامج الممولة من طرف الصندوق الى 586.00 مليار دج بعد إن كان 86.46 مليار دج عام 2004 وهذا راجع لحجم البرامج المتبناة من طرف الدولة خاصة مع البرامج الخماسية وكذا ارتفاع مواد البناء في بعض الأحيان مما

¹ - ز. طاوس، السكن الريفي برنامج طموح يتحدى البيروقراطية، اخبار اليوم، الجزائر، تاريخ 01-05-2010.

DRISS, **Rapport de mission** ; ² MAHMOUD BEN FARAH , MONGDI GHAZAI et taoufik recensement, évaluation et recommandation relatifs au système de financement de l'habitat .en Algérie, Juillet 2002

يدفع الى رفع الإعانة المالية ،وقد وصل إجمالي المدفوعات خلال الخماسي 2005-2009 إلى 644.64 مليار دج لانجاز مليون ومائتي ألف مسكن¹.

فيما وصل حجم البرامج الممولة من طرف CNL لصيغة البناء الريفي 58.00 مليار دج سنة 2018 بعدما كانت 64 مليار دج سنة 2017.²

يكون طالب الإعانة لمن لم يستفيد من قبل من مساعدة الدولة في مجال السكن مع أن يكون مالكا لقطعة أرض في منطقة ريفية، وينقسم مبلغ الإعانة إلى قسمين حسب محضر تقدم الأشغال المحرر من طرف البلدية والمصادق عليه من المصالح التقنية الممثلة في فرع التعمير والبناء وفرع السكن على مستوى الدائرة الإدارية ويكون القسم الأول مقدر بـ 60% من المبلغ الإجمالي للإعانة وموجهة للأشغال الأساسية والأشغال الكبرى و40% يقدم عند الانتهاء من الأشغال الكبرى.

وقد تم إصدار قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 مايو سنة 2017، يخص الصندوق الوطني للسكن لزيادة مصادر تمويله وتوسيع مجالات تدخله ، ويتعلق بضبط مجال النفقات وإيرادات الصندوق،بتحديد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص خاص رقم - 050 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للسكن، تضمن ما يلي:

-الإيرادات: فتح المجال لمصادر تمويل جديدة لصالح الصندوق الوطني للسكن،

تتمثل في:

الموارد المرتبطة بالتسيير العقاري ومخصصات ميزانية الدولة عند الحاجة،حصّة من الضريبة على الأملاك، الإعانات المحتملة من صندوق التضامن للجماعات المحلية والولايات والبلديات هبات الدول الأجنبية والهيئات والمؤسسات الدولية الممنوحة لقطاع السكن.

¹ - <http://www.cnl.gov.dz/ar/financement> 24/10/2022

² - <http://www.cnl.gov.dz/ar/financement2022/09/12>

-**النفقات:** تتضمن إعانات جديدة يوفرها الصندوق الوطني للسكن وتوسيعا لمجالات

تدخله نذكرها فيما يلي:

- **النفقات المرتبطة بسياسة دعم الدولة للسكن الموجهة للحصول على:**

- ✓ الإعانات الموجهة للسكن الترقوي المدعم السكن الاجتماعي، التساهمي
- ✓ الإعانات الموجهة للسكن الريفي ، الإعانات الموجهة للبناء في إطار العرض العقاري في ولايات الجنوب.
- ✓ الإعانات الموجهة لإعادة تأهيل السكنات الهشة والإعانات الموجهة لتعويض الشاليهات.

ب. الإعانات الموجهة لتهيئة القطع الأرضية، والمساكن المخصصة للحصول على

ملكيتها في إطار امتصاص السكن الهش.

لقد بدأ الاعتماد على التمويل من البنوك العمومية لتخفيف الضغط على الخزينة العمومية من خلال عقد عدة اتفاقيات مع البنوك للحصول على التمويل كالتوقيع على اتفاقية تمويل لإنجاز مشاريع سكن ترقية عمومية في ماي 2013 من قبل القرض الشعبي الجزائري، حيث تم تخصيص نحو 1200 مليار دج 15 مليار دولار من قبل البنوك العمومية لتمويل إنجاز 300 ألف سكن لاسيما من نوع البيع بالإيجار والترقوي العمومي¹. كما وقّع بنك التنمية المحلية والمؤسسة الوطنية للترقية العقارية في فيفري 2012 على اتفاق من أجل ترقية الاستثمار العقاري وتمويل السكنات الترقية لفائدة الخواص الجزائريين الهادف إلى توفير المرافقة المالية لإنجاز برامج المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، حيث خصّص البنك في نهاية سنة 2011 حوالي 25 مليار د.ج من القروض للمرقّين العقاريين، و 46 مليار دج للخواص من أجل الحصول على السكن².

¹ -يومية الفجر بتاريخ 2018/08/13 على الموقع:

<http://www.fadjr.com/ar/national/244573.html>

² - عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن (ديوان

في ظل تزايد أعباء الحكومة من مخصصات التمويل السكني لاسيما مع زيادة الطلب على السكن كسلعة استهلاكية، وتراجع المداخل الريفية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية 2013 و 2014 الى 2015، أصبح البحث عن آليات تمويلية جديدة تغطي العجز المسجل في نسبة الانجاز خاصة ما تعلق بالسكنات الريفية والتي كانت وراء تعطل توزيع أزيد من 164 ألف وحدة سكنية في مختلف الصيغ بسبب عدم توفر التمويل، ما جعل اللجوء إلى استحداث بنك للسكن لتمويل إنجاز 1,6 مليون سكن قبل 2019 يكون مشتركا بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(كتاب بنك)، والصندوق الوطني للسكن، وتتمثل مهامه في الآتي:

✓ تمويل المشاريع السكنية وتجاوز إشكالية توقف الانجاز بسبب عدم تسديد مستحقات شركات الإنجاز.

✓ التكفل بكل القضايا المتعلقة بتمويل السكن والعقار.

✓ وضع آلية تمويل دائمة بواسطة بنك السكن، بالموازاة مع تنويع القروض العقارية الممنوحة للعائلات الجزائرية، حيث إن الدولة صرفت ما يقارب 70 مليار دولار للتخلص من أزمة السكن، منها 14 مليار دولار خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهو رقم ضخم سمح بخفض معدل شغل المساكن من 6.8 في العام 1999 إلى 4.3 في 2016 العام¹.

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص24

¹ - وكالة أنباء الجزائرية: 2018/8/14 على الموقع <http://www.aps.dz>

المطلب الثالث: مؤسسات وادوات تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر.

تشارك مجموعة من الادوات و المؤسسات في عملية تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر، سنقدمها في هذا المطلب.

1-مؤسسات تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر

1-1- الجماعات المحلية: تعتبر من أهم مؤسسات تنفيذ صيغة البناء الريفي في

الجزائر، وهي مجموعة الأجهزة لتنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي وتكون منتخبة أو معينة، وتباشر مهامها اما عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة يهدف لتحقيق اللامركزية الإدارية¹.

وقد عرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بمراد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون².

والبلدية مؤسسة من الجماعات المحلية في الجزائر حسب مفهوم المادة الأولى من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22، إن البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطن، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية³.

¹ - عثمان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

² - صالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008 ص 16 .

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 21 فبراير 2012 ، الجريدة الرسمية، عدد 37، ص 7.

وحددت المواد 113 إلى 120 من قانون البلدية 10/11 دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال مختلف الميكانيزمات التي تساهم في تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء وحماية العقارات وصيانتها، كما تقوم بتسهيل القواعد العمرانية المساعدة على ترقية برامج السكن¹.

يقدم ملف طلب الإعانة المالية للبناء الريفي لرئيس المجلس البلدي، ويتم دراسة الملف ومدى توفره على كل الوثائق الإدارية الضرورية وتوضع قائمة طالبي المساعدة بعد مداولة يقوم بها المجلس الشعبي البلدي، وبخضوع كل الملفات للإجراءات الإدارية اللازمة يتم الإعلان عن المستفيدين والمقصيين على مستوى البلدية؛ كما تقوم البلدية بالتنسيق مع فرع التعمير والبناء، وفرع السكن للقيام بخرجه ميدانية لمراقبة مدى تقدم الأشغال وتحرير محضر بذلك إضافة إلى كل هذا تعتبر البلدية هي المسؤول عن تقديم رخصة البناء.

أما الولاية التي تعد هي الأخرى أحد أهم مؤسسات الجماعات المحلية في الجزائر، فحسب مفهوم المادة الأولى من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 2012/02/21، إن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة².

يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن والتعمير، ويقوم بإعادة تأهيل الحظيرة المبنية والقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته وذلك بالتنسيق مع

¹-جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2014، ص104.

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، عدد12، ص12. 2012.

البلديات والمصالح التقنية المعنية، كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والمحافظة على الطابع المعماري¹.

ويمكن دورها في مشاريع التنمية الريفية وعمليات البناء الريفي في تحديد عدد المساعدات المخصصة لكل بلدية، كما يقوم الوالي بالمصادقة على القائمة النهائية التي سوف تستفيد من الإعانة وإرسالها إلى الصندوق الوطني للسكن حتى تُصرف المبالغ المالية المخصصة للمستفيدين.

1-2- المفتشية العامة للعمران والبناء: مهامها السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في مجال العمران، إلى جانب تولي ضمان التنسيق بين المصالح الخارجية المكلفة بالعمران، وحماية الإطار المبنى على مستوى كل إقليم يدخل ضمن اختصاصها، موازنة مع قيامها دوريا بتقييم تدابير الرقابة والتفتيش التي تبادر بها مصالح العمران المؤهلة لهذا الغرض. وتقوم بإعداد حصيلة نشاط مديريات العمران وذلك تزامنا مع فتح تحقيقات المتعددة في حالة تبين وجود مخالفات، كما عليها إن توفر الحماية للإطار المبنى والمنشأة بمقتضى التنظيمات المعمول بها في هذا الصدد، ونشر محتواها سنويا للجمهور.

1-3- مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية: تعمل هذه المديرية على المستوى المحلي بالتنسيق مع الجماعات المحلية على تجسيد سياسة التعمير والبناء وضمان وجود أدوات التعمير وكيفيات تنفيذها، كما تعمل على تنمية الإقليم وتهيئته، وهذا ما يدخل في إطاره البناء الريفي فيتمثل دورها في النظر لمدى مطابقة المخططات الهندسية الموجود في ملف طالب السكن مع المخططات المحددة من طرف السلطات كعدد الغرف ومساحة المنزل

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، عدد 37، ص 11.

إضافة إلى مراقبة مدى مراعاة الشروط العامة للبناء لتقدم الموافق أو الرفض؛ وهي الأخرى تقوم بالمراقبة الميدانية لتقدم الأشغال¹.

1-4- مديرية السكن الريفي التابعة للمديرية العامة للسكن: تعمل على تنفيذ برامج السكنات الريفية المبرمجة بالاتفاق مع المصالح اللامركزية لوزارة السكن، وكذا الهيئات الوصية وتقوم أيضا بمتابعة حالة تقدم برامج السكن الريفي وتحديد الآليات المخصصة لتقييمها كما تقوم بوضع الأدوات المالية الضرورية من أجل تحسين السكنات الريفية وتقوم باقتراح المواصفات الخاصة بإعداد السكن الريفي واختيار نموذج لذلك. فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 13-151 الذي تم بموجبه تحديد طبيعة الإدارة المركزية في وزارة السكن والعمران التي تنفرع منها المديرية العامة للسكن، والتي تقوم بإعداد وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للسكن والتي من بين المديریات المنفرعة منها مديرية السكن الريفي وامتصاص السكن الهش التي من مهامها:

- ✓ المساهمة في إعداد السياسة الوطنية في مجال التنمية الريفية.
- ✓ تحديد معايير توزيع و تثبيت برامج السكن الريفي على كامل التراب الوطني
- ✓ تحديد التصورات و كيفية المعالجة والتدخل على مناطق السكن الهش.
- ✓ متابعة و مراقبة تنفيذ نشاطات توزيع برامج السكنات الريفية وتلك الموجهة لامتصاص السكن الهش مع الهيئات غير الممركزة للوزارة والهيئات الموضوعة تحت الوصاية.
- ✓ تحضير العناصر التي تسمح ببعث وفتح الورشات للسكنات الريفية والبرامج الموجهة لامتصاص السكن الهش.

¹ - عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق وعلوم سياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص76.

✓ المبادرة ومتابعة ومراقبة برامج السكنات الريفية وكذا عمليات إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني و تقييم إنجازها وتطويرها وكذا مدى انسجامها مع برامج التهيئة.

✓ المبادرة بدراسات التقييس واختيار النموذج في المجال السكنات الريفية.

✓ المبادرة بالنصوص التشريعية والتنظيمية في المجال السكنات الريفية إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني.

✓ المبادرة بالإجراءات الموجهة لتحسين شروط تمويل برامج السكنات الريفية إعادة تأهيل السكن الهش والإطار المبني.

✓ إعداد الحصيلة المتعلقة ببرامج السكنات الريفية و البرامج الموجهة لامتناس السكن الهش¹.

2- أدوات تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر

2-1- رخصة البناء: إضافة إلى الآليات المؤسسية تبرز رخصة البناء كآلية لتنفيذ

صيغة البناء الريفي، نظرا لما تتمتع به الأراضي الفلاحية من قيمة اقتصادية واجتماعية فقد خصها المشرع الجزائري بحماية قانونية ووضع مجموعة من الشروط والقواعد للبناء عليها، وقد تم إصدار مجموعة من القوانين في هذا الشأن تقضي بضرورة المحافظة على الأراضي الفلاحية واعتبارها عنصر أساسي وثابت لكل مشروع متعلق بالتهيئة والتعمير، وهذا لما تشهده هذه الأراضي من تجاوزات دون احترام الشروط القانونية المنظمة للعملية البناء².

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide. www.mhuv.gov.dz تاريخ الزيارة 2018-01-10

2- عبد الغ

ني عبان، الرقابة على الأنشطة العمرانية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون عقاري كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة1، الجزائر، 2018، ص12.

2-1-تعريف رخصة البناء: خصة البناء قرار إداري مسبق، بمعنى أنها إجراء ضروري يسلم لتشييد بناء فبدونه لا يمكن البناء. و هو ما تؤكد المادة 5 من قانون رقم 15-08 التي جاء فيها "يمنع القيام بتشييد أي بناية دون الحصول المسبق على رخصة البناء.¹

يخضع مشروع بناء السكن الريفي للشكليات والواجبات القانونية والتنظيمية المتعلقة برخصة البناء، ولا يمكن المستفيد أن يدعي جهله بها ويتعين عليه تقديم الرخصة عند تقديم طلبه الأول للدفع.²

ونصت المادة 95 من قانون البلدية رقم 10/11³ على أن يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء.

2-2- اصدار رخصة البناء: حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع، ونصت المادة 65 من قانون 29/ 90 على أن اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي بمنح رخصة البناء يكون بصفته ممثلاً للبلدية وبصفته ممثلاً للدولة. ويختص رئيس المجلس الشعبي البلدي في منح رخصة البناء بصفته ممثلاً للبلدية والدولة هذا في الحالات التي تكون فيها البناءات موضوع طلب رخصة البناء واقعة في قطاع يغطيه مخطط شغل الأراضي POS فيكون من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي فتح رخصة البناء ويلزم فقط بإطلاع الوالي بنسخة من هذه الرخصة.⁴

¹ - قانون رقم 15-08 مؤرخ في 20 يوليو 2008، يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، ج ر عدد 44 صادر في 3 أوت 2008، ص 21

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري 10 شعبان 1434 الموافق 19 يونيو 2013 المتعلق بكيفيات الحصول على مساعدة لبناء سكن ريفي - المادة 3، الجريدة الرسمية، العدد 32 جوان 2012. ص 26.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية، عدد 37

⁴ - عربي باي يزيد، مرجع سابق ذكره، ص 10.

2-3- أهداف رخصة البناء

أهداف رخصة البناء متعددة أهمها:

- هي أداة لمراقبة احترام القواعد أو المبادئ العامة للتهيئة والتعمير .
- تعمل رخصة البناء على احترام وضمان ترتيبات المخطط العمراني .
- تسمح بإجراء عملية الرقابة على إنشاء البنايات وتشبيدها
- تساهم في الحفاظ على جمال الطبيعة وتنسيق المباني.
- هي وسيلة ناجعة لتنظيم وتأطير التطور العمراني.¹
- تحاول ضبط تلك الأراضي والمساحات المبنية وغير المبنية أي إنتاج الأراضي المعمرة وغير المعمرة من أجل ترشيد استهلاكها وحسن استغلالها بكيفية عقلانية وذلك بتوزيعها حسب اختصاصات الأنشطة المقامة عليها.²
- إضافة إلى أنها وسيلة للتنمية والازدهار الإقليمي على المدى البعيد من خلال الأهداف والتوجيهات العامة التي تتبناها الجهات الرسمية في وضع برامج وأدوات التهيئة العمرانية لتحقيق أهداف معينة كالحّد من المشكلات التي تعاني منها المدن الحضرية (السكن، النقل، التلوث، الخدمات وتوزيع النشاطات الإقليمية بطريقة عقلانية.
- تحقيق التكامل الجهوي و التقليل من الهجرة الريفية من خلال التقليل من الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية أقاليم الدولة وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل متوازن وعادل.³

¹ - مجاجي منصور ، رخصة البناء كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه ، فرع القانون العقاري و الزراعي ، كلية الحقوق ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2008، ص 86

² - يحي مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية، حالة مدنية ورقلة، **مذكرة ماجستير** في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص المدينة والمجتمع والتنمية المستدامة، كلية الهندسة المدنية الري والهندسة المعمارية، قسم الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 12.

³ PAUL BEURG, **comprendre l'urbanisme**, Edition Monteur, Paris, 1977, P 20.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على اهم المراحل التاريخية التي عرفتھا صيغة البناء الريفي ،فالاهتمام بهذه الصيغة كان على مراحل وفي اطار اقتصادي معين انطلاقا من الثورة الزراعية وصولا الى برامج التجديد الفلاحي والريفي،وقد شهدت هذه الصيغة السكنية تطورا على مستوى الفواعل المتدخلة في تنفيذها سواء المؤسسات المالية او الادارية مثل الصندوق الوطني للسكن الذي يعتبر الممول الرئيسي لهذه الصيغة السكنية .

على الرغم من التحديات التي واجهت الارياف في مرحلة التسعينات الا ان هذه الصيغة السكنية عادت كمحور اساسي في البرامج الفلاحية والريفية على الرغم من الصعوبات المالية والادارية التي واجهت الفئات المخول لها الاستفادة ،إلا أنها تمتلك مقومات النهوض بالتنمية الفلاحية والريفية من خلال زيادة النشاطات المرتبطة باستقرار السكان في الأرياف.

ان معرفة الاثار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية يقودنا للبحث في التداعيات التي احدثتها صيغة البناء الريفي على الحد من الهجرة الريفية وتطوير المنتجات الفلاحية وزيادة النشاطات الريفية بما يخدم التنمية المحلية .

الفصل الثالث:

انعكاسات صيغة البناء الريفي
في ظل سياسات التنمية المحلية
في الجزائر

(2018-2000)

يمثل البناء الريفي الحلقة الأبرز في سياسات التنمية المحلية في الجزائر ويعود ذلك إلى النمط العمراني والاقتصادي السائد منذ الاستقلال، ومع مطلع الألفية الجديدة وفي ظل التحديات البيئية والتنموية التي أفرزتها مرحلة ما بعد التسعينات، أصبح الاهتمام بإعادة تأهيل وتطوير المناطق الريفية ضرورة اقتصادية واجتماعية تدخل في إطار سياسة التنمية المحلية، من خلال إعادة تعمير وتثبيت السكان لممارسة مختلف النشاطات وكذا النهوض بالقطاع الفلاحي كمحرك للتنمية المحلية وبالتالي الوطنية، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية المرتبطة بتراجع أسعار النفط، فالبناء الريفي قد يكون مدخل مهم في تحقيق التنمية الريفية والمحلية.

يتناول الفصل الثالث ابرز السياسات المنتهجة في مجال الدعم الريفي في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بالتعرف على مختلف الاليات والبرامج التي تم تجسيدها في كل مرحلة، بالإضافة الى ابرز التحديات التي واجهت هذه السياسات المتبعة في اطار التنمية الريفية والفلاحية.

كما يتم التطرق الى انعكاسات السكن الريفي على مؤشرات التنمية الريفية والفلاحية في الارياف .

المبحث الأول: مقومات تجسيد مخططات التنمية المحلية في الجزائر.

يقصد بالتنمية المحلية في الجزائر تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، فالإدارة المركزية مهمة في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية إضافة إلى الجهود المحلية متمثلة في المنتخبين المحليين والمشاركة المجتمعية، وعليه فالتكامل والتعاون في الجهود الرسمية والغير الرسمية هو الأساس للارتقاء بالمستوى المعيشي في مختلف المجالات الاجتماعية¹.

المطلب الأول: المقومات القانونية للتنمية المحلية في الجزائر.

انطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010 يعرفها كما يلي: التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها: البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية²، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا ومحددة وملتزمة.

1. الفرق بين التنمية الوطنية والمحلية: تعتبر التنمية الوطنية مجموعة الخيارات التنموية والتحسينات العامة التي تضعها السلطة المركزية على الصعيد الوطني في جميع المستويات، وعلى جميع المجالات السياسي، الثقافي، السكاني، والتنمية المحلية ما هي إلا صورة مصغرة لهذه السياسات العامة على مستوى الوحدات المحلية، وهناك من يعتبر أن التنمية الوطنية في ضوء العلاقة بينهما وبين التنمية المحلية، ما هي إلا تجميع ومحصلة

¹ شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية- مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2011، ص14.

² ج.ج.د.ش، القانون رقم 10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، عدد 61. 21 أكتوبر 2010، ص90.

لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية، ومنه يمكن استنتاج العلاقة بينهما حيث تتجاوز هذه العلاقة علاقة الجزء بالكل لتصبح علاقة توازن وتناسق وتكامل في معظم الحالات¹.

إن التنمية المحلية كعملية تشكل بعدا عميقا من التنمية الوطنية ويتأتى ذلك عن طريق أسلوب وهدف عملية التنمية المحلية المتضمن ابراز البعد الاجتماعي والتأكيد على هدف التنمية البشرية، وبروز عملية التنمية المحلية المستديرة وهذا ما يحمي السياسات الاقتصادية المنتهجة².

2- مستويات ومجالات التنمية المحلية: يعتبر الاختلاف والتباين في توزيع الموارد على المناطق الإقليمية سببا في بروز تباينات في درجة وطبيعة التنمية في كل منطقة، وعادة ما يتم التمييز بين عدة مستويات للتنمية:

2-1 المستوى القاعدي - البلدية: تكتسي البلدية أهمية بالغة في المنظومة الإدارية في الجزائر بحكم قربها وتواصلها مع المواطن، ففي المادة الاولى من قانون البلدية 10/11 نص على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتم إنشائها طبقا لقانون يصدره البرلمان، تتميز بإقليم جغرافي محدد، اسم ومركز، كما ان تغيير التسمية لا يكون الا بمرسوم تنفيذي³.

ويتجسد الدور التنموي للبلدية من خلال المخطط البلدي للتنمية، الذي يتضمن مختلف الحاجيات لسكان المحليين في شتى المجالات ،بهدف الاستجابة لطلبات حسب ما تسمح به الإمكانيات المالية.

¹ - شنافي ليندة، تأثير سياسية الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 120.

² - شنافي ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ - الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011، ص 26.

2-2- المستوى الولائي: تتم التنمية على هذا المستوى من وفقا لمخطط تنموي ولائي، يمس مختلف مناطق وبلديات الولاية، على أساس قطاع نشاط واحد كتنمية القطاع الفلاحي أو السكني أو الصحي أو غيره.

ويعد المخطط الولائي للتنمية الأداة الفعالة التي تعبر عن لامركزية التخطيط في إنجاز مشاريع تنموية وفق الإمكانيات المحلية، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي وهو الذي يسهر على تنفيذه¹.

أما صلاحية تحضير المخطط الولائي للتنمية فقد منحت للمجلس الشعبي الولائي وذلك من خلال المادة 80 من قانون الولاية الجديد.² بنصها: "يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة وبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. مخططا للتنمية على المدى المتوسط.

كما يتكون برنامج المخطط الولائي من مجموعة أعمال محددة معتبرة ذات أولوية والمجسدة بمقترحات مشاريع يستوجب إمامها وتتطلب دراسة مسبقة لمعرفة المحيط البشري والمادي على أساس بنك معلوماتي، إحصائي، اقتصادي، اجتماعي وبيئي مهمته القيام بعمليات الإحصاء الدورية وتقييم الإمكانيات المادية للولاية، وتعد هذه الأخيرة جدولا سنويا يبين النتائج المتحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع تبدأ إجراءات التحضير والتسجيل بضبط قائمة مقترحات المشاريع أي جمع كل المشاريع المراد إنجازها في قائمة محددة وترتيبها حسب الأولويات ومشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق الانسجام³.

¹ -كريم يركي، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية المدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2010، ص 58.

² - القانون 07/ 12 المادة 75 المؤرخ في 21/فبراير 2012 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.

³ - القانون 07/ 12 المادة 81 المؤرخ في 21/فبراير 2012 المتعلق بالولاية الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.

2-3-المستوى الجهوي: تشترك فيها عدة ولايات في مميزات متجانسة مناخيا أو ثقافيا أو حتى نشاطيا، وتتوجه التنمية المحلية لهاته المناطق وفق برنامج تنمية منطقة معينة مثل الجنوب أو الهضاب أو الشمال...

3-التنمية الوطنية: وهي العملية التي يتم فيها تشغيل جميع القطاعات مع استغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة وتقتضي وجود تناسق بين مختلف الوحدات الإنتاجية، ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن¹.

4-التنمية الاجتماعية: هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولثقافي للفرد وللمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لها و تكامل عناصر حياتهما².

تهتم التنمية الاجتماعية بالعناصر التالية:

- ✓ الصحة وبناء المواطن.
- ✓ السكن ومقومات بناء الأمن النفسي والاجتماعي.
- ✓ التعليم وتطوير الإنسان.
- ✓ تعزيز التنظيمات الأسرية والقروية كدعامة إرتكازية للتنمية المحلية.
- ✓ إبراز المرأة كقوة بشرية فعالة في تنمية المجتمع المحلي.

إن هدف التنمية الاجتماعية هو توفير الحياة الكريمة للفرد بمفهومها الشامل من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة الصحية التعليمية الاجتماعية، أي الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة، وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية فهو أيضاً الوسيلة لتحقيقها فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الاجتماعية لا يمكن إحداث التحولات المنشودة من أجل ذلك لابد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية

¹ -نور الدين حاروش وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2017، ص51.

² -محمد صفوح الأخرس، علم السكان و قضايا التنمية، ط6، دمشق : مطبعة الدواوي، 2000، ص177.

الاجتماعية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الدافع لتنفيذ ما يناط به لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية¹.

المطلب الثاني : تمويل التنمية المحلية في الجزائر

1- التمويل المحلي: تنقسم موارد تمويل التنمية المحلية إلى:

1-1- الموارد المالية المحلية الذاتية: وهي الإيرادات الذاتية المحلية أو مجموعة

الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية، التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية والنظام الاقتصادي.

ووفقا للمشرع الجزائري أكدت المادة 169 من قانون البلديات 10/11، والمادة 152 من قانون الولاية 07/12، ان البلدية والولاية مسئولتان على تسير وسائلهما المالية الخاصة والتي تتألف من مداخل ضرائب ورسوم ومداخل ممتلكاتها والقروض.

تنقسم إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، حيث تختلف هذه الموارد الذاتية في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديها وبحكم النظام الاقتصادي المتبع، وهي؛

1-2- الضريبة المحلية: إن كانت الضريبة العامة هي فريضة مالية يدفعها الفرد إلى الدولة أو إحدى

الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص

مقابل دفع الضريبة¹؛ فإن الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تدخل الى خزينة الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد

¹ - خالد عليطو وآخرون، "أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 03، سوريا، 2014، ص 287.

تحقيق منفعة عامة، وتدفع الضريبة المحلية في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد المجتمع المحلي.

تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يأتي حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية، الإعانات والمخصصات، ناتج الهبات والوصايا، القروض، ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية، ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

1-3- الرسوم المحلية: يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل تقديم خدمات تؤديها الإدارة المحلية

للمواطنين، حيث تعود بالنفع والفائدة على دافع هذه الرسوم، وتعتبر حصيلة هذه الموارد بمثابة ميزانية عامة للإدارات المحلية كما يحق للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم؛ رسوم محلية عامة و تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية مثل رسوم الترخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية تصدرها الجماعات المحلية مثل رسم استهلاك المياه والكهرباء والغاز... الخ.

إن السياسة الضريبية للجماعات المحلية تأخذ دائما في الحسبان أن جباية الضرائب ذات الطابع الوطني أصعب من جباية الضرائب المحلية، في حين أن هذه الأخيرة تهدف أساسا إلى زيادة الحصيلة الضريبية الوطنية من خلال تغطيتها لجملة الاستثمارات المحلية. وكذا تعمل على تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الجماعات المحلية، وتعد من العناصر الأساسية في التنمية المحلية وهي؛

¹ - سوزي على ناشد، المالية العامة النفقات، الإيرادات، الميزانية العامة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص115.

الضرائب المباشرة إن أهم الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ما

يلي:

الدفع الجزافي: وهو ضريبة مباشرة تفرض على مجموعة معينة من المستخدمين، وتخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويض والعلاوات، بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية للدفع الجزافي، الذي يقع على عائق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر أو الممارسة بها نشاطاتها، والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات ويحصل هذا الرسم بتطبيق معدلات على مجموع المدفوعات السنوية الخاصة للضريبة¹؛ المرتبات والأجور والتعويضات والرواتب بما فيها قيمة الامتيازات العينية المعاشات والريوع العمرية. وتقسم هذه الضريبة على كل من البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

الرسم على النشاط المهني: ويشمل هذا الرسم الأشخاص الذين يعتمدون في أنشطتهم على العمل الذهني الفردي كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين ... الخ. ويستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر².

الرسم الفرعي على البنزين الممتاز والعادي والغاز والمواد الصيدلانية ويحسب هذا الرسم على أساس مبلغ سعر بيع التجزئة بهذه المنتجات، ويدفع مبلغ هذا الرسم إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة قبل الخامس والعشرين من الشهر التابع للشهر الذي تمت فيه فوترة المنتج.

الرسم العقاري : ويتعلق الرسم العقاري بالملكيات المبنية وغير المبنية، وينقسم إلى:

¹ CENEAP, "Ressources et fiscalité locales " N. 12, 1998, P 29

² الجمهورية الجزائرية الشعبية، وزارة المالية، قانون -90 36 المؤرخ في 01/01/1994 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة، المادة 231.

الرسم العقاري على الملكيات المبنية : وتخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية الأملاك التالي:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات الصيانة.
- أراضي البناءات بجميع أنواعها وقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك، أو يشغلها آخرون مجانا. ويعفى من هذا الرسم العقارات التابعة للدولة وللجماعات المحلية، وكذا تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية الصحية والاجتماعية، وفي ميدان الثقافة والرياضة، كما تعفى البناءات المخصصة للشعائر الدينية والأملاك العمومية التابعة للوقف، والعقارات التابعة للدولة الأجنبية، والمخصصة للإقامة الرسمية لبعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة. ويحسب هذا الرسم بتطبيق معدلات تختلف باختلاف المناطق وكذا باختلاف نوعية البناءات، سواء كانت مخصصة للسكن أو للاستعمال التجاري أو المهني. ويتم حساب الرسم على الملكيات المبنية بالشكل التالي: مساحة الملكية × الرسم على الملكيات المبنية = القيمة الايجارية للمتر المربع ويحدد بعد تطبيق تخفيض 2 بالمائة لكل سنة حتى يؤخذ عامل القدم في الاعتبار، أما % فيما يخص المصانع فنسبة التخفيض موحدة ومحددة بـ 50 بالمائة، وقد حددت نسب الرسم العقاري على الملكيات المبنية كما يلي: الملكيات المبنية، الملكيات

ذات الاستعمال السكني التي يملكها الأشخاص الطبيعيون الواقعة في مناطق محددة عن طريق التنظيم، وغير مشغولة سواء بصفة شخصية وعائلية¹.

إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية: يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تكون عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن².

2-الموارد المالية الخارجية: تلجا إليها الجماعات المحلية أحيانا إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار ،وقد يكون الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية حتى وإن كانت الخزينة المحلية كافية لتغطية النفقات كما يحدث في إعانات الحكومة المركزية وذلك لإخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية وتتمثل فيما يلي:

2-1- الإعانات الحكومية: وهي الموارد المالية التي تسخرها الدولة في عملية تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، فهي تكون تكملة إضافية للموارد المحلية لتحقيق التوازن وتوفير الحاجيات والخدمات للمجتمع المحلي، وتتمل الإعانات في المخططات البلدية والمخططات القطاعية.

غالبا ما تضطر السلطة المركزية إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات المحلية، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل وتسمى هذه المساعدات المالية لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، تهدف لتغطية العجز في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي في إطار التنمية الشاملة.

2-2- القروض: تقدم القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تقام على مستوى المحلي في ظل عجز الميزانية المحلية على تغطيتها نفقاتها، ولجأ الهيئات

¹ - قانون المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 1/254، وفقا لتعديل لسنة 1992.

² - حليمي مصطفى، اقتصاديات المياه ودورها في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2015، ص 29.

المحلية إلى عقد قروض بإذن من الحكومة. وعادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تضبط وفق طبيعة المشروع¹.

2-3- التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية

وتتكون مصدرها من تبرعات المواطنين إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته، وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين **تبرعات مقيدة بشرط** عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، و**تبرعات أجنبية** لا يتم قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجنب².

هي مورد من موارد الميزانية والمالية البلدية فيما يخص قبول الهبات والوصايا الممنوحة للبلدية أو مؤسساتها العمومية فإنه حسب المادة 166 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية فإن المشرع الجزائري إشتراط لقبول الهبات والوصايا الممنوحة لفائدة البلدية أو مؤسساتها العمومية، مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي تكون مصادق عليها من طرف الوالي.

يشكل الدعم المركزي للجماعات المحلية في سد نفقاتها المحلية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية خصوصا مع تدهور أسعار النفط وضعف تحصيل المالية المحلية نتيجة التهرب والغش الضريبي والذي يظهر جليا من خلال نتائج الرقابة الجبائية في الجزائر سواء من التحقيق المحاسبي، أو التحقيق المعمق في مجال الوضعية الجبائية، بحيث بلغت 13,178 مليار دج خلال سنة 2001 و 17,812 مليار د.ج سنة 2002 ، بنسبتي % 3,31 و % 3,69 من الجباية العادية لسنتي 2001 و

¹ - حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999، ص 47 .

² - لخضر مرغاد، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 66.

2002 على الترتيب¹، ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تعود سلبا على إيرادات البلدية و للحد من هذه الظاهرة لابد من:

✓ العمل على مكافحة التهرب الضريبي من خلال وضع الوسائل الكفيلة بمعرفة المداخل والأرباح غير الخاضعة للضريبة بسبب عدم التصريح أو التحايل في التصريحات الجبائية.

✓ تطوير تقنيات حساب الضريبة وتصفياتها وتحصيلها انطلاقا من التحديد الدقيق للمادة الخاضعة للضريبة.

إن أزمة المالية المحلية تعرف عجزا دائما بفعل آثار الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد منذ فترة، والتميزة بالركود الاقتصادي الناجم عن عوامل أخرى، ناجمة عن النقلب غير الملائم لأسعار البترول والنظام الجبائي المعمول به، زيادة عن التزايد الكبير لنفقات التسيير للجماعات المحلية (خاصة البلديات) بسبب التطور السريع للكتلة الأجرية والتكاليف المتكررة للتجهيز الجماعي، زيادة على ذلك الارتفاع الدائم للحاجات الجماعية للمواطنين الملحة بسبب تراجع الإطار المعيشي لهم، هذه الدلالة العظمى لهذه الأزمة تقوم على مديونية البلديات والعجز الميزاني الذي كان يمس معظم الميزانيات المحلية مما يفوت الفرصة على التنمية ويؤثر على التجهيز والاستثمار في الجماعات المحلية².

إن تجاوز العجز المالي للجماعات المحلية تحتاج إلى نوع من التحليل لمختلف مظاهرها، فقد أصبحت بعض الولايات و البلديات تملك وسائل مالية نتيجة للفائض في الإيرادات الذي تعرفه ميزانياتها السنوية، هذا الفائض وصل سنة 2009 إلى أكثر من 60 مليار دج، وبالتالي فإن مشاكل البلديات والولايات ليس سببها نقص في الموارد المالية فقط

¹ - بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 143.

² - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 124-130.

ولكن أساسا هو نوعية التأطير وعدم قدرة المنتخبين على مباشرة مشاريع مختلفة والتسيير بعقلنة الموارد.

فقد عرفت الموارد الذاتية للجماعات المحلية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وبالخصوص الموارد الجبائية التي انتقلت من 72 مليار دج، في سنة 2005 إلى 255 مليار دج في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 350% ، وبالتالي أصبحت تملك موارد مالية معتبرة، وهذا ما يفسر تقلص العجز المالي للبلديات الذي انتقل من 1249 بلدية عاجزة سنة 1998 إلى 1100 خلال سنة 2006، ليتقلص عددها إلى 919 في سنة 2007 و 09 بلديات في 2010، ليصل إلى عدم تسجيل أية جماعة إقليمية عاجزة بالنسبة لسنة 2012، 2013، 2014¹.

المطلب الثالث: دور اللامركزية الإدارية في تجسيد التنمية المحلية

1. تعريف اللامركزية الادارية: تعرف بأنها أسلوب من أساليب الإدارة يسعى لتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية وهيئات منتخبة تتمتع بقدر من الاستقلال في مباشرة سلطتها ضمن النطاق المرسوم لها تحت رقابة السلطة المركزية، واعتبر البعض إن نظام اللامركزية الإدارية يقوم على توزيع المسؤوليات على عدة جهات تتحمل فيها كل جهة محدودية المسؤولية المباشرة وأسلوبها هذا على اعتبار إن اتخاذ القرارات مثلا يتطلب اللامركزية والاستقلال الذاتي في المجال المالي والتصرفات القانونية².

إن الأخذ بنظام اللامركزية يجب أن يوافق في تطبيقه مكونات البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية بحيث يأتي تطبيقه ملائماً لهذه الظروف فهو لا يصلح في أوقات

¹ - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير عن الحالة المالية للجماعات المحلية، 2014.

² - كامل المغربي وآخرون، أساسيات في الإدارة، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص128.

الآزمات والحروب وكذلك لا يصلح لتنفيذ البرامج الإصلاحية الكبرى التي توضع لتحقيق نهضة شاملة في الدولة ككل¹.

2- شروط قيام اللامركزية الادارية: تقوم اللامركزية الادارية على شروط أهمها مايلي ذكره؛

- وجود مصالح محلية ذاتية تتمتع بالشخصية المعنوية، فالى جانب المرافق التي تؤمنها الدولة (كالدفاع والبريد...)، توجد أيضا خدمات تؤمنها إدارة محلية كتوزيع الكهرباء والماء وتوفير الخدمات الصحية التعليمية في المناطق المحلية.
- التمتع بالشخصية المعنوية كي تتمكن وحدات الإدارة المحلية من إدارة شؤونها يجب أن يكون لديها موظفون وأملاك وموازنة خاصة، وأن تمتلك حق التقاضي.
- تنتخب مجالس إدارية محلية مستقلة من بين الناخبين المسجلين في المنطقة ومن قبل هؤلاء الناخبين².

- لا تخضع أجهزة السلطة المحلية لرقابة من قبل السلطة المركزية، حيث تحقق اللامركزية نوعا من الاستقلال الذاتي غير المطلق، بمعنى أن السلطة المحلية تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية أو لرقابة ممثليها المحليين، في إطار الرقابة المرنة³.

3- أهمية الاستقلالية المالية لتحقيق اللامركزية: أكد المشرع الجزائري على منح استقلالية للبلديات في تدبير الشأن المحلي بالاعتماد على التمويل الذاتي ، حيث يتم تحصيل الضرائب على مستوى البلدية، لرفع مردودية البلديات و تنص المادة 11 من قانون البلدية 2011؛ على أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري، وعليه يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين

¹ - محمد فؤاد مهنا، القانون الإداري المصري المقارن، الإسكندرية: دار شباب الجامعة، 1973، ص 70.

² - محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائري، عناية: دار العلوم، 2004، ص 15.

³ - علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، الجزائر: دار الهدى، 2010، ص 56.

بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

وفي هذا الصدد يأتي المبحث الثاني للوقوف على مكانة سياسات الدعم الريفي في المخططات التنموية في الجزائر، وكذا مختلف الآليات والوسائل المخصصة لتحقيق الأهداف التنموية خاصة المرتبطة بالتنمية الريفية والفلاحية مع الكشف على أبرز التحديات التي تعاني منها المناطق الريفية خاصة المتعلقة بتجسيد متطلبات تحقيق التنمية الريفية والمعوقات التي قد تكون سببا في زيادة الهجرة الريفية وتراجع الاستقرار السكاني في الأرياف.

المبحث الثاني: السياسات الداعمة للبناء الريفي في ظل البرامج التنموية (2000-2018)

أكدت لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى هيئة الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في أبريل 2003 أنه؛
 "...على الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية أن تبذل جهودا لبناء قدرات سكان الريف وتمكينهم لكي يقوموا باستخدام طاقاتهم، وذلك عن طريق توفير السكن والتعليم الملائم وخدمات الرعاية الصحية المقبولة خاصة للنساء، كما يجب أن ترمي السياسة التعليمية والصحية في المناطق الريفية إلى بناء قدرات الجماعات الريفية وتتيح لها اكتساب المعرفة والمهارات ذات الصلة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، المتعلقة بالعمل الزراعي وغير الزراعي"¹.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) 2000 -

2006

مع دخول الالفية الثالثة سطرت السلطات مجموعة من الإجراءات الهامة تبلورت في عدة برامج استثمارية مست كل القطاعات الإنتاجية وهذا لترقية أداء الاقتصاد الوطني اذ خصص للقطاع الزراعي غلاف مالي قدر 55.9 مليار دينار².

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، لكونه مخزن لليد العاملة النشطة ذلك أن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة فعملية توسيع الزراعة عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة يؤدي إلى استغلال

¹-تقرير لجنة السياسات الإنمائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة، نيويورك، أبريل 2003، ص11.

²- مفتاح صالح وآخرون: دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص 12.

الأرض استغلالا تاما؛ ما يستدعي العمل الدائم و ليس الموسمي في الفلاحة فزيادة الطلب على العمال من أجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة¹.

1-تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :يعتبر المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية والريفية أحد السياسات التي اعتمدتها الجزائر في مرحلة ما بعد التسعينات التي تميزت بتهميش وإفراغ المجال الريفي من النشاطات الفلاحية والريفية بفعل الأوضاع الأمنية، ويدخل هذا المخطط في إطار تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء هذا المخطط للرفع من مستوى الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، إضافة إلى تنمية القدرات الفلاحية الوطنية وتمكين السكان من اقتناء جميع المواد الغذائية وفق المعايير الدولية، ولقد جاء هذا المخطط تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم.

إن الدعم المقدم من خلال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي خصص 80% من مصادره لدعم الاستثمار الفلاحي، سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار، منها 210000 هكتار مساحة مسقية، وقد تطلب إنجاز مختلف هذه البرامج تخصيص واستهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دج².

2- محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:تمحور هذا المخطط حول

تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:
✓ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية كالحبوب، والحليب، البطاطا والأشجار المثمرة، وغيرها.

¹ - عبد الحق يوارقجي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 283 .

² - كمال رواينية، "تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص 241.

✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة، وتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة واستخدامات أخرى ملائمة.

✓ توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الأمر الذي يسمح بنفس الوقت بتأمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنمية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي.

✓ تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني ذات الاستهلاك الواسع، وكذا زيادة معدل نمو الفلاحة الصناعية.

✓ تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي

✓ الرفع من نسبة التشجير من 11 % إلى 14 %.

✓ إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد، ومكافحة التصحر¹.

3- الانتقال من التنمية الفلاحية الى التنمية الريفية: تم توسيع المخطط الوطني

للتنمية الفلاحية سنة 2002 بإدماج عالم الريف وأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقد توسعت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذا المخطط للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الموارد الطبيعية وحمايتها في ظل تزايد الاهتمام بالمصادر النفطية وإهمال القطاع الفلاحي الذي يمثل نسبة متراجعة مقارنة بالمداخيل النفطية التي تتجاوز 98%.

يقوم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على إدماج المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة تنشيط الفضاءات الريفية والفلاحية بما يحقق مستوى معيشي يضمن

¹-خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص84.

الاستقرار السكاني في مختلف المناطق الريفية، وعليه فإن تنفيذ المخطط وضعت له مجموعة من التدابير الفلاحية نذكر منها:

✓ برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: يندرج هذا الإجراء في إطار دعم الإنتاج المحلي وتقليل من الفاتورة الغذائية، حيث تم استخدام الأبحاث التجريبية لزيادة الإنتاج في مختلف البذور والفصائل الحيوانية بما يحقق الاكتفاء الذاتي في الموارد الحيوانية والزراعية.

✓ برنامج تكييف أساليب الإنتاج

✓ البرنامج الوطني للتشجير.

✓ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

✓ برنامج استصلاح أراضي الجنوب والواحات.

ولتجسيد هذه التدابير الإجرائية خصص صناديق مالية تقوم بتمويل هذه السياسات

نذكر منها:

✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهو موجه لدعم الاستثمارات وحماية الفلاحين.

✓ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: يهدف إلى توسيع واستصلاح الأراضي الفلاحية.

✓ الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي من مهامه إقراض وتمويل الاقتصادي.

إن تطوير القطاع الزراعي بإدخال أنشطة الصناعات الحرفية والتقليدية القائمة على أسس تعاونية، من شأنه فتح مجالات واسعة للعمل؛ لأن زيادة المشاريع الزراعية يؤدي إلى ارتفاع عرض السلع بما يعمل على تثبيت الأسعار وتقليل حجم الواردات.

وبما أن الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تعد آلية تنموية هامة خاصة في المناطق الريفية، فهي تحاول تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة خاصة في

التشغيل والتخفيف من الهجرة العمالية من جهة، والعمل على استقرار السكان من جهة ثانية بغاية رفع الضغط السكاني على المدن وبإحداث هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف¹. وضعت إستراتيجية جديدة تعتمد على إدماج مختلف البرامج في الوسط الريفي بإشراك أكبر قدر من السكان وممثليهم في مختلف مراحل تجسيد هذه البرامج ضمن رؤية تقوم على ما يلي؛

✓ تفعيل شراكة محلية واندماج مختلف القطاعات في الأقاليم.

✓ دعم وتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية المبدعة.

✓ الجمع بين البرامج الاجتماعية والاقتصادية في مختلف العمليات.

لقد ساهمت عملية إنعاش استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز التي تم طرحها في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دفعا قويا لقطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الزراعية وزيادة عدد مناصب العمل للسكان، مما أدى إلى التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن الذي بلغ في العقد الماضي ما يقارب 2 مليون نسمة؛ أي خمس السكان المتنقلين، ما انعكس بالإيجاب على التنمية في المناطق الريفية من خلال زيادة حجم النشاطات الفلاحية والرعية وارتفاع عدد الساكنة الريفية.

كما عمل هذا المخطط الوطني على تثبيت اليد العاملة ولو بشكل نسبي في مختلف المناطق مع

توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية²،

4- نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: من أهم النتائج نذكر:

✓ تحسين ظروف الإنتاج والمعيشة لغالبية سكان المناطق الريفية.

¹-كمال رواينية، مرجع سابق ذكره، ص242.

²-عبد الرزاق بوعزيز، عقيلة عبدلي، "إسهام التنمية الريفية المستدامة في الحد من أزمة السكن"، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، جانفي 2013، ص123.

- ✓ توسيع حجم المساحة الصالحة للزراعة ورفع مردوديتها.
 - ✓ القيام بالتهيئة وتحسين الحياة الاجتماعية الريفية برد الاعتبار لسكان الريف كشق الطرق، بناء المساكن الريفية وتقديم الدعم للاستثمار، دعم الحرف التقليدية، رد الاعتبار للمرأة في العمل الريفي...
 - ✓ تدعيم ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي في الكثير من المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، وتوفير المادة الأولية للصناعات الغذائية.
 - ✓ رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي من خلال خلق مناصب عمل دائمة¹.
- الجدول رقم 3-1: يبين تطور بعض مؤشرات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.**

الوحدة: آلاف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانتاج الفلاحي	15.15	18.70	20.01	29	6.41	2.02	4.71
مناصب الشغل المستحدثة	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323
المساحات الزراعية -هكتار-	37905	29286	8263	9167	79163	61043	40476
فتح المسالك - كيلومتر -	2201	2347	2304	5001	6624	7195	8450
الكهرباء الريفية - بالكيلومتر -	312	615	803	1143	1254	1445	1725

Source :Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2006**, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information, P5.

¹ - **Ministère de l'agriculture et du développement rural**, 20ème Session d'évaluation trimestrielle-Alger, 09 Mars 2014, P13.

نلاحظ من خلال الجدول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قد ساهم من خلال مختلف البرامج المعتمدة إلى تحسين بعض المؤشرات الفلاحية المرتبطة بتطوير المناطق الريفية، ما يبرز من خلال زيادة في حجم المساحات الزراعية الذي وصل إلى 40476 سنة 2006 بعدما كان 37905 سنة 2000، حيث يعود الارتفاع إلى توفر المساعدات المالية والتقنية لدعم النشاطات الفلاحية خاصة في مناطق الهضاب العليا والصحراء، فالتوسع المحسوس في المساحات الزراعية لم ينعكس بشكل ايجابي على الإنتاج الفلاحي الذي تراجع مقارنة على ما كان عليه مع بداية المخطط. بالنظر أيضا إلى متغيرات أخرى منها المتغير الطبيعي ومشكل الجراد.

والملاحظ التراجع في المناصب المستحدثة في القطاع الفلاحي نتيجة زيادة النشاطات الخدماتية والمرتبطة بالمناطق الحضرية فالتوجه للعمل في القطاع العام أصبح أكثر طلبا من التوجه نحو النشاطات الفلاحية التي تمتاز بالطرفية.

على الرغم من توسع المساحات الزراعية وتوفر المرافق الضرورية لتحقيق الإنتاج وتوطين الفلاحة خاصة ما تعلق بالطرق وشبكة الكهرباء والغاز والتي ارتفعت نسبة الربط بالمناطق الريفية بشكل ملحوظ.

5- دور السكن الريفي في دعم برامج التنمية الفلاحية والريفية: لقد رافق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من البرامج التي وجهت للتهيئة المجال الريفي وإعادة الاستقرار السكاني خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها المناطق الحضرية، فقد كانت السياسة السكنية الريفية أحد الآليات المهمة في زيادة الاهتمام المحلي بالنشاطات الفلاحية، حيث تم إعادة النظر في قطاع البناء الريفي من حيث الشروط القانونية والمالية مع زيادة في نسبة الطلب على هذه الصيغة المدعمة لبرنامج التنمية الفلاحية والريفية في جانبه الاجتماعي.

المطلب الثاني : برنامج التجديد الريفي والفلاحي 2006-2014.

1-تعريف برنامج التجديد الريفي والفلاحي تعتبر سياسة التجديد الريفي من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة بعث النشاط الاجتماعي والفلاحي في الأرياف، التآزم الأمني الذي شهدته البلاد عرفت المناطق الريفية موجة من الهجرة نحو المناطق الحضرية، لكن بعد سنة 2000 بدأت الحياة تعود إلى هذه المناطق خاصة في ظل الصعوبات التي وجدها المهاجرين في التأقلم مع النمط الحضري وارتباط معيشتهم بالأرض التي تركوها، هذا الإدراك الذي تدعم ببرامج تحفيزية للمواطن للعودة إلى الريف وإحياء مختلف الأنشطة الفلاحية، وعودة الأمن تدريجيا ما جعل سياسة التجديد الريفي في الجزائر من أهم النماذج التنموية المنتهجة في المناطق الريفية، بما تختص به من مشاريع اقتصادية واجتماعية تشجعا لسكان الريف لممارسة الأنشطة الفلاحية من خلال الدعم عبر هذا البرنامج الذي يحمل فكرة الأمن الغذائي وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف؛ أولا بتقديم قروض وتوزيع أراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية وتهيئة البنية الأساسية كبناء السدود والطرق¹.

2-منطلقات برنامج التجديد الريفي والفلاحي:

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة، والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من خلال؛

✓ ضرورة تهيئة الأقاليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

✓ القضاء تدريجيا على كل أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين مختلف المناطق الريفية

¹ - فتحون إيمان، التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، 2017، ص98.

- ✓ إعادة اكتشاف وتهيئة الفضاءات الريفية عن طريق تنمية وتطوير مواردها الطبيعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن تجسدها التنمية المتوازنة في المناطق الريفية.
- ✓ تطلع سكان الريف إلى تحسين ظروف معيشته على جميع المستويات.
- ✓ ترقية الريف لمواكبة التوجه العالمي وفتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة¹.

وترتكز سياسة التجديد الريفي والفلاحي على إستراتيجية تكاملية وعملية تتمثل في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تقوم على وضع حيز تنفيذ هذه البرامج للامركزية المحلية حسب الأهداف، مما يستدعي تمكين الجماعات المحلية وإدماجها بشكل مباشر في خلق الاستثمارات بما يحقق التنمية المحلية.

3- أبعاد برنامج التجديد الريفي والفلاحي:

تشمل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ثلاثة أبعاد متكاملة ومتداخلة:

3-1- البعد الاقتصادي (التجديد الفلاحي): يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد

من خلال تحديث القطاع الفلاحي والاستخدام الرشيد للموارد وللإمكانيات الزراعية الوطنية²، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج السلع الاستهلاكية بشكل عام.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وتطوير الفروع من أجل نمو دائم ومدعم للإنتاج الفلاحي خاصة ما تعلق بالحبوب والبقول الجافة، الحليب للحوم الحمراء والبيض، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتلات³.

¹ - برنامج سياسة التجديد الريفي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006، ص46.

² - فاروق أوشن، "تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2015، ص154.

³ - عبد الحكيم بيصار، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018، ص136.

3-2- البعد الإقليمي (التجديد الريفي) : يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية

منسجمة ومتوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، بإشراك كل الفاعلين المحليين وتسخير إمكانات مالية لتجسيدها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة¹.

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- ✓ إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة بعث النشاط الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- ✓ تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حيوي وفعال، بتحسين ظروف الحياة الاجتماعية في الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات بما يوفر الاستقرار الاجتماعي للسكان.
- ✓ تشجيع تثمين الموارد المحلية.
- ✓ دعم بناء اقتصاد جوارى بتنظيم الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الاستفادة من مختلف الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج نوعي يتوفر على قيمة مضافة عالية.
- ✓ تحفيز الأسر على تنويع الأنشطة وتدعيم شبكات الخدمات في الوسط الريفي.
- ✓ تعزيز دور الفلاحة وترقية المؤسسات الريفية التي ما تعتبر مكون رئيسي للاقتصاد الريفي².

3-3- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: يتعلق ببرنامج

وطني يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لتقليل من الصعوبات التي

¹ - عبد القادر شوبرفات وفارس فضيل، "أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016، ص427.

² - MADR, La Politique du Renouveau de l'Economie Agricole et du Renouveau Rural, en Algérie, 2012.

يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، بالانخراط في مسار تحديث كافة النشاطات الزراعية.

ومن مقاصده عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية وتسهيل عملية تطوير التكنولوجيات ونشرها في الوسط الإنتاجي، بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية والبشرية للمؤسسات لتعزيز مهاراتها في عملية التنمية الزراعية والريفية وتعزيز قدرات مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات¹.

4- برامج سياسة التجديد الريفي:

- ✓ برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف 2513 خط في 30 ولاية.
- ✓ معالجة الأحواض المائية، والتي تستهدف 78 حوض مائي في 30 ولاية بمساحة 2,9 مليون هكتار.
- ✓ تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ 556 خط في 37 ولاية بمساحة 500 ألف هكتار.
- ✓ حماية النظام البيئي الطبيعي والذي يستهدف 57 خط في 17 ولاية².

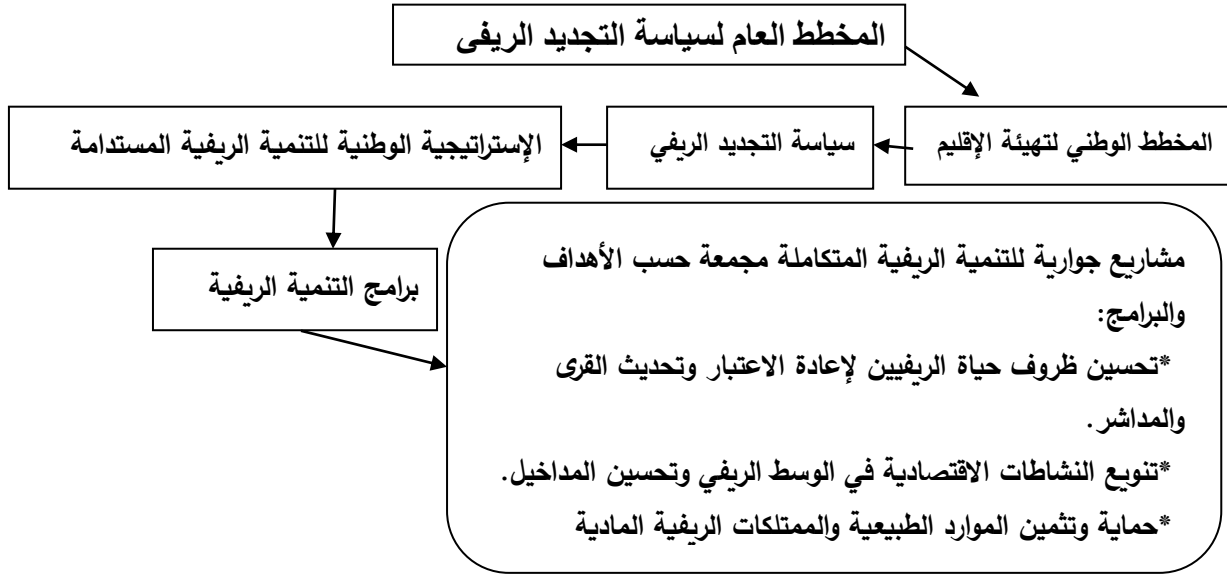
5- نتائج سياسة التجديد الريفي: إن الهدف الرئيسي لعملية التجديد الريفي هو ربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية للحد من موجات الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال زيادة إنتاج الغذاء وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل في الريف بزيادة عدد العاملين على الأرض والرعي واستثمار في استصلاح الأراضي وزيادة المساحة الزراعية إضافة إلى الاهتمام بالحرف التقليدية.

¹ - فاروق أوثن، مرجع سابق، ص154.

² - Nora MEDJDOUB, La Politique du Renouveau de l'Economie Agricole et du

0.1Renouveau Rural, en Algérie, MADR ,2012, P

شكل رقم 3-1: المخطط العام لسياسة التجديد الريفي



المصدر : هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص245.

وقد خصص لهذا البرنامج في إطار المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 غلاف مالي قدر بنحو 1000 مليار دينار وتم توزيعها كما يلي:

✓ برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي 160 مليار دينار 70%.

✓ برنامج تجديد الاقتصاد الريفي: 40 مليار دينار 18%.

✓ برنامج تقوية قدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار 12%¹.

وقد نتج عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي التوقيع على عقدي كفاءة (نجاعة) لخمس سنوات 2009-2014 مع جميع ولايات الوطن:

5-1- عقد كفاءة للتنمية الزراعية : تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، لتحديد

أهداف الإنتاج سنويا استنادا على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصياتها وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغير في معدل الإنتاج الزراعي، ويضم العقد 10 برامج.

¹ - ناصر بوعزيز، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي ولاية قالمه"، مجلة العلوم الانسانية، العدد43، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص421.

5-2- عقد كفاءة للتنمية الريفية : تم توقيعه مع محافظة الغابات لكل ولاية، والغرض تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع عدد الأسر، تحديد الأثر على حماية وتنمين الموارد الطبيعية، توسيع الإنتاج، وعدد فرص العمل التي تم استحداثها، ويضم العقد 12000 مشروعا جواريا¹.

تعتبر سياسة التجديد الريفي والفلاحي من أهم السياسات التي وضعت لترقية وتطوير المناطق الريفية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، فالمشاريع المبرمجة في إطار هذه السياسة تعبر عن وجود تكامل بين ما هو اجتماعي ثقافي وما هو اقتصادي، فالتنمية الريفية التي تحتاج إلى أدوات مالية وتقنية كذلك تتطلب توفر بيئة سكنية تحتضن العنصر البشري وتحقق له مختلف احتياجاته.

إن تحقيق الغاية الأساسية من سياسة التجديد الريفي والفلاحي يتطلب وجود إرادة سياسية تعتمد على التخطيط والاستشراف في كل مرحلة من مراحل الانجاز فالاعتماد على المورد النفطي يعتبر تهديد للأمن الغذائي في الجزائر، لكن في ظل توفر إمكانيات تحقيق الاكتفاء الغذائي والانتقال نحو بناء اقتصاد وطني وجب وضع برامج وخطط تنموية تتماشى مع خصوصيات كل منطقة للنهوض بالاقتصاد المحلي والريفي والوطني.

¹ - بالل بوجمعة، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في إنتاج التمور بولاية أدرار، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC، المجلد 6 /العدد: 1 جوان 2018 ، ص98.

المطلب الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI

(2009-2018)

1-تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: جاءت المشاريع الجوارية

للتنمية الريفية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المرتكزة على مشاركة سكان الريف في عملية تجسيد المشاريع التنموية، تم اعتماد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقررين 305 و 306 المؤرخين في 2003/7/14 في إطار صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وكيفية دفعه.

تسعى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إلى تحقيق تنمية متوازنة و مندمجة من خلال الاهتمام و النهوض بالمناطق الريفية و تطويرها للقضاء على مظاهر التهميش والتخلف الذي يعاني منه سكان المناطق الريفية في إطار المتابعة الإدارية للجماعات المحلية، والتي تسهر على تحسين ظروف الاجتماعية ودعم النشاطات الرعوية والفلاحية وترقية الحرف التقليدية إضافة إلى خلق ثقافة المؤسسة الصغيرة في الوسط الريفي، ويتم هذا من خلال إشراك سكان الريف في استحداث مشاريع وأنشطة اقتصادية وحرفية تتماشى وتطلعات تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للسكان لخلق ديناميكية تنموية على مستوى هذه المناطق والتخفيف من حدة البطالة الريفية التي تنعكس على ارتفاع حجم الهجرة الريفية من وإلى المناطق الحضرية.

2-محتوى البرامج الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة، وهي كالتالي¹:

2-1-البرنامج الأول: تحديث وإعادة الاعتبار لقرية ما أو قصر يتمثل في تحسين

نوعية وشروط الحياة في الوسط الريفي.

¹ - فوزي بن عبد الحق، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيله، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04/ العدد 2 ، جوان 2018 ، ص217.

2-2- البرنامج الثاني: تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي من خلال إبراز الاقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحسين جاذبية الأقاليم الريفية مما يؤهلها لتصبح مناطق جاذبة للسكان والشباب.

2-3- البرنامج الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل باعتبارها موارد طبيعية لإحداث تنمية ريفية ومحلية.

2-4- البرنامج الرابع : حماية وتثمين الممتلكات المادية والمعنوية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع الأثرية والقصور، وكذا المنتجات والمكتسبات التاريخية والثقافية بتثمين المواقع الثقافية وتطويرها.

3- مجالات تدخل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

3-1- العمليات ذات البعد الطبيعي والبيئي: هادفة إلى حماية الموروث الطبيعي والبيئي للأرياف والتي

تمتاز بقيمتها الكبيرة وتأثيرها المباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتكمن في تصحيح المجاري المائية للأودية لمواجهة مشكلة الفيضانات، والتشجير وإعادة التشجير وتنظيم المساحات الغابية¹.

3-2- العمليات ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي: وتضم المشروعات التالية:

✓ حفر الآبار وتجهيزها وتنظيم واستغلال الينابيع الموجهة خاصة لتوفير المياه الصالحة لمشرب.

✓ إنجاز خزانات المياه وتوصيل شبكة قنوات المياه لتمويل الأرياف بماء الشرب.

¹ - فوزي بن عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 123.

✓ تحسين مجال النقل من خلال اقتناء حافلات النقل الجماعي التابعة للبلديات لتسهيل تنقلات السكان

✓ توفير فضاءات اللعب والترفيه وممارسة مختلف النشاطات الثقافية.

✓ إنجاز شبكات الصرف الصحي خاصة في المناطق الريفية ذات النمو الديمغرافي.

✓ شق الطرق والمسالك الغابية لفك العزلة على سكان المناطق الجبلية المعزولة.

✓ توسيع نطاق الربط بشبكة الكهرباء الريفية لتشمل كل المساكن الريفية

✓ صيانة وتهيئة وتوسيع المدارس وتوفير الإطعام، التدفئة والنقل المدرسي لتلاميذ المناطق النائية.

✓ تدعيم النشاط الزراعي خاصة بعض الأنشطة منها تربية النحل، الأبقار والأغنام وتتولى إدارة محافظة الغابات لكل ولاية من ولايات الوطن ومن خلال فروعها البلدية بتنفيذ ومرافقة هذه المشاريع¹.

4- نتائج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة :ومن حيث مصدر التمويل

فهي تمول من مصادر متنوعة نذكر منها؛ الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأصحاب المشروعات.

لقد تم خلال المراحل الأولى التجريبية لتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية للسنوات 2003-2006 بإشراك السلطات المحلية والمنتخبين والإدارات والسكان المحليين والخبراء في إعداد استراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة بشكل تشاوري للولايات والقيام على

¹ - مصباح حراق وآخرون، "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية دراسة حالة ولاية ميلة 2009-2014"، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية ورهان التحول الاقتصادي المربح، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، يومي 19/20 أكتوبر 2015، ص124.

سبيل التجربة بتنفيذ 1600 مشروع جوازي للتنمية الريفية يستهدف 203000 أسرة، وإنشاء 87000 منصب عمل في المناطق المعزولة، تهم 730 بلدية¹.

كما تضاعف عدد المشاريع الجوارية التي برمجت للفترة 2005-2009 بحوالي أربع مرات، كما تزايد عدد السكان المعنيون والذين خصتهم هذه المشاريع الى 5200000 نسمة من سكان المناطق الريفية في 1318 بلدية، وقد كان لمنطقة الشمالية الجزء الأكبر من المشاريع بمعدل 3265 مشروع، تليها منطقة الهضاب 2819 مشروع، ثم المناطق الداخلية للبلاد بـ 2361 مشروع، وفي الأخير منطقة الجنوب بـ 679 مشروعاً².

ساهمت هذه المشاريع في تحسين الإطار المعيشي لعدد كبير من سكان الأرياف، وتقليل عمليات النزوح الريفي نحو المدن، حيث زادت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من البلديات المستهدفة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما سمح ببعث مشاريع أخرى مع انطلاقة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي³، وهذا من منظور الاحصاءات والمتابعات الحكومية.

وتتضمن هذه المشاريع إنشاء بنى تحتية من طرق و إنارة، مياه، المنشآت الصحية والتربوية⁴.

الجدول رقم 3-2: تقسيم المشاريع الجوارية الريفية المتكاملة PPDR حسب المواضيع

البين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
تحسين ظروف المعيشة في الريف	252	279	280	274	264	259	1608
تنويع الأنشطة الاقتصادية	556	577	594	594	582	564	3467

¹ - الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، مرجع سابق، ص 80 .

² - <http://madrp.gov.dz/>

³ - عبد الحكيم بيصار، مرجع سابق، ص 188.

⁴ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع جوازي للتنمية الريفية 2004، ص 02.

6205	1019	1039	1052	1052	1031	1013	حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية
868	135	150	157	157	141	128	حماية وتعزيز التراث الريفي

Source: <http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=PPDRI§ion=PPDRI>

الملاحظ ان عدد الأسر المستفيدة من برامج تطوير الريف وصل الى 258915 في 727 بلدية بمعدل 356 مشروع لكل بلدية وهو عدد قليل مقارنة بعدد الأسر الريفية خاصة في المناطق الشمالية، كما وصل عدد الأنشطة إلى 3467 موزعة على 656 بلدية بمعدل 457 نشاط لكل بلدية وهو عدد غير كنف لتلبية الاحتياجات السكاني لقاطني المناطق الريفية.

في إطار برنامج التجديد الريفي 2010-2014 تم برمجة 1608 مشروع تحسين ظروف معيشة السكان جوازي لفائدة أزيد من 1.2 مليون أسرة، مما سمح بتوسيع المساحات الزراعية إلى أكثر من 250 ألف هكتار واستصلاح أكثر من 8 ملايين هكتار، واستحداث أكثر من مليون منصب شغل¹.

استفاد من مشروع التنمية الجوارية الريفية المتكاملة PPDRI أكثر من 1114420 أسرة، وتم معالجة 8192600 هكتار من الأراضي، كما وفر البرنامج 1210000 منصب عمل، مما عاد بالنفع على أكثر من 6687359 ساكن في المناطق الريفية، وفي إطار معالجة الهجرة الريفية قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات لتشجيع وتسيير الاستثمار في هذه المناطق من خلال إنشاء أكثر من 500000 مسكن ريفي وخلق 1.2 مليون منصب عمل، والتي من شأنها ان تساعد على تحقيق الاستقرار الريفي لحوالي 2.5 مليون شخص².

¹ - خلية الإعلام والاتصال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بتاريخ 2015/12/12.

² - فاطمة الزهراء مهديد، حاجي فطيمة، "واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، جوان 2016، ص 13.

إن زيادة حجم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وتنوعها أثر على زيادة الاهتمام بالعودة الى المناطق الريفية مما أدى إلى النمو السكاني وزيادة الطلب على البناء الريفي، فقد ساهم الاستقرار السكاني بفعل سياسة البناء الريفي إلى خلق نشاطات اقتصادية ريفية تتماشى وخصوصيات كل منطقة خاصة ما تعلق بالإنتاج النباتي وتربية الأغنام، حيث أدت هذه الوضعية الجديدة إلى تحقيق مؤشرات ايجابية في التنمية المحلية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لصيغة البناء الريفي على التنمية المحلية في الجزائر (2000-2018)

عرفت سياسات التنمية المحلية بالجزائر عموما والتنمية الريفية على وجه الخصوص اهتمام نوعي وكمي خاصة ما تعلق بإعادة الاعتبار للمناطق الريفية وتفعيل النشاطات الفلاحية بتوسيع الدعم إلى المجال الريفي، من خلال برامج تكاملية تهتم بجميع المجالات والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تحقيق الاستقرار الريفي وبناء فضاءات ريفية تستجيب لمتطلبات التحوّل نحو تحقيق التوازن التنموي بين مختلف الجهات. وعليه سنقدم في هذا المبحث واقع أو حقيقة دور صيغة السكن الريفي ووقعها على التنمية المحلية، وأبرز التحديات التي واجهت هذه الصيغة في اطار البرامج والمخططات الخماسية من 2000 إلى 2018.

المطلب الأول: البناء الريفي في ظل البرامج الخماسية (2000-2018).

لقد شهدت الجزائر منذ بداية سنوات الألفية تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، حيث تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ويهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيدها من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية؛

1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004 - 2001

خصص لهذا البرنامج 504.3 مليار دج، حيث وجه بالدرجة الأولى للتنمية قطاع الزراعة، النقل، السكن والهياكل القاعدية والمحلية، كما ركز على العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، إضافة إلى تقوية الخدمات

العمومية، وقد خصص هذا البرنامج لقطاع السكن مبلغ 504.3 مليار د.ج؛ أي نسبة 7.05٪ من إجمالي الأغلفة المالية القطاعية¹.

عرف هذا المخطط اهتماما واسعا بقطاع السكن وذلك من خلال خلق صيغة جديدة للسكن منها البيع عن طريق الإيجار، والسكن التساهمي والترقوي، والسكن الريفي، منح حوالي 138986 إعانة مالية لبناء السكن الريفي في الفترة ما بين 1999 و2003 تم انجاز حوالي 55000 مسكن عن طريق الإيجار و65000 ممولة من طرف صندوق التوفير والاحتياط وتعتبر مناطق الهضاب العليا والمناطق النائية المناطق التي أعطت الدولة لها الأولوية في الانجاز على غرار مدن التمرکز الحضري².

الجدول رقم 3-3 : يبين عدد المساكن الموزعة خلال الفترة 2000-2004

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
اجتماعي إيجاري	62483	48941	54310	37208	24668
تساهمي	23535	17099	19048	150000	17285
ترقوي	9561	5989	8634	8705	9292
بيع بالإيجار		-	-	-	5885
الريفي	34493	29933	22283	13068	24045
المجموع	130072	101962	104745	74071	81175

¹-نبيل بوفليح، محمد طرشي، "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص4.

²- محمد الطاهر العمودي، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكلة السكن في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص127.

35293	37141	29551	30000	32000	الذاتي
116468	111212	133826	131962	162072	المجموع

المصدر: وزارة السكن والعمران.

عرف السكن الريفي كما هو موضح في الجدول اعلاه في بدايته تهافت الريفيين عليه، وفي ظرف ثلاث سنوات تراجع بالنصف؛ ويرجع الأمر لعدة تفسيرات منها؛ التخوف من هذه الصيغة السكنية لما لاقتته من عناء من طرف من قبلوها من نواحي عدة منها الأمنية بعدم استتباب تام للأمن، أو عدم كفاية المبلغ المرصود من طرف الدولة لإتمام بناءها لما يعود لزيادة ارتفاع أسعار سلع البناء مقارنة بالإعانة التي تقدمها الدولة، أو للإجراءات البيروقراطية التي قد تنفر الريفيين من هذه الصيغة السكنية، ما يجعل بقية النازحين عن أريافهم لا يعودون بقوة أو يعاودون الهجرة للمدن حتى وإن تعلق الأمر ببناء مساكن الصفيح على ضفاف المدن. وصل عدد السكنات المسلمة في نفس الصيغة مع نهاية 2004 إلى أزيد من 2400 وهذا راجع إلى تحسن أكثر على الصعيد الأمني، وأشغال التهيئة للمناطق الريفية من طرقات وشبكات الماء والغاز وإطلاق عدة مبادرات وبرامج تحفيزية لإعادة تأهيل الأرياف، وتبقى انجازات هذه المرحلة لا تف بالطلبات الكثيرة خاصة السكنات الاجتماعية والمرافق.

2. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

خصص لهذا البرنامج 4202.7 مليار دج وقد خصص لقطاع السكن وحده 555 مليار دج؛ أي بما يمثل 29.08٪ من برنامج تحسين ظروف معيشة السكان¹، قصد إنشاء مليون وحدة سكنية، لذلك فقد لقي قطاع السكن أكبر دعم مالي منذ الاستقلال ليفوق البرامج السابقة بنسب كبيرة. كما يهدف هذا المخطط إلى تقييم نسبة العجز في السكن في كل بلدية

¹ -رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2004-2009 نقلا عن: www.cg.gov.dz/psre اضطلع عليه بتاريخ 2018-07-05.

وولاية على أساس عدد السكان في الوحدة السكنية، وذلك لتغطية العجز في مدة لا تتجاوز 5 سنوات، إضافة إلى الاهتمام بالطبقة متوسطة الدخل باعتبارها تشكل أكبر نسبة من إجمالي السكان.

ويهدف المخطط إلى تحقيق الآتي:

✓ تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي

من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي والأمني والتعليمي.

✓ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.

✓ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

أخذ محور تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار د.ج وتطوير

المنشآت الأساسية 1730.1 مليار د.ج حصة الأسد من التمويل، بنسب 45.5 %

و 40.5 % وهذا تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، في برنامج التنمية

المحلية والبشرية، والجدول التالي يبين لنا المخصصات المالية

.ونظرا لتفاقم أزمة السكن في الجزائر بسبب العديد من العوامل، وتماشيا مع الوضعية المالية

المرتبة عن ارتفاع أسعار النفط ما انعكس على الخزينة العمومية والمساعدات الاجتماعية

القائمة على الدعم والتوزيع، عرف برنامج المخطط الخماسي 2005-2009 برمجة مليون

وحدة سكنية بمعدل 250 ألف وحدة سنويا ويقدر العجز في السكنات في الجزائر بمليون

وحدة سكنية نتيجة لزيادة النمو السكاني من وبالتالي زيادة الطلب على السكن لاعتبارات

التغيير الاجتماعي الحاصل في الجزائر، خاصة في إطار تعطل المشاريع سنوات الثمانينات

والتسعينات حين لم ينجز منها إلا مليون و 54 ألف وحدة سكنية (215315 وحدة سكنية

إيجارية و 51213 وحدة سكنية اجتماعية) وتم وضع أهداف البرنامج المتمثلة في انجاز

1034566 وحدة سكنية، مع الأخذ في عملية توزيع المشاريع بمتغير التوازن الجهوي.

الجدول رقم 3-4: يبين برنامج توزيع قطاع السكن مابين 2005-2009

نوع الصيغة	عدد الوحدات	النسبة
الاجتماعي الايجاري	239412	21.49
الاجتماعي التساهمي	243351	23.52
السكن الريفي	384620	37.17
البيع بالإيجار	129115	12.5
الترقوي	38068	5.32
المجموع	1034566	100

Source : Ministère de l'habitat et l'urbanisme un million de logement ,deux ans après ,le bulletin de l'habitat , n.02,juin2007,pp6-9(p7)

من خلال الجدول نلاحظ أن السكن الريفي نال الحصة الأكبر من البرنامج بنسبة 37%، ثم يأتي بعدها السكن الاجتماعي بنوعيه الإيجاري والتساهمي وهذا يعبر عن التوجه العام للسياسة السكنية نحو الطبقات المتوسطة والفقيرة في تقديم الدعم في امتلاكهم سكنات ومن أجل امتصاص السكن غير اللائق.

شهدت السياسة السكنية في هذه المرحلة إعادة النظر في الدعم المالي من قبل الصندوق الوطني للسكن سنة 2006 على حسب الدخل الشهري الصافي للمستفيد ومع صدور القرار الوزاري المشترك 2008، حيث أصبحت القيمة الإعانة موحدة بـ 700000 د.ج لكل شخص لا يتعد دخله أربع مرات الحد الأدنى للأجور. كما تم السماح للبنوك التجارية مع نهاية 2009 بمنح قروض عقارية بمعدلات فائدة رمزية تتراوح 1 و 3 %.

3. مخطط توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014 :

خصصت السلطات لهذا البرنامج 21.214 مليار د.ج تم تخصيص 3700 مليار د.ج أي بما يمثل 37.36 % من برنامج لتحسين ظروف معيشة السكان ونسبة 16.97 %.

من إجمالي مبالغ المخطط قصد إنشاء 2 مليون سكن وتسليم 1.2 مليون وحدة سكنية، لذلك فقد أعطي قطاع السكن أكبر غلاف

مالي منذ الاستقلال وذلك بعد قطاع الأشغال العمومية والنقل الذي أخذ 5900 مليار دج¹. فقد خصص 3700 مليار دج بهدف انجاز ضعف ما تم انجازه في السابق أي مليوني وحدة سكنية، أعطي الاهتمام في هذه المرحلة للبرامج إعادة الإسكان خاصة بالمدن الكبرى كالجزائر العاصمة وهذا للقضاء على سكنات الصفيح والسكنات الهشة والمهددة بالانهيار. وتتوزع المشاريع التي تم إطلاقها 925.345 سكن عمومي إيجاري و 869.204 سكن ريفي و 260.085 سكن ترقوي مدعم، وتم استلام 991.777 سكن إلى غاية نهاية سبتمبر 2013، منه 322.011 سكن عمومي إيجاري و 115.480 سكن ترقوي مدعم و 543.770 سكن ريفي، بالإضافة إلى 10.516 سكن من نوع البيع بالإيجار وهو ما يمثل نسبة 83 % من الأهداف المسطرة لتسليم 1.2 مليون وحدة سكنية.

وعليه فقد خصص 3700 مليار دج بهدف انجاز ضعف ما تم انجازه في السابق أي مليوني وحدة سكنية، أعطي الاهتمام في هذه المرحلة للبرامج إعادة الإسكان خاصة بالمدن الكبرى كالجزائر العاصمة وهذا للقضاء على سكنات الصفيح والسكنات الهشة والمهددة بالانهيار.

الجدول رقم 3-5 : انجازات البرامج الخماسية للفترة الممتدة بين 2010 - 2014 /

2018 - 2015.

البرامج السكنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السكن	0	0	0	0	0	0	4381	9535	6113

¹ - سلمى مميش، " إقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح " مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 464.

الترقوي العمومي									
سكن إجمالي آخر (سكن (.وظيفي	4815	2385	1794	1637	1984	2461	2404	1632	1924
السكن الترقوي	4891	6061	5454	5908	5641	7147	8488	1189 3	12582
البيع بالإيجار	7777	6816	2422	3016	1623	3204	17120	4990 8	64048
البناء الذاتي	11761	30836	14750	19025	21523	1778 3	22570	2159 1	14344
السكن الاجتماعي التساهمي / الترقوي المدعم	28889	28114	24732	17915	23401	2763 0	24871	2037 1	18633
السكن العمومي الإيجاري	56501	71932	64465	76851	92387	1184 72	11527 5	9515 9	105934
السكن الريفي	76239	66521	85562	15266 8	20873 0	1513 53	14238 8	1123 08	63900
المجموع	190873	21266	19917	27702	35528	3280	33749	3223	287478

	97	7	50	9	0	9	5		
--	----	---	----	---	---	---	---	--	--

المصدر: <https://www.mhuv.gov.dz/>. 2022/10/29.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عملية انجاز السكنات الريفية في البرنامج الخماسي 2015-2019 تراجعت مقارنة بنهاية الخماسي 2010-2014، اذ ان عدد السكنات الريفية المنجزة ما بين 2010-2014 وصل الى 589720 وحدة سكنية وهو عدد مقبول مقارنة بحجم الطلبات على هذه الصيغة السكنية، كما ان حجم الانجازات في هذه الصيغة مقارب للصيغ الاخرى خاصة السكن العمومي الايجاري الذي يكثر الطلب عليه خاصة في المناطق الحضرية وشبه حضرية.

المطلب الثاني: تحديات تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر.

أعطت برامج الإنعاش الاقتصادي اهتمام كبير لقطاع السكن واعتبرته قطاع إستراتيجي يقضي إلى تحقيق خدمة اجتماعية لكافة فئات المجتمع، ويبعد الاقتصاد عن الضغوطات الاجتماعية، وهذا الأمر إيجابي مقارنة ببرامج الإصلاحات التنموية السابقة التي أعطت الأولوية فقط لقطاعي الصناعة والفلاحة وأهملت قطاع السكن على أساس أنه قطاع غير منتج في فترة تناسيها أن القطاع سيزيد استقرار العاملين والمزارعين والحرفيين في عملهم. لقد حدد المشرع الجزائري بعض الشروط الواجب توافرها لطالبي البناء الريفي، خاصة فيما تعلق بإثبات ممارسة نشاط في الوسط الريفي، ففي المادة 3 من القرار الوزاري لا يمكن الاستفادة من مساعدة لبناء سكن الريفي إلا للأشخاص الذين يمارسون نشاطا في الوسط الريفي، والذين يثبتون الإقامة في منطقة ريفية لمدة 5 سنوات¹، ومع تزايد الاهتمام بهذه الصيغة السكنية خاصة للذين كانوا يقيمون في المناطق الحضرية ولأزالوا مرتبطين

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن و العمران، قرار وزاري المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء مسكن ريفي، مؤرخ في 19 جوان 2013، الجريدة الرسمية، عدد 32، بتاريخ 23 جوان 2013، ص 25.

بنشاطاتهم الريفية مثل الفلاحة وتربية الأغنام، أعيد النظر في هذه الشروط في سنة 2014 بصور قرار وزاري يعدل القرار الذي قبله بتاريخ 2014/06/18 والذي بموجبه تم إلغاء الشرطين السابقين مما أتاح الفرصة للكثير من المواطنين بالاستفادة من بناء ريفي بشرط إثبات الحيابة لقطعة أرض في منطقة ريفية لإصدار رخصة البناء، انعكس القرار على تقليل العراقيل الإدارية وزيادة الطلبات على السكن الريفي خاصة لفئة الشباب الراغب في ممارسة مختلف النشاطات الفلاحية عبر برامج الدعم الفلاحي والريفي.

1. الحصول على رخصة البناء وتحديات توفير العقار:

إن مساحة إجمالي العقار في الجزائر تفوق 238 مليون هكتار، وهي مقسمة إلى أراضي صحراوية تمثل 80% وأراضي مخصصة للسير بنسبة 14% وأراضي زراعية 4% حيث 1.6 منها غابات، أما الأراضي المعمرة والقابلة للتعمير فلا تمثل إلا 0.5% من إجمالي المساحة وهي موجهة لنشاط العمراني والصناعي والتجاري الأمر الذي يجعلها جد محدودة.

إن الاستجابة المتزايدة لطلبات السكن بكل الصيغ يتطلب توفر وعاء عقاري كاف و ومهياً لعملية انجاز السكنات، يأتي دور المجالس المحلية في تحضير الأراضي من خلال مخطط شغل الأراضي وتبرز رخصة البناء كأحد أهم المعوقات التي تقف أمام الراغبين في الحصول على منحة البناء الريفي، فالحيابة لقطعة أرضية أحد الشروط المقيدة للاستفادة من الدعم المالي للبناء الريفي وبحكم الطبيعة القانونية لأراضي العرش والتي لا يملك حائزوها عقود ملكية كما لا يستطيعون الحصول على شهادة الحيابة لأنها تابعة لملكية الدولة¹، في هذا الإطار تم تبليغ السلطات المحلية بتخصيص تجزئات أرضية لانجاز سكنات ريفية

¹ - باشا عمر حمدي، محررات شهر الحيابة، الجزائر: دار هومة للنشر، 2004، ص 106.

مجمّعة لا تتجاوز 50 مسكن لتسهيل الحصول على منح الاستفادة وتجاوز العراقيل المرتبطة بملكية قطعة أرضية¹.

لكن رغم هذه الإجراءات المعلنة من طرف الجهات المركزية والمحلية تبقى نسبة تطبيقها محدودة بحكم الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية، وكذا عدم القيام بالتحسيس القانوني لطالبي البناء الريفي من خلال أيام إعلامية وندوات دراسية تساهم في التعرف على مختلف القوانين المنظمة لهذه الصيغة السكنية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار التنمية الريفية والمحلية. وعليه تمثل الإجراءات الإدارية المتبعة للاستفادة من صيغة البناء الريفي معقدة الى حد بعيد ودائما ما يجد طالبي هذه الصيغة السكنية صعوبات في الحصول على رخصة البناء والحيازة التي تتعارض مع الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية.

2. قيمة الإعانة المالية:

إن تحليل عملية تمويل السكنات الريفية نجدها تخضع لجملة من المعايير التي لا بد أن تتوفر في طالبي البناء الريفي، فالقيمة المالية للمستفيد من البناء الريفي أصبحت غير كافية في تشيد مسكن لائق وعصري خاصة في المناطق الريفية الجبلية والصحراوية والمحددة بـ1000000 دج في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء والمقولة التي أصبحت لا تلب كل أجزاء التشييد مما يؤدي بالمستفيد إلى المماطلة في الانجاز وفي بعض الأحيان التنازل والتخلي عن اكمال البناء، وقصد الوقوف أمام مختلف التحديات التي تواجه المستفيدين من الإعانات المالية تم إنشاء صيغة السكن الريفي المجمع التي تتكفل بانجازه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفويض يقدمه المستفيد للمتعامل في إطار الأحكام التنظيمية المعمول بها خاصة ما تعلق بمساحة وواجهة السكن وقربه من الطريق وشبكات الكهرباء والغاز والمياه.

¹ - وزارة السكن وال عمران والمدينة، التعليمات الوزارية رقم 498 المؤرخة في 2018/4/18، والمتعلقة بالسكن الريفي المجمع.

مثال على ذلك استفادت ولاية مستغانم من برنامج 1900 اعانة للسكن الريفي سنة 2019، تم انجاز منها 41 مجمع سكني يتضمن 706 مسكن على مستوى 15 بلدية للإشارة يقدر تعداد السكان في الوسط الريفي بـ 477710 نسمة حسب إحصائيات أواخر سنة 2018، أي ما يعادل 54 بالمائة من سكان ولاية مستغانم¹.

إن تمويل قطاع السكن في الجزائر لا يزال يحتكم إلى آليات تقليدية تسييرها مؤسسات عمومية لا تعطي للقطاع الخاص الأثر البارز في العملية التمويلية، فالسكن هو سلعة استهلاكية تحتكم للعرض والطلب والمنافسة بين مختلف الشركات التمويلية التي تحد من سيطرة المؤسسات العمومية على دعم وتسيير قطاع السكن وتعطي للقطاع بعدا اقتصاديا يحقق التوازنات الاقتصادية بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

الجدول 3-6: يوضح تطور الاستهلاك المالي لقطاع السكن 2002-2016 / الوحدة: مليار دج.

السنة	المبلغ
2002	56.37
2003	84.35
2004	86.46
2005	98.18
2006	131.85
2007	137.63
2008	136.40
2009	167.45
2010	229.71
2011	252.76
2012	297.72

¹ <http://elmiwar.com/ar/index.php> بتاريخ 2021-02-27

417.81	2013
548.91	2014
612.31	2015
529.51	2016

المصدر: خيرات أحمد، "واقع ومستقبل التمويل الإسكاني في الجزائر في ظل محدودية الموارد"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، المدية، الجزائر، 2018، ص 35.

يوضح الجدول تطور حجم الاستهلاك المالي لقطاع السكن من 2002 إلى 2016 لتزايد حجم البرامج والطلبات لمختلف الصيغ السكنية خاصة السكنات الحضرية التي ارتبطت بحجم الزيادة السكانية في المناطق الحضرية أو ما يسمى بالتحضر السريع مع مطلع الألفية إضافة إلى تنوع الصيغ السكنية.

وتبقى مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تمويل السكن محدودة جدا، سواء للمواطنين أو الخواص ومؤسسات الانجاز لمشاريع السكن، وذلك بسبب ضعف مردودية القروض العقارية وعدم توفر الضمانات الكافية.

كما يفتقد نظام تمويل السكن في الجزائر إلى بنوك عقارية متخصصة ذات الخبرة والتخصص في المجال أدى إلى عدم قدرة البنوك على تحديد القيمة الحقيقية للعقار المرهون، خاصة مع غياب تطوير نظام في التمويل الإسكاني وضعف الإستراتيجية الوطنية للإسكان رغم بعض المحاولات المتخذة لإعطاء ضمانات للبنوك لمنح القروض العقارية.

لقد كان للسكن الريفي دور في مخططات التنمية المحلية والوطنية لارتباط المجتمع الجزائري بالريف والنشاطات الزراعية ضمن مخططات التنمية الفلاحية التي تركز على الفلاح كعنصر محوري في العملية التنموية تم إدراج السكن الريفي كأداة لتقريب الفلاح من ممارسة النشاطات الفلاحية والحد من النزوح الريفي نحو المدن.

لم تعرف سياسة السكن الريفي اهتماما كبيرا من حيث التمويل والتخطيط ، فقد أصبحت الهجرة من القرى الريفية والمزارع نحو المدن لممارسة النشاطات الصناعية أبرز

دليل على عدم تحقيق السكن الريفي لأهدافه الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتطوير القطاع الفلاحي وكذا الحد من نزوح اليد العاملة الريفية.

المبحث الرابع: تأثير البناء الريفي على دعم استقرار السكان في المناطق الريفية في الجزائر

إن قطاع السكن من القطاعات الرئيسية الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية، فالتخطيط الرشيد في تنفيذ مختلف البرامج السكنية وفق إستراتيجية تكاملية مع مختلف القطاعات الحيوية يخلق ديناميكية اقتصادية تساهم في الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي للمواطن سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، والجزائر من الدول التي تهتم بالسياسات التنموية المحلية خاصة مع مطلع الألفية الجديدة، ويبرز البناء الريفي كأحد أهم الاهتمامات القطاعية باعتباره يرتبط بفضاء حيوي واقتصادي مهم وهو القطاع الفلاحي الذي يعتبر أساس تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي حققته صيغة البناء الريفي في المناطق الريفية، وعلى مؤشرات التنمية المحلية خاصة ما تعلق بالهجرة الريفية والتنمية الفلاحية وتثبيت اليد العاملة.

المطلب الأول: البناء الريفي وإعادة تأهيل المناطق الريفية .

إن التغيير الذي حدث في مرحلة التسعينات وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على السياسات التنموية، أدى بصانع القرار في الجزائر إلى إحداث سياسات تعيد تأهيل وتطوير الأرياف للتقليل من التحديات التي أصبحت تعاني منها المدن نتيجة زيادة الطلب على السكن والشغل والصحة والتعليم، هذا التوجه نحو إعادة تهيئة المناطق الريفية اعتمد على مجموعة من السياسات والبرامج ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي لتلبية وتوفير متطلبات تثبيت السكان وإعادة توزيعهم على المناطق الريفية، ومن أبرز تلك البرامج نجد صيغة البناء الريفي التي أصبحت تشكل رهان سياسي واقتصادي لإعادة تأهيل المناطق الريفية بالسكان.

1-إعادة بناء الامن داخل الارياف: أعطى قطاع السكن والفلاحة أهمية كبيرة في

تجسيد صيغة البناء الريفي من خلال زيادة حجم المنح والإعانات ومحاولة توفير مختلف

التسهيلات التي تسمح بإعادة توطين وتأهيل الأرياف بالسكان واليد العاملة لخدمة القطاع الفلاحي بكل مكوناته.

بعد استتباب الأمن في المناطق الريفية التي عانت من ويلات الأزمة الأمنية في الريف تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث اتخذت عدة إجراءات ساهمت في دعم سياسة البناء الريفي لإعادة تأهيل و إنماء الأرياف بعدما أصبحت شبه مهجورة¹

مع مطلع عام 2005 تبنت الجزائر المشروع التكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث أعطت فيه أهمية كبيرة لقطاع السكن تحت خطة انجاز مليون سكن ما بين 2005_2009م، حيث زاد اهتمام المواطن بالبناء الريفي مما انعكس على حجم الإعانات والانجاز الذي وصل سنة 2005 لأكثر من 42.907 وحدة سكنية في المناطق الريفية، هذا الارتفاع في الإنجاز يعود الى الظرف المالي الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك إضافة إلى تسهيلات التي عرفها المستفيدين آنذاك من خلال الاستفادة من تجزئات وأراضي لتجسيد مشاريعهم السكنية بالقرب من نشاطاتهم الفلاحية في إطار ترقية الفضاءات الريفية.

عرفت هذه الصيغة السكنية ما بين 2006-2008 تزايد في عدد المنح المقدمة لطالبي السكن الريفي الذي تضاعف عليه الطلب وأصبح أكثر من العرض خاصة في المدن الداخلية التي شهدت موجة من الهجرة الريفية، حيث وصلت سنة 2006 إلى 76287 وحدة بمعدل ارتفاع يقارب الضعف بالنسبة لسنة 2005 ،وقد واصلت نسبة الانجاز في هذه الصيغة ارتفاعها في سنوات 2007 و2008 بانجاز أكثر من 200.000 وحدة سكنية.

2-زيادة الطلب على البناء الريفي مقابل تراجع العرض: الملاحظ حتى سنة 2009 من عمر البرنامج إن نسبة الانجاز بالنسبة للسكنات الريفية كان في الصدارة وقد يكون ذلك لتراجع النزوح الريفي، وعودة المهجرين من الأرياف إلى أراضيهم واستفادتهم من الدعم الفلاحي والسكني وإحاقهم بشبكات التزويد بالكهرباء والماء والغاز.

¹ - وزارة السكن، تقرير حول حصيلة السكن الريفي الثلاثي الثالث 2002، الجزائر، ص5.

إن تطور الاهتمام القانوني والمؤسساتي بالبناء الريفي خلال هذه الفترة أصبح يعتبر الداعم الأساسي للتنمية الريفية ما جعل الدولة تقدم عدة حوافز وتسهيلات في هذا الإطار من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية وتقليص مدة دراسة الملفات والحصول على الموافقة وتسلم الإعانة بعد 30 يوما فقط، كما ألغيت شروط الإقامة في الريف وممارسة نشاط ريفي مما فصح المجال أمام فئات الشباب للاستفادة من هذه الصيغة السكنية.

فالمساهمة الفعلية لهذه الصيغة السكنية تمثلت في فتح المجال للتخفيف على المناطق الحضرية من خلال انشاء تجمعات سكنية ريفية تحتوي على مختلف المرافق والمؤسسات التي تضمن الاستقرار الفعلي للساكنة.

إن مستوى الإنجاز غير كاف في ظل ارتفاع منسوب الطلب على هذه الصيغة السكنية مقارنة بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالاهتمام بالسكنات الحضرية بكل صيغها والتي ازداد الطلب عليها خاصة في المدن المليونية مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران انعكس على حجم الاهتمام بالبناء الريفي الذي يعتبر حلقة مهمة نحو إعادة التوازن التنموي والديمقراطي بين مختلف المناطق.

الجدول رقم 3-7: يبين نسبة الطلب المسجلة على السكن الريفي والحضري خلال الفترة

2004_2009:

السنة/السكن	العرض السكني	الطلب السكني
	السكنات الريفية	السكنات الحضرية
2004	24045	49607
2005	42907	132765
2006	67287	137017
2007	88336	87852
2008	104968	79595
2009	91492	70833

548689	428035	المجموع:
--------	--------	----------

Source : WWW.MUH.GOV.DZ

عانت الجزائر من نزوح ريفي كبير خاصة في فترة الاقتصاد الموجه إلى ما بعد فترة الإصلاحات حيث حلت الآلة في الزراعة محل اليد العاملة مما أدى بالسكان إلى النزوح نحو المدن بحثا عن العمل والاستقرار، ومن جهة أخرى السنوات التي عرفت الجزائر أدي بالظاهرة إلى توسعها ومع تزايد النمو الديمغرافي مقارنة بنمو الأشغال في قطاع السكن زاد من حدة مشكل السكن، حيث وصلت نسبة النمو إلى 3% مقارنة ب 2% نمو في الانجاز، حيث أن ما نسبته 80% من مجمل السكنات المنجزة من النوع الحضري.

كما أن نسبة الطلب على البناء الريفي مرتفعة سنة 2005 نظر لتبعات المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي منح حق الحصول على دعم مالي في إطار بناء السكن وكذلك منح الملكية العقارية للأراضي الفلاحية، حيث بلغت نسبة الأشغال فيه إلى 30 بالمائة سنة 2004، من جهة أخرى نرى أن نسبة الطلب على السكن الحضري تكمن في السكن التساهمي والإيجاري نظرا لتوسع شريحة الدخل المحدود التي تستوفي شروط الاستفادة منها تمثل حوالي 37% من الفئات الاجتماعية في الجزائر تزايد نشاط الإقراض و دعم الدولة المالي زاد من الطلب على السكن لتساهمي خلال هذه الفترة .

وفي محاولة لتوفير احتياجات زيادة الطلب على السكن فقد تم فتح الاعتماد المالي للتمويل السكني للمؤسسات الأجنبية خاصة في مجال السكن الإيجاري أو البيع بالإيجار لما تتمتع به هذه السكنات من طلب متزايد من قبل فئة محدودي الدخل¹.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على دعم الاستقرار الريفي.

يمكن اعتبار صيغة البناء الريفي كأداة هامة لخدمة التنمية الشاملة وبالتحديد لخدمة الزراعة والصناعة وفي الوقت ذاته على تحقيق التوازن الجهوي الذي تنشده أي تنمية

¹ -Adra tarach , « les facteurs déterminant la crise de logement en Algérie » ,revue science

humaine ,université de constantine ,Algerie,2009,p74 .

اقتصادية شاملة، فتوفير السكنات الريفية من شأنه أن يجعل حد للهجرة الريفية نحو المدن ويربط الفلاح بالمناطق الزراعية لاستغلالها وبهذا يساهم في تحقيق التوازن الجهوي ويحد من عملية النزوح الريفي نحو المدن حيث مستوى المعيشة أعلى و فرص العمل متوفرة¹.

1- الأهمية الاقتصادية لتنمية الريف: تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل

في القطاع الفلاحي فهي بذلك تؤثر بشكل مباشر على زيادة الدخل للعامل والمجتمع، كما تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة. لقد ساهمت عملية إنعاش استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز التي تم إدراجها في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دفعا قويا لقطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الزراعية وزيادة عدد مناصب العمل للسكان مما أدى إلى التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن الذي بلغ في العقدين الماضيين ما يقارب 2 مليون نسمة أي خمس السكان المتنقلين، ما انعكس على التنمية في المناطق الريفية من خلال تثبيت اليد العاملة ولو بشكل نسبي في مختلف المناطق مع توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية².

الجدول رقم 3-8: يبين تطور توزيع الأراضي المستعملة للزراعة في المناطق الريفية

خلال الفترة 2012-2016

التعيين	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
المساحة الزراعية الصالحة	8461880	8465040	8487854	8449425
الأراضي الصالحة للحرثة	7496678	7469481	7462081	7404176
-مزروعات عشبية	4453225	4403937	4368417	4373690

¹ - محمد الطاهر العمودي، مرجع سابق ذكره، ص 137.

² - عبد الرزاق بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 123.

3030487	3093664	3065544	3043453	أراضي سباتية
1045249	1025773	995559	965202	مزروعات دائمة
31915	25468	25777	26626	-مروج طبيعية
70463	70664	70852	73430	-الكروم
942781	929641	898930	865146	-حقول أشجار الفواكه
2036089	1938887	1457539	1458095	أراضي غير منتجة التابعة للمزارع
43396164	43395254	42888555	42889410	مجموع الأراضي المستعملة للزراعة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج إحصاءات 2014-2016 رقم 47-2017، ص 37.

إن تطوير القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية متكاملة باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة يحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، ويساهم في توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمات¹.

سجل متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2009 24.14 مليون قنطار، وقد ارتفع متوسط إنتاج الحبوب إلى 31.7 مليون قنطار إلى غاية 2010، ليصل إلى 41.5 مليون قنطار إلى غاية موسم 2016/2017، يرتبط هذا التطور في إنتاج الحبوب التي عرفت في بعض المواسم تذبذبا في الإنتاج نتيجة للتغيرات المناخية.

إن تحسن في عملية الإنتاج يرجع إلى الآثار الايجابية التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع في تطبيقه سنة 2000، من خلال الدعم المالي و إدخال أدوات وتقنيات جديدة تساهم في تكثيف الإنتاج بمختلف فروعها، انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي من 500 مليار دج سنة 2001 إلى 2761 مليار د.ج سنة 2014 أي زيادة بنسبة 452.2% .

¹ - عبد السلام محمد السيد، التكنولوجيات الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة، 1999،

وقد ارتفعت الساحات المخصصة لزراعة مختلف المنتجات الزراعية ابتداء من 2000 بنسبة 6.57 سنة 2017 بعد ان كانت 4.26 سنة 1990.

2- النتائج الاقتصادية لسياسات الدعم الريفي على التنمية المحلية

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3 % من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، بزيادة قدرها 1.2 % عن عام 1999¹، وهذه الزيادة مرتبطة بحجم الاستثمارات التي ساهمت في عودة النشاطات الفلاحية خاصة في المناطق الريفية والجبلية التي عاد الاستقرار الأمني لها بعد حالة الأمن التي عاشتها في مرحلة التسعينات وارتفاع الهجرة الريفية والفلاحية.

2-1- إنتاج اللحوم: بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس ،و خلال الفترة 2010-2017 زاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس ، بمعدل زيادة 37 %، وتمثل الأغنام 78 % من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس ، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14%) التي تمثل 4.8 مليون رأس ، تليها الأبقار التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) ما يعادل 6% من مجموع المواشي .وبلغ معدل جني صوف الغنم قدر ب 334.970 قنطار مل يعادل 54% مقارنة بالعقد السابق.²

وقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء خلال فترة 2010-2017 بنحو 4،7 مليون قنطار بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار)، وازداد إنتاج اللحوم البيضاء بشكل ملحوظ خلال فترة 2010-2017 ، بمعدل نمو بلغ 109% خلال العقد 2000-2009، ويبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنوياً (2010-2017) 5،7 مليار وحدة ،

¹ - <https://madr.gov.dz> 26./10/2022

² - نفس المرجع

بمعدل نمو 76٪ خلال العقد الماضي، وبالنسبة للعسل زاد معدل انتاجه بشكل حاد ، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 ٪¹.

2-2- إنتاج الخضر والفواكه

- **الخضر**: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي مقارنة بالفترة السابقة ، وازداد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ + 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009، بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143٪ و + 102٪ على التوالي.

-**الفواكه**: على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل ما مساحته 396.480 هكتار ، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون ، و 30 ٪ للأشجار المثمرة ، و 23 ٪ للنخيل و 8 ٪ للحمضيات.

وازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪ ، و الأشجار المثمرة بنسبة 56٪ ، و 41٪ للحمضيات و 20٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

¹-نفس المرجع

– الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة 102%

– الزيتون 99%

– الحمضيات 91%

– التمر 82%

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75 % بين 2010-2017 و 2009-2000

2-3-الحبوب: تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني من خلال الفترتين 2009-2000 و 2010-2017 ، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2009-2000 بحوالي 3200930 هكتار ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة ، بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب.

بلغ معدل هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 الى 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2009-2000) ، ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

المطلب الثالث: البناء الريفي وتحقيق التوازن التنموي

تشكل القضية السكانية وزيادة النمو السكاني المحور الأساسي لأي تخطيط تنموي، سواء كان في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك لأن إبعاد العامل السكاني أو البشري من إعداد الخطط التنموية يؤدي إلى حدوث اختلال في عملية التنمية باعتبارها الهدف والأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية.

-إعادة تنظيم التوزيع السكاني: حيث بلغ النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 2005-2010 بـ 2.5 %. مجموع سكاني بلغ 38 مليون نسمة 2011 و 42 مليون نسمة سنة 2018 تشكل فيها نسبة الشباب 75 % هذا النمو المتزايد وان كان طبيعيا إلا أنه يشكل تحديا أمام السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى تحقيق الرفاهية والنمو للسكان لاعتبارات عديدة مرتبطة بتوزيع الثروة والسكان بين مختلف المناطق والجهات فنجد ما نسبته 80 % من التركز السكاني متواجد في 10 إلى 20 ولاية من أصل 48 ولاية، وهذا الاختلال في التوزيع السكاني يعود لعدة اعتبارات سياسية مرتبطة بالنظام السياسي الذي يقوم على المركزية في التسيير والتخطيط والتنفيذ، إضافة إلى أسباب تاريخية مرتبطة بالنمو التنموي المنتهج والذي كان قائما على القطاع الفلاحي والريفي ثم انتقل إلى الصناعات الثقيلة مما أحدث نزوحا ريفيا نحو المناطق الحضرية.¹

إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية التي تحتكم إلى مورد اقتصادي واحد وهو النفط مما انعكس على تطوير مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية والخدماتية، فالتوجه الاقتصادي القائم على تنمية جهوية غير متوازنة يؤدي إلى زيادة المناطق الطاردة للسكان ويجعل

¹ - عبد الحكيم بيسار، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية جامعة محمد

المناطق الجاذبة عاجزة عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للأفراد والجماعات في ضوء ما هو متاح من موارد.

الجدول رقم 3-9: يبين تطور عدد سكان الريف في الجزائر 2000-2016

السنوات	عدد السكان-مليون نسمة-	عدد سكان الريف-مليون نسمة-	نسبتهم بالنسبة لإجمالي السكان
1998	29	12	41.69
2005	33	13	39.69
2008	34	13.5	39.78
2011	36	10	29.80
2016	39	10	28.10

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على إحصاءات ONS

إن من أسباب أزمة السكن في الجزائر ناتجة عن عدة عوامل أبرزها النزوح الريفي، باعتبار أن الطلب على الصيغ السكنية الحضرية في تزايد مستمر بسبب الزيادة السكانية وارتفاع تكلفة انجاز سكنات خاصة في ظل عدم وجود سياسة رشيدة للحد من تفاقم الفرق بين العرض والطلب¹، ما عجل بوضع برامج سكنية متعددة تتماشى واحتياجات كل الأصناف الاجتماعية وتلبي النقص في السكنات الحضرية.

لكن في ظل تزايد ارتفاع الطلب السكني الاجتماعي وزيادة التكلفة المالية لانجاز السكنات أصبح من الضروري إعادة النظر في تركيبة السياسة السكنية والتي لا تعتمد على سوق العرض والطلب بقدر ما تركز على توفير السكن في إطار سياسي اجتماعي لا يحمل الأبعاد الاقتصادية والمالية للسكن.

1- الآثار الاجتماعية لسياسات الداعمة للبناء الريفي: تهدف التنمية الفلاحية إلى

توفير فرص العمل في القطاع الفلاحي بالتوسع الأفقي والعمودي في زراعة

¹ -عبد القادر بلطاس، إستراتيجية تمويل السكن في الجزائر، ط2، الجزائر، 2007، ص56.

أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة ذلك إن تطوير القطاع الفلاحي باستخدام التقنيات الحديثة يحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، هذا الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية للسكان في الأرياف حيث تساهم في تقليص نسبة الفقر داخل الأوساط الريفية.

الجدول رقم 3-10 - مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر 2000-2017

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (1000 عامل)	النسبة %
2000	873	10.04
2001	1312	15.31
2003	1412	16.11
2004	1617	17.07
2005	1381	14.54
2006	1610	15.92
2007	1171	11.74
2008	1252	12.13
2009	1242	11.77
2010	1136	10.5
2011	1034	9.69
2012	912	7.98
2013	1141	9.53
2014	899	7.84
2015	917	8.7
2016	949	8.0
2017	928	8.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العمال في قطاع الفلاحة وصل إلى 928 ألف عامل سنة 2017 بنسبة حوالي 8.6 % من النسبة الإجمالية لعدد العمال في مختلف القطاعات حسب إحصائيات الديوان الوطني،

فقد عرفت مرحلة ما بين سنة 2000 و 2004 ارتفاع معتبر في عدد العاملين في القطاع الفلاحي نتيجة اطلاق مختلف البرامج التنموية -المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، التي ارتكزت على دعم ومرافقة الفلاحين وتحفيزهم للعودة لممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية من خلال المرافقة التقنية للفلاحين، كما شهدت مرحلة ما بين 2010-2017 تذبذبا في عدد العاملين في القطاع نتيجة ظهور تحديات جديدة مرتبطة بالجفاف، بمعنى أنه خلال المواسم التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في الرفع من معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، كما ان زيادة اليد العاملة في القطاع العمومي اضافة الى بروز ظاهرة العمل الهش الذي لا يضمن حقوق التامين والحوادث.

يعد تراجع معدل سكان الريف مع نهاية تسعينات القرن الماضي والتي وصل إلى أكثر 1.5 مليون سنة 1998 تحديا اجتماعيا وسياسيا على إعادة خلق التوازن الجهوي والتنموي لإعادة توزيع الخريطة السكانية، و مع عودة الأمن للمناطق الريفية وإطلاق عدة مشاريع تحفيزية لتشجيع السكان على استمرار في ممارسة أنشطتهم ساهم البناء الريفي في خلق الأمن والاستقرار داخل الأوساط الريفية مما انعكس على تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

الجدول رقم 3-11: يبين تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر 2000-2017

السنة	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة في الفلاحة	نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي
2000	8802000	2824000	32.08
2004	9747000	2287353	22.93
2007	10436000	2220308	21.28
2010	10812000	2420171	22.38

22.27	2550713	11454000	2014
21.21	260876775	12228000	2017

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على ons

جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلدات 27-36، 2007-2016،السودان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي قد تراجعت مقارنة مع مطلع الألفية الجديدة والتي كانت تتراوح ما بين 32.08 بالمائة، على الرغم من السياسات التنموية المنتهجة في إطار دعم وتثبيت اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلا أن خصوصيات العمل في هذا القطاع لا توفر المتطلبات الضرورية لضمان العيش الكريم إذ نجد أن غالبية النشاطات تكون موسمية ولا تمكن العاملين من تأمين الرعاية الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي مما أدى بهم إلى تركها والتحول نحو النشاطات غير الفلاحية الموجودة في المناطق الحضرية، وصل التراجع إلى 21.21 من حجم اليد العاملة سنة 2017 ليؤكد على أن إطلاق البرامج الفلاحية والريفية يجب أن تركز على توفير متطلبات الاستقرار للسكان والعمل على تقريب مختلف الخدمات الصحية والاجتماعية لضبط حركة تنقل العمال والحد من الهجرة الريفية.

لقد ساهمت المشاريع الجوارية في استحداث مناصب شغل عديدة ومتنوعة حيث بلغت 86500 في قطاع الفلاحة ما نسبته 8% من إجمالي اليد العاملة في الجزائر وارتفع العد إلى 928 سنة 2017 لكن يبقى قطاع التشغيل الفلاحي في المراتب الأخيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى الخدمات والتجارة 60.7% والأشغال العمومية 16.8% و الصناعة 13.9%. كما بلغت نسبة البطالة في الوسط الريفي 27% في سنة 2017¹، و نتيجة لتعدد السياسات وعدم توفر خطة تنموية واضحة نحو المناطق الريفية التي تكمن أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي، فالتخطيط التنموي الذي يعتمد على برامج مركزية لا تراعي حجم وطبيعة الاحتياجات

¹ -نشرة 2018 رقم 18، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، ص18.

اللامركزية في شقها الريفي لا يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية تلك المناطق اجتماعيا وثقافيا وحتى سياسيا.

فقد كان للسكن الريفي دورا محوريا في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، حيث ساهم في مكافحة النزوح الريفي وتنشيط السكان لخدمة الأرض، وممارسة مختلف الحرف والأنشطة، فكان الإقبال على باقي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية من تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، تربية النحل مما عزز مكانة الريف في مخططات التنمية المحلية والريفية، فالبناء الريفي الذي أعاد إحياء المناطق الريفية شجع الشباب الى تجسيد مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة من خلال الاستفادة من مختلف الصيغ الاستثمارية التي تدعم النشاطات الفلاحية والريفية.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت صيغة البناء الريفي تطورا من حيث الانجاز والتخصيص المالي، فقد كانت لها مكانة بارزة في مختلف المخططات التنموية مابين 2000-2018، خاصة لارتباطها ببعض المخططات الفلاحية والريفية كالتجديد الريفي والفلاحي الذي كان قوامه تثبيت الساكنة والتقليل من الهجرة الريفية والعمل على توفير فرص العمل في المناطق الريفية بما يحقق الأهداف التنموية والاجتماعية لهذه الصيغة السكنية.

لقد كان لصيغة البناء الريفي الأثر البارز على تجسيد مختلف المخططات التنموية وعلاقتها بتثبيت السكان، فقد عملت لحد ما على التقليل من الهجرة الريفية في المناطق والبلديات الريفية إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة وتنوع الأنشطة المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي والحرف التقليدية، إلا أن الوصول إلى الهدف الأساسي لازال مرهون بتوفير مختلف المرافق والخدمات المرتبطة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

لقد ساهم تعديل الإجراءات القانونية والمالية المرتبطة بتجسيد صيغة البناء الريفي إلى تطور حجم الاهتمام بهذه الصيغة السكنية خاصة مع التخلي على بعض الإجراءات المرتبطة بالنشاطات الفلاحية والريفية للحصول على منحة الاستفادة، فكانت تلك الإجراءات سببا في زيادة عدد المستفيدين لكنها في المقابل أدت إلى فقدان الدور التنموي في غالبية الأحيان لهذه الصيغة السكنية نتيجة لعزلها على النشاطات الفلاحية والريفية.

الفصل الرابع:

مكانة صيغة البناء الريفي في برنامج
التنمية المحلية في ولاية المدية -دراسة
ميدانية

يعتبر الوصول إلى فهم وتفسير الظواهر في الدراسات الاجتماعية مرهونا بالقيمة المعرفية والنظرية التي يوظفها الباحث للوصول إلى الكشف عن الحقيقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، فالظاهرة في العلوم السياسية تخضع لعدة منطلقات مرتبطة بالسلوك الإنساني والاجتماعي للأفراد، فلا يمكن عزل المكتسبات الثقافية والتاريخية في وضع تصورات حول مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع، فالإسقاط الميداني ضروري لمعرفة مدى نجاح أو فشل أي سياسة أو برنامج موجه لفئة اجتماعية، فالشكليات القانونية والمؤسسية تبرز قيمة السلوك المنتهج لكن الكشف عن الآثار والتداعيات الفعلية يبرزها الباحث من خلال استخدام آليات للبحث وجمع المعلومات للتقرب المباشر من الظاهرة وفق أطر منهجية تعتمد على خطوات ومجال بشري وجغرافي محدد.

وعلى إثر ما كتب أعلاه اعتمدت أدوات البحث في سبيل تسهيل البحث الميداني وتعميقه، من خلال استمارة استبيان موجهة للمستفيدين من صيغة البناء الريفي في ذات الولاية. تهتم بتوضيح الدور الذي يلعبه البناء الريفي في التنمية الريفية في ولاية المدية إحدى ولايات الدولة الجزائرية، في منطقة المنتجة المميزة بخيراتها الفلاحية بصفة خاصة.

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

يقف المبحث على المقومات البشرية والطبيعية لولاية المدية، إضافة إلى التعرف على الطابع الجغرافي الريفي والفلاحي للولاية، كما يتم التطرق إلى مختلف القطاعات والهياكل التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، خاصة المجالس المحلية المنتخبة ومديرية السكن والمصالح الفلاحية لولاية المدية.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والبشرية لولاية المدية

تتعلق عملية التنمية على المستوى المحلي من الاعتماد على المقدرات الطبيعية والبشرية لكل منطقة لتحديد النمط الاقتصادي الملائم، وتزخر ولاية المدية بمقومات طبيعية وأخرى بشرية متنوعة سنورد أهمها فيما هو آتي؛

1. الموقع الجغرافي:

تقع ولاية المدية في قلب الأطلس التلي وسط الجزائر، حيث تتميز الولاية بعلوها عن سطح البحر، حيث يصل علو عاصمة الولاية إلى 950 متر عن مستوى سطح البحر، في حين يفوت علو بعض مناطق الولاية عتبة 1000 متر. تتربع ولاية المدية على مساحة تفوق 8700 كلم²، مقسمة إلى 64 بلدية و19 دائرة، وبتعداد سكان قدره 925.044 نسمة حسب الإحصاء السكان 2014 وتتوسط ولاية المدية ستة ولايات جزائرية، تحدها من الشمال ولاية البليدة و من الغرب كل من ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت، أما من الجنوب فتحدها ولاية الجلفة، و تتقاسم حدودها الشرقية مع ولايتي المسيلة والبويرة¹.

ويسود معظم الولاية مناخ البحر الأبيض المتوسط، و ذلك لقربها من البحر الأبيض المتوسط، حيث لا تبعد عنه عاصمة الولاية بالخط المستقيم إلا 37 كلم. وتتمتاز بمناخ متباين فرضته العوامل الطبيعية متوسط شبه قاري، بارد ورطب شتاءا ومعتدل ربيعاً، حار وجاف صيفاً، تصل كمية الأمطار 500 ملم سنوياً و يسود الجهة الشمالية للولاية مناخ

¹-www.wilayamedea.dz21/02/2019

مساعد على التنمية الفلاحية وتوفير الماء حيث تمتاز بكثافة الغطاء النباتي في الجهة الشمالية مما يساعد على الحد من أخطار إنجرافات التربة.

تكتسب ولاية المدية طابعا فلاحيا ورعويا نسبة 44 من مجموع الأنشطة الإنتاجية وتقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 773.540 هكتار منها 337.938 هكتار صالحة للزراعة و9.773 هكتار من الأراضي المسقية¹.

كما تتوفر الثروة الغابية بولاية المدية على المواد الخشبية الأولية بكميات معتبرة كما تتوفر الولاية على الأعشاب الطبية المختلفة وعلى النباتات البرية والطرائد الحيوانية البرية النادرة فهي غابة غنية وثرية بالمؤهلات الطبيعية. كما تتميز الولاية بوجود مساحات غابية تقدر بـ 161.320 هكتار، وتتكون من أشجار الصنوبر الحلبي 66% البلوط الأخضر 29% والأرز البربري 3% والبلوط الفليني 1%².

2. الخصائص السكانية:

تشكل الظروف الجغرافية والطبيعية عامل أساسي في توزيع السكان في الولاية، كلما كانت التربة خصبة والمياه وشبكة الطرق كلما كانت نسبة السكان عالية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

يتضح أن التوزيع السكاني لولاية المدية غير منتظم وهذا يعود لعدة أسباب طبيعية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، فحسب الإحصاء الأخير للسكان عام 2008 فإن 85% من السكان يتمركزون في مناطق الحضرية ما نسبته 41% من إجمالي المساحة للولاية.

وتتدرج المناطق ذات الكثافة السكانية في مقر الولاية وبعض البلديات الكبرى مثل قصر البخاري، البرواقية، بني سليمان، تابلط بمعدل 200 ن/كلم² والتي لا تتعد مساحتها 5.12% من إجمالي مساحة الولاية، وتعتبر هذه البلديات أكثر ازدهاما بالسكان مقارنة

¹ -الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2008.

² -محافظة الغابات لولاية المدية، 2018، موقع الرسمي لولاية المدية www.wilayamedea.dz

بنظيراتها التي تزيد على 50 بلدية أخرى، وهذا لما تتوفر عليه من بنى تحتية وقاعدية ومرافق عمومية تستقطب السكان إليها كالمستشفيات وشبكة الطرق ومناصب العمل وغيرها من العوامل المستقطبة للسكان.

وتتراوح نسبة التركز السكاني في باقي البلديات ما بين 50 الى 170 ن/كلم² إذ نجد أن 15% من السكان الولاية يتمركزون في مساحة تتعدى 59% من مساحة الولاية، وهذا يعود إلى صعوبة التأقلم مع الظروف الطبيعية والجغرافية لهذه المناطق من طرف الساكنة، فأغلب هذه المناطق تعاني من تهيش وغياب للمشاريع الاستقطاب السكاني خاصة البلديات الحدودية¹.

ويعود سبب هذا التوافد على مناطق سكانية معينة دون غيرها إلى ظروف تاريخية وأخرى أمنية متعلقة بالمرحلة السابقة التي عاشتها الولاية من تهجير للسكان من مناطقهم الريفية والفلاحية التي أجبرتهم على مغادرتها وترك ممتلكاتهم، ما أثر على إخلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي فالاستقرار داخل المناطق الحضرية أدى إلى بروز أزمات اجتماعية متفاقمة على غرار أزومات السكن والبطالة، ومشاكل التمدرس وغيرها، وعليه وجب إعادة النظر في التوزيع السكاني على المناطق الريفية وتوسيع المجال السكاني والعمراني واستقطاب السكان نحو العودة الى أراضيهم، وهذا التوجه جسده مختلف البرامج والسياسات التنموية التي نذكر منها سياسة البناء الريفي.

يتوزع معظم سكان ولاية المدية على المناطق الريفية عبر 64 بلدية بنسبة تفوق 70% وتنقسم الى ثلاث مناطق كبرى:

✓ المنطقة الـ C

✓ جبلية وتضم 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93000 هكتار.

¹ -الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نشرة رقم 39 سنة 2009

✓ منطقة السهول الداخلية التي تضم 18 بلدية بمساحة فلاحية تقدر بـ 101.137 هكتار.

✓ المنطقة الفلاحية الرعوية تضم 21 بلدية بمساحة تقدر 144 هكتار.

أثر هذا التوزيع السكاني على نسبة التواجد السكاني في المناطق الحضرية على عكس المناطق الريفية التي عرفت تراجعاً كبيراً خاصة في العقدين الأخيرين (بداية منتصف التسعينات إلى 2015)،

الجدول رقم 4-1: يوضح نسبة تطور سكان الريف في الولاية من 1977 إلى غاية

2008

السنوات	سكان الريف	النسبة
1977	344297	72.3
1987	407766	62.4
1998	483276	60.2
2008	398323	48.58

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاء سنوات 1977/1987/1998/2008

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة سكان الريف شهدت تراجعاً فبعد أن كان 72.3% من سكان الولاية يعيشون في المناطق الريفية تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 48% سنة 2008 وهذا مؤشر يدل على تأثير المناطق الحضرية على استقطاب السكان، إن هذا الاختلاف في التطور والتراجع كان نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى ارتفاع نسبة التحضر، فالحصول على فرص العمل أو توفير المرافق الصحية والمدرسية كان محصوراً داخل المناطق الحضرية على عكس المناطق الريفية التي كانت تعاني من عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية ساهمت في زيادة الهجرة الريفية داخل وخارج الولاية، حيث كانت تشعر باحتقار وإهمال السلطات لها.

فالكثير من البلديات التي كانت ذات طابع ريفي تحولت حسب الإحصاء السكاني الأخير إلى بلديات شبه حضرية أو حضرية بفعل البرامج التنموية والمرافق التي كانت متركزة في المناطق الحضرية دون غيرها من المناطق الريفية التي كانت تعاني من منظاهر التخلف في كل المجالات، لكن مع بروز بعض البرامج التنموية ذات الطابع الريفي انعكست بشكل ايجابي على تحسن ظروف المعيشة في هذه البلديات.

المطلب الثاني: البنية التحتية والإمكانيات الاقتصادية لولاية المدية .

تبرز البنية التحتية والاقتصادية كأداة ضرورية لتجسيد مختلف البرامج التنموية في ولاية المدية والتي تتمثل فيما يلي؛

1. شبكات الطرق والكهرباء والماء :

تعتبر شبكة الطرق بأنواعها الوطنية والولائية والبلدية حلقة بارزة في دعم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين مختلف مناطق الولاية، فيمر على الولاية الطريق الوطني رقم 1 السيار شمال / جنوب، إضافة إلى طريق شرق / غرب رقم 18، إضافة إلى محاور وطنية أخرى تمتد على 671 كلم، كما تحتوي الولاية على 35 محورا رئيسيا من الطرق الولائية تمتد على 875 كلم، كما يصل خطوط الطرق البلدية إلى 2448 كلم، و تم شق وتعبيد بعض الطرق الفرعية لمختلف البلديات قصد الوصول إلى الفلاحين، كما أن الولاية وفي إطار برنامج الهضاب العليا استفادت من ميزانية معتبرة لشق وتعبيد الطرقات الريفية، فتح 250 كلم مسالك فلاحية شملت 32 بلدية بداية من عام 2007 إذ يعدّ الانجاز دعامة إستراتيجية في ميدان تهيئة الإقليم وعصرنة شبكة الطرق، وذلك بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية وترقية التبادل التجاري.

إذ يعد مشروع الربط بالسكة الحديدية بين الشمال والجنوب ذات أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية وزيادة حجم المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب، فالإمكانيات الحالية لشبكة الطرق غير كافية مقارنة بموقع الولاية الذي يتوسط بين شمال و جنوب وغرب وشرق¹.

2. الموارد المائية:

يعد قطاع الموارد المائية أحد القطاعات الحيوية في دفع المستقرات السكنية والاقتصادية على الاستمرار، فالاهتمام بهذا المورد كان له مكانة في سياسة التنمية المحلية بحكم الطبيعة التضاريسية لولاية المدية، فقد تم انجاز ما بين سنوات 2010 و 2014 ثمانية 8 محطات ضخ وإعادة تأهيل 3 محطات وانجاز 40 خزاناً بقدرة استيعاب تجاوزت 24550م³، وتم انجاز 10 سدود في إطار مشروع الحزام الأخضر إضافة إلى غرس 1360 هكتار من الزيتون و 400 هكتار غراس رعوي، كما تم توزيع 107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار شمل أكثر من 15 بلدية، كما تم فتح 250 كلم مسالك فلاحية شملت 32 بلدية².

3. قطاع الفلاحة:

تعد الفلاحة النشاط الرئيسي للمنطقة بفضل وفرة الأراضي الخصبة وملائمة الظروف المناخية التي تعد حافزا قويا على إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة خاصة تربية المواشي والدواجن. تتوزع المساحة الزراعية على الآتي:

زراعة الحبوب تتربع على 120.000 هكتار بنسبة 35 من المساحة الصالحة للزراعة بمتوسط إنتاجي قدره 1900000 مليون قنطار.

الأشجار المثمرة تمثل 20.000 هكتار بمعدل إنتاجي يفوق 450.000 قنطار سنويا.

¹-الموقع الرسمي لولاية المدية، تاريخ الزيارة 2018/06/20، نقلا عن: www.wilayamedea.dz

²-www.wilayamedea.dz 21/3/2019

زراعة الكروم تتربع على مساحة قدرها 7.300 هكتار بمعدل إنتاجي يصل إلى 250.000 قنطار ويتمركز في العمارية، بن شكاو، البرواقية، وامري.

الجافة والبقوليات والأعلاف: تقدر المساحة الإجمالية لزراعة البقول الجافة ب 2400 هكتار، بمعدل انتاج 21400 قنطار، وترتكز أساسا في المنطقة الوسطى الشرقية من الولاية.

زراعة الخضروات تمثل مساحتها الإجمالية حوالي 8800 هكتار، وتتمثل أهم هذه الخضروات في البطاطا، البصل، الثوم، الجلبانة، الفول، والبطيخ وغيرها. وتشتهر المنطقة الشمالية الشرقية بزراعة مختلف الخضروات كما تتواجد بالمنطقة الشمالية الغربية بعض الخضروات خاصة الجلبانة ويقدر معدل إنتاج هذه الخضروات بأنواعها ب 1450000 قنطار، والبطاطا: 600000 قنطارا، البصل 140000 ق، الجلبانة 37000 ق، والثوم: 27000 قنطار سنة 2014.

الزيتون: يعتبر من أهم الشعب المتواجدة تقدر المساحة الإجمالية المخصصة 8154 هكتار، وترتكز زراعته في المناطق الشمالية الجبلية وبعض المناطق الجنوبية الغربية للولاية، وتعتبر تابلاط القطب الأكبر من حيث انتاج الزيتون ويقدر معدل إنتاج الزيتون بنوعيه حوالي: **45000 قنطار**.

الإنتاج الحيواني: تتميز ولاية المدية بطابعها الرعوي حيث تنصدر تربية الأبقار الحلوب ب 21.300 رأس، والأغنام 950.000 رأس بمتوسط إنتاج اللحوم ب 4.500 طن سنويا.

الحليب: تتمركز الدوائر المشكلة لخط إنتاج الحليب في المنطقة الشمالية أين يوجد أكبر عدد من الأبقار كدوائر: المدية، وزرة، تابلاط، بني سليمان، القلب الكبير، البرواقية، سيدي نعمان، العمارية¹.

¹ -مقابلة مع مدير المصالح الفلاحية لولاية المدية عن مديرية المصالح الفلاحية، بتاريخ 2018/11/01 صباحا.

كما تتميز ولاية المدية بطابعها الرعوي حيث تتصدر تربية الأبقار الحلوب بـ 21.300 رأس، والأغنام 950.000 رأس بمتوسط إنتاج اللحوم بـ 4.500 طن سنة 2014. تتمركز الدوائر المشكلة لخط إنتاج الحليب في المنطقة الشمالية أين يوجد أكبر عدد من الأبقار كدوائر: المدية، وزرة، تابلاط، بني سليمان، القلب الكبير، البرواقية، سيدي نعمان، العمارية، ومن خلال ما ذكرت يمكن لها أن تحتل مراتب أولى على الصعيد الوطني في المنتجات الحيوانية والزراعية، وهي بذلك ولاية فلاحية.

المطلب الثالث: آليات دعم التنمية المحلية في ولاية المدية

لقد أعطت المخططات التنموية على المستوى المحلي أهمية لتشجيع النشاطات الفلاحية والريفية في ولاية المدية من خلال مختلف الآليات والبرامج الهادفة لاستغلال المقدرات الطبيعية في دعم الانتاج الفلاحي.

مشروع اقتناء 50 جرار ذو سلاسل: استقادت ولاية المدية بغلاف مالي في هذا الإطار قدره 6000000000 دج، لاقتناء 50 جرارا ذو سلاسل في إطار اعادة تهيئة شعبة الكروم، تم توزيع 29 جرار، حيث قيمة مبلغ الدعم المستهلك هو 30526372.95 دج. انجاز مشروع تطوير زراعة الزيتون: شمل هذا المشروع 03 ثلاث دوائر هي؛ تابلاط، والعزيزية، وامري، تتمثل في 05 خمس بلديات وهي؛ تابلاط مزغنة، والعزيزية، مغراوة وحربيل، القيمة المالية لهذا المشروع قدرت بـ 100210000 دج وقيمة مبلغ الدعم المستهلك قدر بـ 67313949.76 دج سنة 2014.

شرعت ولاية المدية وفي إطار التنمية الريفية، في خلق 11 مشروعا ريفيا ممونا من طرف صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب، والتي مست 11 منطقة عبر 11 بلدية تابعة لأربعة دوائر هي؛ الشهبونية، عزيز، عين بوسيف وشلالة العداورة قامت بانجازه المحافظة السامية للتطوير السهوب¹.

¹ - 12/4/2019 www.wilayamedea.dz

1. المرافقة التقنية:

تم صرف ما يقارب 300 مليار سنتيم من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 تمثلت في مرافقة الفلاحين ماليا وتم وضع حيز التنفيذ برنامج تكويني لصالح الفلاحين ومؤطري القطاع. وابتداء من سنة 2008 تحوّل هذا الدعم المالي المفتوح باستحداث عدة أنواع من القروض دون فوائد لتمويل مشاريع الفلاحين وكذلك متعاملي قطاع الفلاحة، خاصة مع أهمية القطاع في الولاية حيث نجد له أهمية استراتيجية حيث 90% أراضي فلاحية، و ذو أهمية اقتصادية حيث معدل قيمة المنتج الفلاحي السنوي 3500 مليار سنتيم، وكذا أهمية اجتماعية أكثر من 60% من اليد العاملة أي ما يقارب 90000 عاملا منذ سنة 2009، دخل برنامج تكثيف القدرات البشرية حيز التنفيذ من أجل التكفل بالتأطير التقني، و في إطار التكوين والإرشاد الفلاحي ثم تنظيم 10 معارض مختلفة النشاطات و 04 صالونات، إضافة لذلك نجد 06 صالونات قافلتين تحسيسيتين، و 28 يوم دراسي وملتقيات، بمشاركة 1162 منظم سنة 2014.

لقد ساعدت المرافقة التقنية والميدانية للفلاحين من ادماجهم في مختلف التكوينات والبرامج الفلاحية خاصة ما تعلق بالتمويل الفلاحي والطرق الحديثة في الزراعة والإنتاج باعتماد وسائل متطورة، لكن مع المستوى الثقافي والاجتماعي لغالبية الفلاحين وجدت المصالح الفلاحية صعوبة في تحقيق أهداف هذه الملتقيات والندوات.

الجدول رقم 4-2 : يبين المرافقة التقنية للفلاحين خلال المرحلة 2009-2014

المواسم	الأيام التحسيسية			الأيام التبيينية			الزيارات الميدانية		
	العدد	الفلاحين	الإطارات	العدد	الفلاحين	الاطارات	العدد	الفلاحين	الاطارات
2009 - 2010	337	4220	300	120	1277	73	3790	3580	/
2010	230	1495	71	110	213	360	626	691	/

المواسم	الأيام التحسيسية	الأيام التبينية	الزيارات الميدانية						
-									
2011									
2011	312	2927	225	48	449	212	725	3317	121
-									
2012									
2012	610	6531	455	44	610	90	1962	3924	86
-									
2013									
2013	423	6837	400	15	165	22	654	2159	77
-									
2014									
2014	425	4569	367	20	208	30	1691	4757	261
-									
2015									
2015	890	6098	706	54	443	113	2903	9709	1025
-									
2016									

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، ديسمبر 2017 التقرير السنوي لتقييم تطور الانتاج النباتي والحيواني،
مقدم من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

2. مشاريع الاستثمار الفلاحي:

شرع العمل في إطار تدعيم الأمن الغذائي الوطني بداية 2008 ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي من خلال الأدوات المرتبطة بما يسمى عقد النجاعة والذي تتعهد كل ولاية من خلاله بتحسين مستوى الإنتاج خلال 05 سنوات بالنسبة للشعب الإستراتيجية القمح، الحليب، اللحوم، زيت الزيتون وفي هذا الإطار جاءت المشاريع الإستثمارية المقدمة

من طرف الشباب على النحو التالي؛ 25 وحدة عبارة عن خدمات فلاحية، 16 وحدة خاصة بتربية الديك الرومي، 12 وحدة تخص الدراسات والتوجيه الفلاحي، في حين توجد 09 وحدات خاصة بتجميع الحليب، و05 وحدات خاصة بالنظافة والتطهير، بالإضافة إلى 05 وحدات خاصة بإنتاج أعلاف الحيوانات، وكذا 4 وحدات تربية السمان، وحدة لتحليل التربة، وحدة لصناعة الكسكس، ووحدة لصيانة العتاد الفلاحي. من بين 79 مشروعا تحقق 49 منها على أرض الواقع اواخر 2017، فالمشاريع التي لم تحقق فكانت نتيجة لتماطل الاجراءات الادارية والمالية التي تسبق تجسيد المشاريع الفلاحية الغير المكتملة ، وقد استفاد أصحاب المشاريع من العتاد الخاص واللازم لمشاريعهم على برنامج تتمثل في:

الجدول رقم 4-3: عقود النجاعة المتحصل عليها في ولاية المدية 2009 – 2014

الشعب	معدل الإنتاج 2008-2000	أهداف عقد النجاعة 2013	الانجاز (ق)	نسبة التطور (%)
الحبوب (ق)	1 400 000	2 563 000	2 116 237	63
الأعلاف(ق)	800 000	1 300 000	1 957 298	145
البقول الجافة (ق)	12 400	19 800	15 749	27
الخضروات (ق)	597 000	1 119 500	1 258 356	111
البطاطا (ق)	250 000	379 600	587 169	135
الأشجار المثمرة(ق)	660 500	1 252 800	1 004 687	52
الحليب (لتر)	46 000 000	127 497 000	103 720 000 ل	125
اللحوم البيضاء(طن)	4 400	9 655	19 229	337
اللحوم الحمراء (طن)	4 000	11 636	10 987	175
البيض (وحدة)	74 000 000	102 733 000	113 424 000	53
العسل (وحدة)	90	248	165	83

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، 2014

3. الإنتاج الفلاحي:

عرف القطاع الفلاحي في الولاية تطورا ملحوظا خاصة في الفترة الممتدة ما بين عام 2000 و2018 وذلك نظرا للسياسات المحلية المتبعة والتي أعطت آثارا ايجابية على مختلف الشعب الفلاحي، حيث عرفت هذه الشعب تطورا من خلال تطور المساحات المزروعة من سنة لأخرى، إذ كان معدل المساحة المزروعة للحبوب سنة 2000 لغاية سنة 2008 لا يتجاوز 105000 هكتار إلى أن وصل خلال الموسم الفلاحي 2015 لأكثر من 120400 هكتار، وفي الموسم 2016 – 2017 وصلت زراعة الحبوب لـ 100780 هكتار.

ما ينطبق على باقي الشعب النباتية التي شهدت قفزة نوعية من حيث المساحة، وكذا الإنتاج لاسيما الأشجار المثمرة والزيتون التي تشهد خلال الآونة الأخيرة عمليات توسيع في المساحة المغروسة بفضل مختلف المشاريع الممولة من طرف الدولة.

ويرجع التطور الكبير في إنتاج الحبوب والخضروات إلى الجهود المبذولة من طرف الفلاحين في توسيع المساحات المزروعة استنادا للمرافقة التقنية والدعم الفلاحي المخصص من طرف السلطات والمتعلق بدعم الأسمدة والمكننة، وكذا دعم وتجنييد الموارد المائية وعتاد السقي التي تعتبر العصب الرئيسي لتوسعة المساحات المزروعة، فقد سجلت زيادة في مساحة السقي التي وصلت إلى 9849 هكتار بعدما كانت لا تتجاوز 5800 هكتار سنة 2000؛ أي زيادة بـ 71% وكذلك تم تسجيل ارتفاع محسوس في الأشجار المثمرة التي كانت في سنة 2000 تقدر بـ 16500 هكتار لتصل إلى 30747 هكتار بارتفاع فاق 85.8% ومع هذا تبقى امكانيات

الولاية بما تزخر به من ثروات فلاحية وحيوانية هائلة، قادرة على تسجيل معدلات كبيرة فيما يخص رفع نسبة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية¹.

الجدول رقم 4-4: معدل تطور الإنتاج الفلاحي لولاية المدية / الوحدة:قنطار

المنتوج	معدل 2008-2000	معدل 2014-2009	نسبة التطور %
المحاصيل الكبرى	1.400.000	3.339.000	38+
الأشجار المثمرة	660.500	960.000	31+
اللحوم البيضاء	44.000	195.000	74+
اللحوم الحمراء	40.000	109.500	63+
الخضروات	597.000	1.065.000	44+

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، 2017

أدى هذا التزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي إلى توسع عدد المستثمرات الفلاحية بنسبة 85 بالمائة أراضي تابعة للقطاع الخاص وارتفع جم المستثمرات إلى 37930 مستثمرة فلاحية.

الجدول رقم 4-5 : توزيع المستثمرات الفلاحية لولاية المدية

المستثمرات الفلاحية	مزرعة نموذجية	الامتياز	مجموعة فلاحية فردية	مجموعة فلاحية جماعية	الخواص
عددتها	7	2455	273	464	34731

المصدر: المصالح الفلاحية المدية، الطابع القانوني للأراضي الفلاحية

منذ الانطلاق في عمليات التطهير العقاري المنتهج منذ 2010 عرفت المشاريع الاستثمارية ديناميكية جديدة عن طريق برامج الدعم الفلاحي، فمن جملة العمليات الاستثمارية التي تمّ بعثها نذكر:

✓ الاستثمار في تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية.

¹ http://www.eldjazairdjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=8033

- ✓ الاستعمال الأنجع للفضاءات بتكثيف المنتج وإتباع المسار التقني.
- ✓ تحديث و تجهيز المستثمرات الفلاحية بالعتاد العصري.
- ✓ الاستثمار في تجهيز الري المقتصد للمياه.
- ✓ الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول: أين تم إنجاز 10 سدود، 50 كلم إسطبلات، غرس 1360 هكتار زيتون (تم منحها في إطار الامتياز الفلاحي)، و400 هكتار غراسة رعوية
- ✓ غراسة 1000 هكتار: تم توزيع 107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار، مس 15 بلدية: المدية، تمزقيدة، ذراع السمار، شلالة العذاورة، سي المحبوب، بوعيشون، أولاد بوعشرة، البرواقية، أولاد زايد، السواقي، جواب، سيدي زيان، سيدي زهار، سيدي نعمان و وامري.
- ✓ التحسين العقاري على 10.000 هكتار: 55 بلدية معنية.
- ✓ فتح 250 كلم مسالك فلاحية: 32 بلدية معنية.
- ✓ توسيع المساحات الفلاحية¹.
- حققت السياسات الداعمة للفلاحين والمستثمرين دورا في زيادة حجم المستثمرات الفلاحية الخاصة التي تعتمد على القدرات الفردية للفلاحين والإمكانات الموفرة خاصة في الجانب القانوني والمؤسساتي.

المطلب الرابع: البناء الريفي في ولاية المدية

في إطار تحسين ظروف العيش لسكان الريف يعتبر السكن الريفي حتمية لضمان استقرار السكان الريفيين وديمومة نشاطاتهم الفلاحية، اهتمت الولاية انطلاقا من موسم 1999 إلى يومنا هذا بالمشاريع المتعلقة بضمان استمرارية وعودة الفلاحيين إلى ممارسة

¹ - مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

نشاطاتهم الزراعية والرعية خاصة بعد الهجرة الريفية التي عرفتتها الولاية في مرحلة التسعينات والجدول التالي يوضح عدد المشاريع المسجلة والمنجزة في هذا الإطار:

الجدول رقم 4-6: السكنات الريفية المنجزة والمسجلة في ولاية المدية ما بين 1999-

2018

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009	2018
المشاريع المسجلة	9040	10640	11640	12140	12740	13560	21560	25260	15902	16402	30000
المشاريع المنجزة	8543	8825	9440	10262	10709	10098	11276	15846	9023	11117	-

Source : Ministère de l'habitat et de l'urbanisme

حسب تصريحات مسؤولي الولاية فقد عرف الطلب المحلي على السكن الريفي ارتفاعا خاصة مع بداية 2015 باعتبار أن ولاية المدية ذات طابع فلاحي وريفي بنسبة تفوق 70%، والمواطنون الذين كانوا يقطنون بالمدن عادوا إلى الريف لإمكانية استفادتهم من السكن الريفي بفضل بعض التسهيلات القانونية والإدارية، إضافة إلى توفر شبكات الكهرباء التي وصلت إلى 94% سنة 2018 بعدما كانت لا تتعدى 40% سنة 2000، أما شبكة الغاز التي كانت لا تتعدى 20% سنة 2000 وصلت مع نهاية 2018 إلى 90%¹، والتوجه نحو توفير مختلف الخدمات والمرافق ينطلق من السياسة التنموية المنتهجة القائمة على تحسين ظروف السكان في الأرياف وتوفير البيئة المناسبة لعودتهم إلى الاهتمام بالنشاطات الريفية الممثلة في تربية النحل، وتربية الأبقار، وغرس الأشجار المثمرة.

وفي هذا الصدد استفادت ولاية المدية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2018 من 49300 إعانة مالية في إطار البناء الريفي موزعة على 64 بلدية، وفي سنة

¹ - مديرية الطاقة لولاية المدية ماي 2018، التقرير السنوي المقدم الى المجلس الشعبي الولائي لولاية المدية .

2018 وحدها استفادت الولاية من حصة سكنية ريفية مقدرة بـ3000 إعانة مالية، لكن مقارنة مع حجم الطلبات المقدمة من طرف المقيمين في الأرياف أو المقيمين في المناطق الحضرية الراغبين في الاستفادة من هذه الصيغة السكنية، تعتبر غير كافية خاصة وأن أغلب بلديات الولاية هي ذات طابع فلاحي تمتاز بوجود محيط ريفي واسع ومنتشر عبر كافة بلديات الولاية.

حسب رئيسة مصلحة السكن الريفي لدى مديرية السكن والعمران لولاية المدية؛ صيغة البناء الريفي من أكثر الصيغ السكنية طلبا في السنوات الأخيرة مقارنة بمطلع الالفية فقد سجلت مصلحة السكن الريفي تزايد في حجم الطلبات المقدمة لدى المصالح البلدية ما يؤدي إلى وقوع عجز في تلبية احتياجات طالبي السكن الريفي المتزايد، مما يؤدي الى تحويل الملفات نحو السكنات الاجتماعية الحضرية التي تكلف أضعاف قيمة البناء الريفي¹.

وفي محاولة لتخطي معوقات تجسيد الصيغة السكنية الريفية نتيجة للعراقيل العقارية والإدارية فإن الإجراءات الوزارية الجديدة والتي تنص على توفير تجزئات ريفية من طرف السلطات المحلية لإنشاء مجمعات سكنية ريفية تشمل المستفيدين من إعانات مالية و لا يتوفرون على أوعية عقارية خاصة بدات السلطات المحلية لولاية المدية في تحديد الاوعية العقارية المناسبة لتجسيد هذ المشاريع السكنية .

لقد ساهم البناء الريفي في تثبيت السكان وإعادتهم إلى مناطقهم الريفية مما أدى إلى التقليل من النزوح الريفي نحو المدن، لكن تبقى وتيرة التنمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بطيئة على الرغم من النتائج المحققة في الميدان الفلاحي، وذلك أن دعم السكان بالمراكز الصحية والتعليمية وكذا توفير النقل المدرسي والجماعي وتوفير الشبكات العامة يبقى ضعيفا مقارنة بحجم السكان وعدد القرى والمداشر والمطالب المتزايدة في تمكينهم من صيغة البناء الريفي.

¹ - مقابلة مع رئيسة مصلحة السكن الريفي لولاية المدية، بتاريخ 2018/11/15، صباحا.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل المعلومات

سيتم توضيح المنهج الدراسي المتبع والأدوات المستخدمة في المعالجة الإحصائية للبيانات، وكذا خطوات تطوير أداة الدراسة، بالإضافة إلى عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة.

المطلب الأول: منهج الدراسة وأدوات جمع المعلومات

تتفق أغلب الكتابات الخاصة بمنهج البحث الاجتماعي والسياسي على أن طبيعة المشكلة الدراسية وأهدافها هي من تلزم الباحث إتباع مناهج وأدوات معينة تقربه من تفسير مشكلة البحث، فتحديد المنهج المتبع يعتبر خطوة أساسية وهامة لأن أساس أي دراسة علمية هو اختيار المنهج الذي تتم من خلاله المعالجة الميدانية للمشكلة البحثية. فالمنهج هو إستراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي يستفيد بها الباحث في تحقيق أهداف البحث العلمي¹. وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وبمعنى آخر هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه².

1. منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة:

من أجل معرفة دور سياسة البناء الريفي في تحقيق وتجسيد متطلبات التنمية الريفية والمحلية من خلال الآراء المستجوبة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو يعتبر طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير

¹-على عبد الرزاق جلي و آخرون، **مناهج البحث الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص8.

²-عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1963، ص5.

وتحليل المعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، فالمنهج الوصفي يعبر على الظاهرة ويوصفها وصفا حقيقيا سواء كميا أو كيفيا¹.

2-مجالات الدراسة:

يتفق الكثير من الباحثين في الدراسات الاجتماعية على أن هناك ثلاث مجالات رئيسية للدراسات الاجتماعية وهي: المجال المكاني أو الجغرافي، المجال البشري والمجال الزمني، ونحددها في الآتي؛

أ. **المجال المكاني:** فهو يعني تحديد المنطقة أو البيئة التي تجري فيها الدراسة أو البحث، ويعود اختيار الباحث لمجتمع بحثه على طبيعة المشكلة موضوع الدراسة وعلى ضبط المفاهيم المؤشرات والمفاهيم التي يتم الاعتماد عليها في التعريفات الإجرائية². وقد وقع اختيارنا على بعض بلديات ولاية المدية -العمارية، اولاد ابراهيم، بعطة، سيدي نعمان، العيساوية- لإجراء الدراسة الميدانية لهذا الموضوع؛ حيث يرجع السبب الرئيسي لهذا الاختيار المكاني الخصوصيات الطبيعية والبشرية التي تمتاز بها هذه البلديات لاعتبارها ريفية جبلية يتمركز أغلب سكانها في المناطق الريفية ويمارسون مختلف النشاطات الفلاحية والرعوية. إضافة إلى التطور العمراني في هذه المناطق الريفية وإلى جانب الاعتبارات المذكورة فقد كانت هناك العديد من الدوافع لاختيار هذه البلديات كدراسة ميدانية للباحث أبرزها:

- قرب الباحث من المجال المكاني المحدد لتسهيل عملية النزول المستمر للميدان لجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالدراسة.

¹ - عمار بوحوش ومحمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص129.

² - سعيد ناصف، **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها**، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص38.

- التوافق الشكلي بين المعطيات النظرية والإشكالية مع سمات وطبيعة المجال المحدد.

3. مجتمع البحث:

هو كل المفردات التي يهتم الباحث بدراستها سواء كانت بشرية أو مادية بشرط اشتراكها في مجموعة من الخصائص، وتتحدد حسب طبيعة وأغراض البحث، بهدف تعميم النتائج عليها¹. أو باختصار هو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث والتقصي².

الجدول رقم 4-7: يوضح الإحصائيات الخاصة بتوزيع استمارات الاستبيان

عدد المستجوبين المستفيدين من البناء الريفي	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات السليمة والقابلة للتحليل الإحصائي
المجموع	134	129	126

المصدر : من إعداد الباحث

وزعت العينة المتكونة من 126 مستجوبا بين الذكور منهم والإناث كما هو مبين في الجدول أدناه؛

الجدول رقم 4-8: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس		
انثى	00	%00
ذكر	126	%100

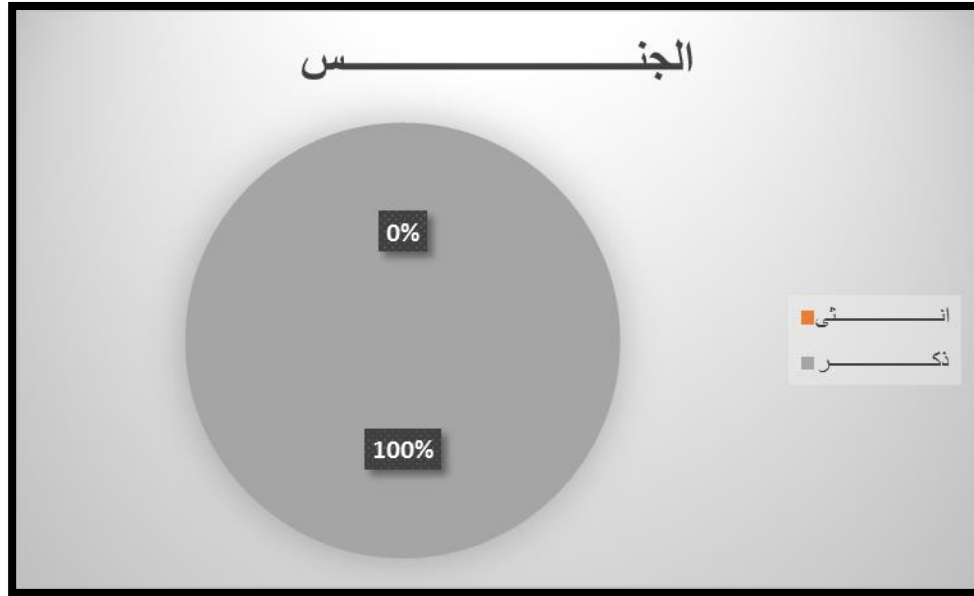
¹ - سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص220.

² مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، الجزائر: دار القصة، 2004، ص298.

المجموع	126	%100
---------	-----	------

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم(01): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 126 ذكر ما نسبته 100%، اما الاناث فقد بلغ عددهن 0 اي مانسبته 0%. وهذا ما يوحي بأن المستفيدين من صيغة البناء الريفي كلهم رجال، وهذا ما يعكس الطبيعة الاجتماعية لارياف ولاية المدية والتي تتراجع فيها المبادرات النسوية في تحمل المسؤوليات خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

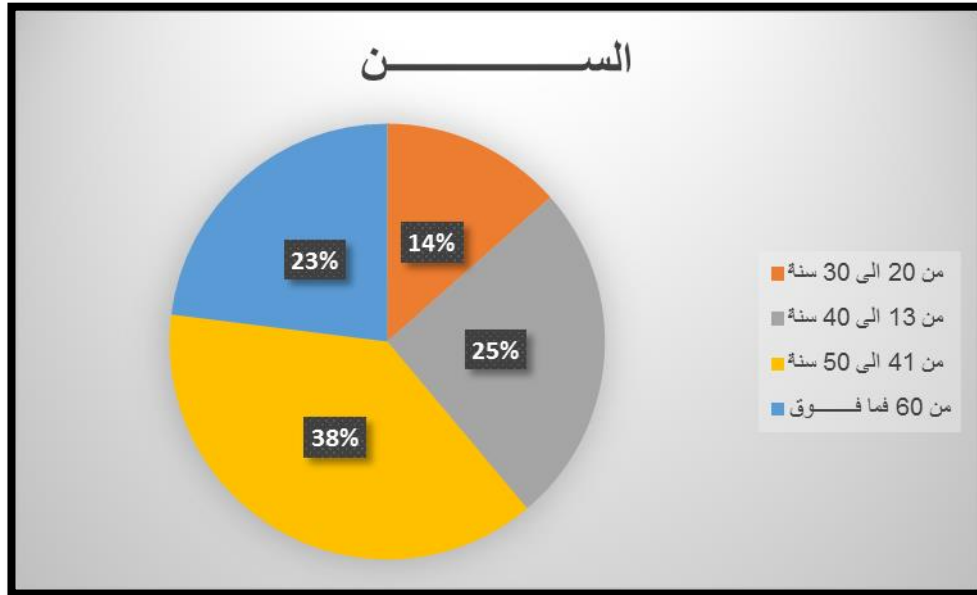
الجدول رقم 4-9: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن		
من 20 الى 30 سنة	17	%14
من 31 الى 40 سنة	32	%25
من 41 الى 50 سنة	48	%38
من 60 فما فوق	29	%23

المجموع	126	%100
---------	-----	------

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (02): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب السن



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر الى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم 126 فردا نلاحظ أن 17 فرد يمثلون فئة (20 الى 30 سنة) بنسبة بلغت 14%، أما من تتراوح أعمارهم من (31 سنة الى 40 سنة) فقد بلغ عددهم 32 فردا بنسبة قدرت بـ 25%، أما فئة (41-50 سنة) فقد بلغ عددهم 48 فردا بنسبة قدرت بـ 38% .

أما الفئة الثالثة والتي تخص ما فوق 60 سنة فهي تمثل 23%. مما يلاحظ ان الفئة العمرية الثالثة هي الأكثر طلبت لصيغة البناء الريفي في ولاية المدية نظرا لتوفر عامل الاستقرار داخل المناطق الريفية فهذه الفئة كانت قد عانت من ويلات العشرية السوداء ،كما تجد ان فئة الشباب الأقل طلبا لهذه الصيغة السكنية وهذا لارتباطهم بالتعليم الجامعي والخدمة العسكرية ورحلة البحث عن عمل في غير مجالات الرعي والزراعة والحرف التقليدية، أما الفئة العمرية الثانية فهي تضم الشباب العائدين الارياف والذين في طور بناء

أسر وغالبيتهم يعيشون مع عائلاتهم في شكل سكنات مترابطة ومتلاصقة وهذا يعود النمط العمراني الذي يحبزه سكان الأرياف.

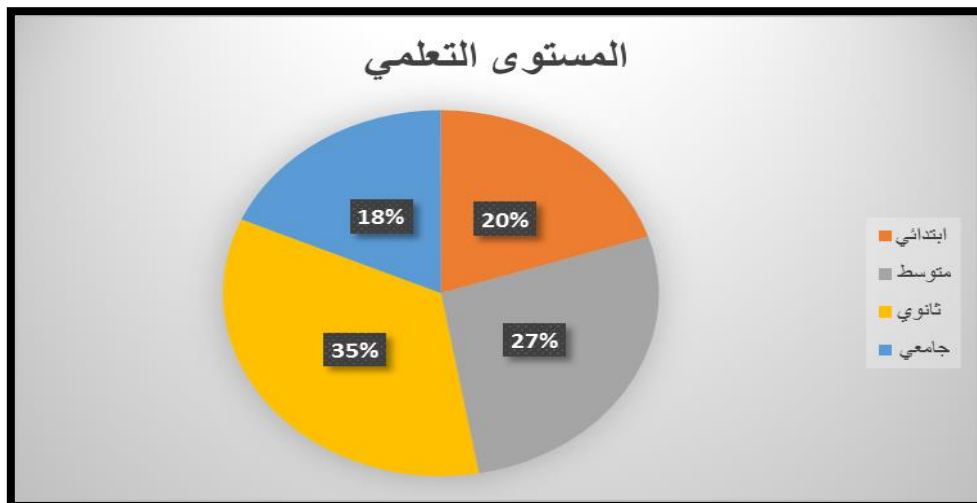
اما الفئة العمرية الاخيرة فإنها استقرت في مكانها حتى دون السكن المدعم من الدولة، لكن طلبها لهذا الأخير أصبح ضرورة بعد توسع الأسرة، وزيادة المسؤوليات وعدم قدرتها على بناء مسكن لائق لوحدها دون مساعدة الدولة، وتضم حتى تلك التي تقاعدت عن العمل (من وظيف عمومي أو غيره) وأضحت أكثر ارتباطا بأرضها وأحرفها وتعمل على استقرار أسرتها كاملة.

الجدول رقم 4-10: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		
ابتدائي	25	20%
متوسط	34	27%
ثانوي	43	35%
جامعي	23	18%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (03): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 35% من أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي ثانوي فيما يمثل التعليم المتوسط مانسبته 27%، أما نسبة التعليم الجامعي تمثل 18 %، فيما وصلت نسبة التعليم الابتدائي الى 20%.

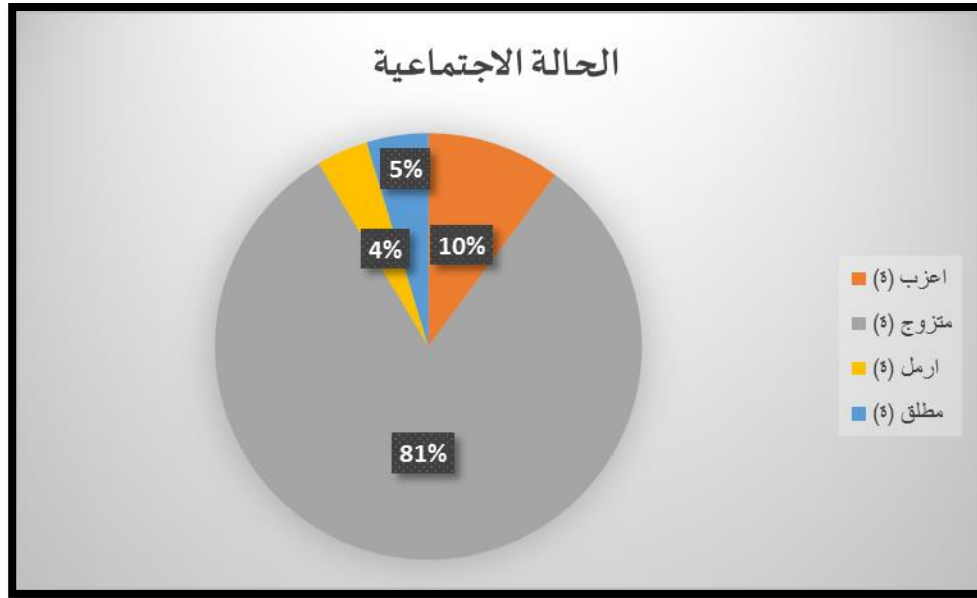
كما ان مستوى التعليم لدى أفراد العينة المستفيدين من البناء الريفي متوسط فنجد ان 77 فرد تلقوا تعليم ثانوي ومتوسط فالوصول الى هذه المرحلة التعليمية في الارياف نظرا للوضع الاجتماعي والامني الذي كان سائد يعتبر امر صعب، ومع تطور الحالة الاجتماعية خاصة فئة الشباب الذين اصبحوا يواصلون دراساتهم الجامعية، يحصل على بدائل عن الفلاحة والرعي التي تمثل مصدر دخل اساسي بالنسبة لعائلاتهم، كما ان مستوى التعليم الابتدائي فقد تراجع مقارنة بمراحل سابقا فقد مثل نسبة 20% لدى عينة الدراسة وهو عدد مقابلة مقارنة بالارتفاع الذي شهدته الارياف في مستوى الامية التي اصبحت تتراجع كلما ارتفع منسوب الخدمات التعليمية من وسائل النقل المدرسي وتراجع ثقافة التسرب المدرسي لدى الاطفال في الريف لتوفر الوعي لدى الاولياء بضرورة التعلم.

الجدول رقم 4-11: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		
اعزب (ة)	13	10%
متزوج (ة)	104	81%
ارمل (ة)	05	4%
مطلق (ة)	06	5%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (04): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 104 مستجوبا متزوجا بنسبة مئوية قدرت بـ 81%، في حين بلغ عدد الافراد غير متزوجين نسبة مئوية بلغت 10%، أما عدد المطلقين فقد وصلت الى 5% من بين المستفيدين من البناء الريفي. ونستنتج ان غالبية أفراد العينة من ارباب الأسرة والعائلات وتمثل العزوبية نسبة قليلة مقارنة بالمناطق الحضرية التي ترتفع فيها نسبة العزوبية والطلاق.

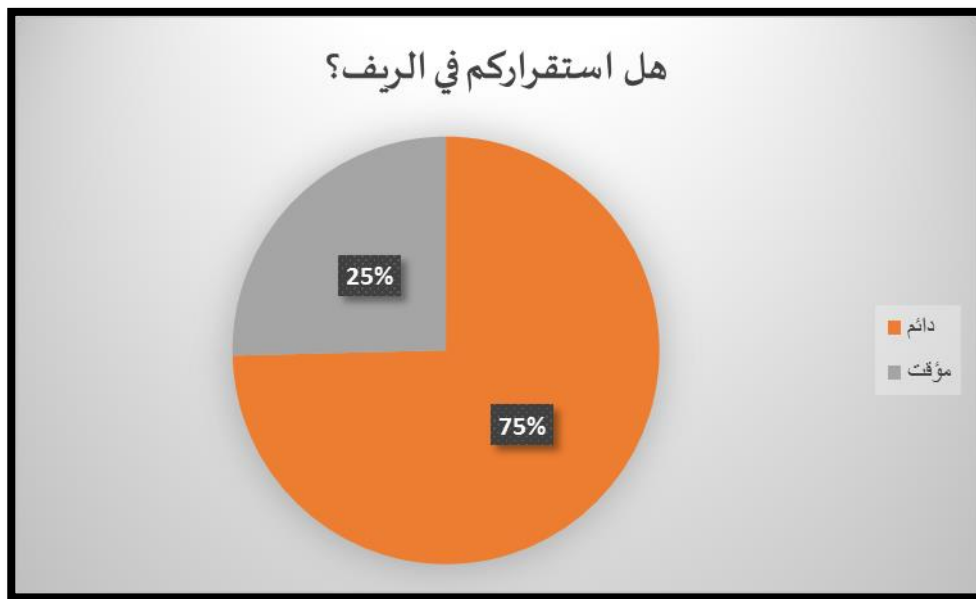
المطلب الثاني: استجابات افراد العينة للاسئلة المتعلقة بطبيعة الاجراءات القانونية والمالية لصيغة البناء الريفي.

الجدول رقم 4-12: توزيع أفراد العينة حسب استقرارهم في الريف

هل استقراركم في الريف؟		
دائم	94	75%
مؤقت	32	25%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (05): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب استقرارهم في الريف



المصدر : من إعداد الباحث

تشكل نسبة 75% من العينة المستجوبة عدد الأفراد المقيمون بشكل دائم في المناطق الريفية، اما 25% من أفراد العينة فإقامتهم مؤقتة بمعنى لم يستقروا نتيجة لغياب بعض الضروريات الاساسية للعيش بالرغم من توفر المسكن.

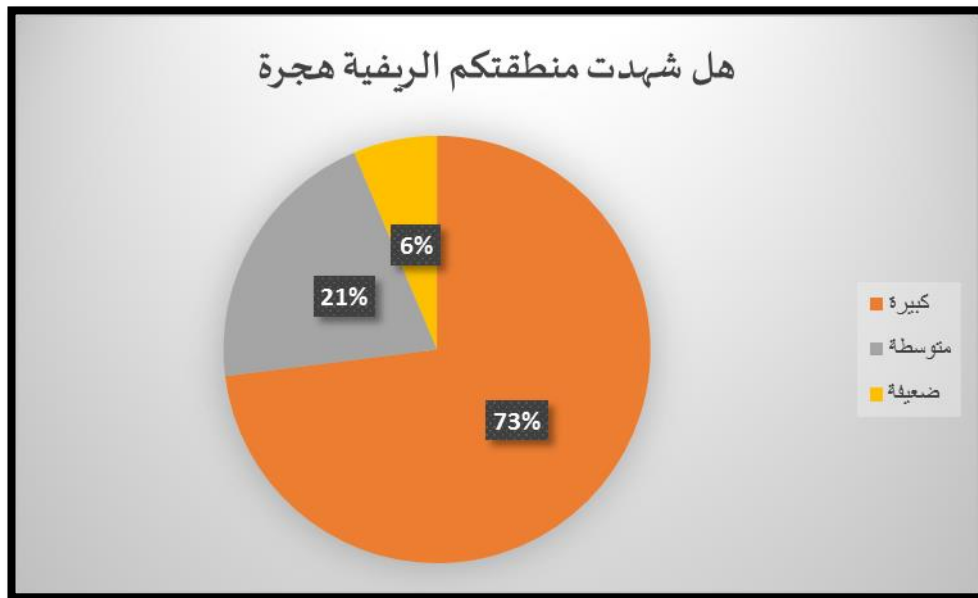
ترتبط الإقامة بالريف بالفئة الكهول والشيوخ والذين يقومون بنشاطات مختلفة تمنعهم من ترك ممتلكاتهم والعيش في الوسط الحضري، فبعضهم لم يغادر الريف حتى أثناء الازمة الامنية وبعضهم من هاجر وعاد مع عودة ملامح الاستقرار في الارياف، اما الشباب فتجده ينتقل للعيش وسط المناطق الحضرية سواء في المدن الكبرى او الداخلية للعمل باجر يومي.

الجدول رقم 4-13: توزيع أفراد العينة حسب وجود هجرة ريفية

هل شهدت منطقتكم هجرة ريفية؟		
كبيرة	92	73%
متوسطة	26	21%
ضعيفة	08	6%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (06): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب وجود هجرة ريفية



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان مانسبته 73% من افراد العينة ترى ان ظاهرة الهجرة الريفية كانت كبيرة خاصة في مرحلة التسعينات ومابعدھا، فيما ترى 21% من عينة الدراسة انها متوسطة اي ان مناطقهم الريفية لم تشهد موجات كبيرة للهجرة الريفية رغم الظروف الغير امنة التي عاشتها، كما نجد 8% ترى انها كانت ضعيفة.

الظاهر ان الهجرة الريفية التي عرفتھا اغلب مناطق الريفية في ولاية المدية كانت كبيرة داخل اقليم الولاية او خارجھا مما ادى الى حالة من الفراغ في المناطق الريفية وضياح العديد من الممتلكات والمنتجات الفلاحية.

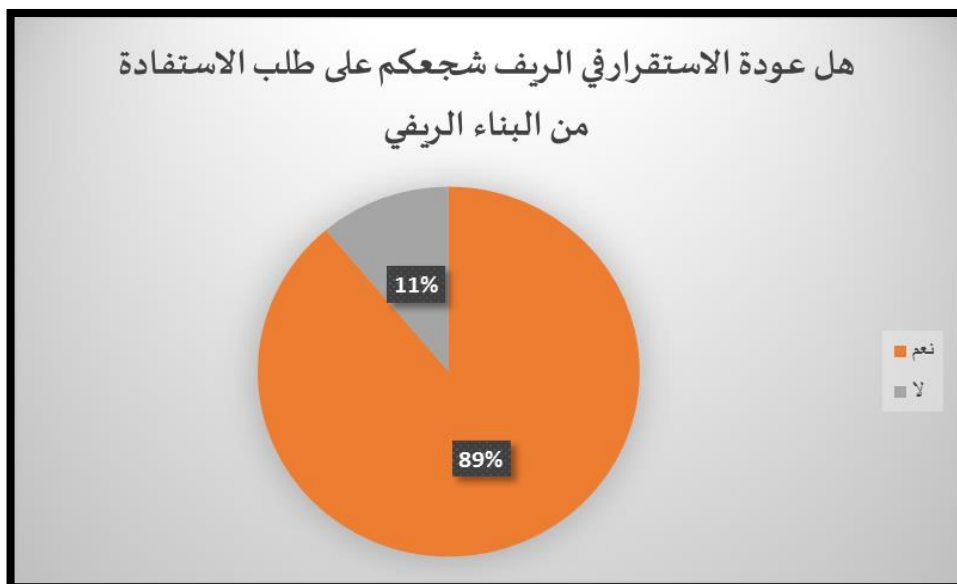
الجدول رقم 4-14: توزيع أفراد العينة حسب حالة الاستقرار في الريف شجعتهم على

طلب الاستفادة من البناء الريفي

هل عودة الاستقرار في الريف شجعتكم على طلب الاستفادة من البناء الريفي		
نعم	112	89%
لا	14	11%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (07): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب حالة الاستقرار في الريف



شجعتهم على طلب الاستفادة من البناء الريفي

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول يرى 89% من المستفيدين من البناء الريفي ان حالة الاستقرار والامن الذي عاد الى الارياف كان احد اهم الاسباب المباشرة للحصول على سكن ريفي، فالحالة الغير مستقرة من الناحية المادية والمعنوية ادت الى ارتفاع نسبة المهاجرين الريفيين لكن مع بداية الالفية تراجعت نسبة الهجرة وبدأت ملامح اعادة التعمير للمناطق الريفية، كما نجد ان 11% من العينة طلبهم للبناء الريفي كان استمرارية لتواجدهم داخل الارياف وارتباطهم المتواصل بنشاطاتهم الفلاحية.

لقد اعطت حالة الامن التي سادت بعد مرحلة التسعينات دافعية لدى الافراد للعودة للعيش داخل المناطق الريفية وممارسة نشاطاتهم الفلاحية والرعية بشكل دائم.

الجدول رقم 4-15: توزيع أفراد العينة حسب عدد الاعانات المالية كافية لتغطية حجم

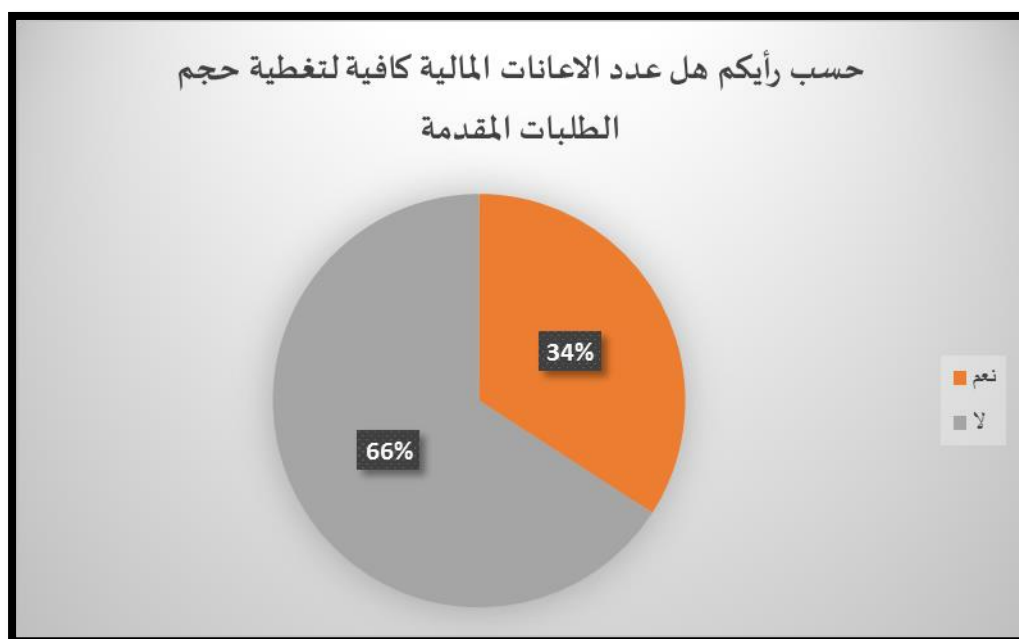
الطلبات المقدمة

حسب رأيكم هل عدد الاعانات المالية كافية لتغطية حجم الطلبات المقدمة		
نعم	43	34%
لا	83	66%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (08): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد الاعانات المالية كافية

لتغطية حجم الطلبات المقدمة



نلاحظ ان 66% من عينة الدراسة ترى ان حجم الاعانات المالية المتوفرة خلال البرامج الخماسية والتنمية لم تكن كافية لتلبية حجم الطلبات المتزايد على هذه الصيغة السكنية خاصة مع مطلع 2005 الى غاية 2014، فالرغبة في العودة الى الريف زادت لدى السكان المهاجرين بعد عوتهم للممارسة نشاطاتهم الفلاحية والرعوية وتوفر بعض عوامل الاستقرار الريفي، فيما يرى 34% من افراد العينة ان عدد الاعانات المقدمة كان كاف لتلبية احتياجاتهم السكنية وتتحصر هذه الفئة في البلديات الريفية التي تستفيد من صيغة سكنية واحدة دون الصيغ الأخرى .

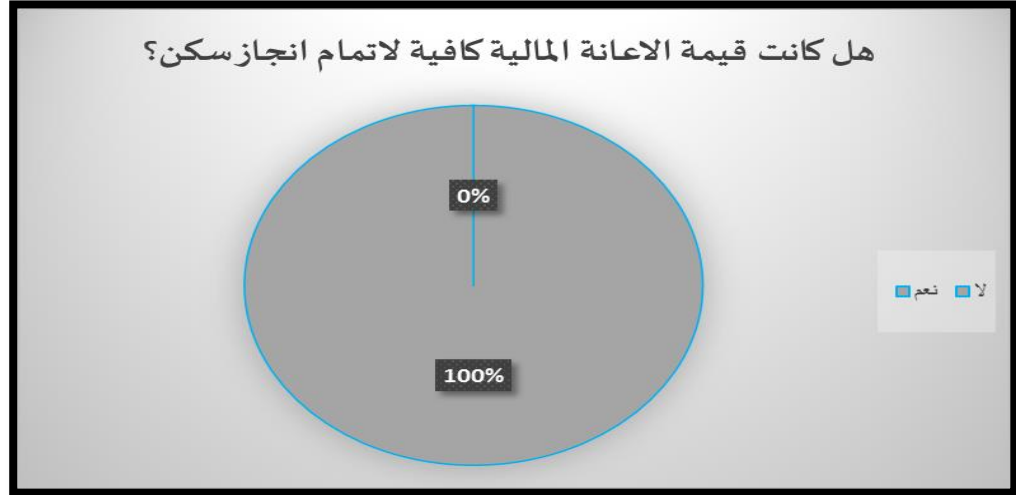
الجدول رقم 4-16: توزيع أفراد العينة حسب قيمة الاعانة المالية كافية لاتمام انجاز

سكن

هل كانت قيمة الاعانة المالية كافية لاتمام انجاز سكن؟		
0%	0	نعم
100%	126	لا
100%	126	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (09): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب قيمة الاعانة المالية كافية لاتمام انجاز سكن



المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال اجابات أفراد العينة على أن 100% من افراد العينة يعتبرون ان قيمة المنحة المقدمة-700000دج- لانجاز سكن ريفي غير كافية وانها لاتغطي التكاليف الحقيقية لانجاز سكن لائق، خاصة في ظل ارتفاع مواد البناء كالاسمنت والحديد وارتفاع تكلفة نقل تلك المواد في المناطق الجبلية الوعرة ،كما ان غالبية المستفيدين من الاعانات المالية من محدودي الدخل ويمارسون نشاطات غير مستقرة لا تضمن لهم توفير الاحتياجات المالية لبناء مسكن وهذا ما ادى الى تخلي بعضهم عن اتمامها فيما اعتمدت بعض المناطق على التكافل الاجتماعي والتضامن فيما بين المستفيدين خاصة في الاعمال الجماعية التي تتطلب مبالغ اضافية.

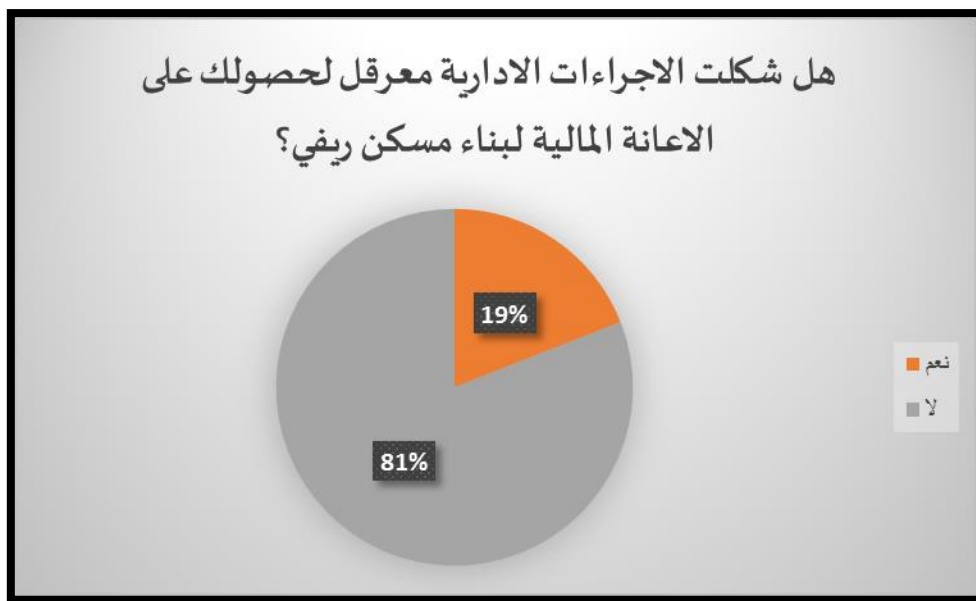
مما يلاحظ ان قيمة بناء سكن في منطقة ريفية تتجاوز المبلغ المقدم للمستفيد بثلاث اضعاف وهو الامر الذي يشتكي منه المستفيدين من هذه الصيغة والتي يعتبرونها اجحافا في حقهم، فيما تعتبرها السلطات المحلية اعانة بمعنى تحفيز لساكنة الريف لاجل بناء سكنات ريفية تضمن استقرارهم.

الجدول رقم 4-17: توزيع أفراد العينة حسب الاجراءات الادارية كمعقل لحصولك على الاعانة المالية لبناء مسكن ريفي

هل شكلت الاجراءات الادارية معقل لحصولك على الاعانة المالية لبناء مسكن ريفي؟		
نعم	102	81%
لا	24	19%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (10): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الاجراءات الادارية كمعقل لحصولك على الاعانة المالية لبناء مسكن ريفي



المصدر : من إعداد الباحث

حسب نتائج الجدول اعلاه يعتبر 81% من عينة الدراسة ان الاجراءات الادارية كانت معرقله لعملية استفادتهم من اعانة البناء الريفي، فقد وصلت ملفات البعض الى 7 و 8 سنوات ومن الانتظار، فالاجراءات الادارية حسبهم كانت كذلك سببا في تخلي الكثير من الراغبين او الذين كانوا يرغبون من الاستفادة من البناء الريفي الى تراجع عنها ووضع ملفات في صيغ سكنية اخرى كالسكن الاجتماعي.

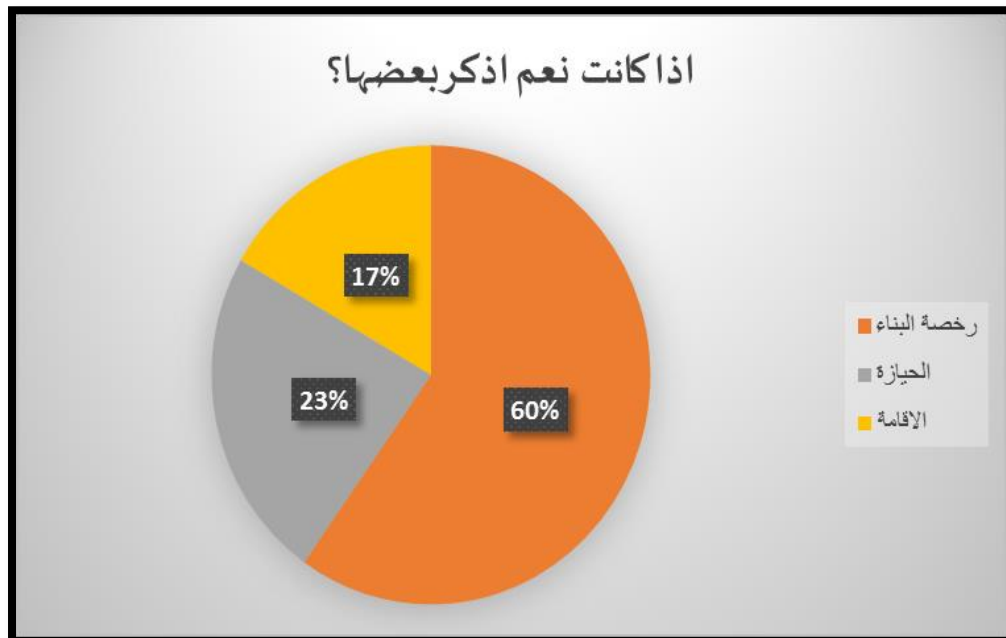
وان التعقيدات الادارية المرتبطة بملف الاعانة المالية لبناء سكن ريفي خاصة في الشق التقني المرتبط برخصة البناء وشهادة الحيازة عطل الكثير من المستفيدين وحرّم بعضهم من الاستفادة، خاصة في ظل التغيير في القوانين والتعديلات المتكررة للمراسيم المتعلقة بشروط الاستفادة.

الجدول رقم 4-18: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المعرقل

إذا كانت نعم اذكر بعضها؟		
60%	61	رخصة البناء
23%	24	الحيازة
17%	17	الاقامة في الريف
100%	102	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (11): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المعرقل



المصدر: من إعداد الباحث

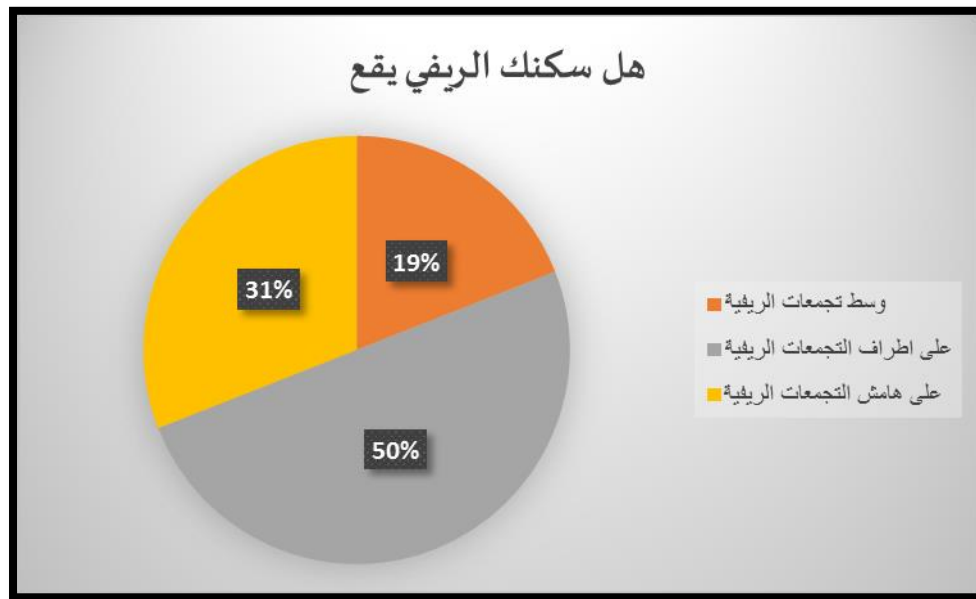
نلاحظ من الجدول اعلاه اغلب العراقيين الادارية مرتبطة بالحصول على رخصة البناء وهذا بنسبة 60% وتأتي بعدة شهادة الحيازة ب 23% فيما يمثل شرط الاقامة 17% من العراقيين التي واجهت المستفيدين من منحة البناء الريفي.

الجدول رقم 4-19: توزيع أفراد العينة حسب موقع سكن الريفي

هل سكنك الريفي يقع		
وسط تجمعات الريفية	24	19%
على اطراف التجمعات الريفية	63	50%
على هامش التجمعات الريفية	39	31%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (12): دائرة نسبوية تمثل توزيع أفراد العينة حسب موقع سكن الريفي



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول ان 50% من المستفيدين من البناء الريفي يعيشون على اطراف الارياض اي في سكنات منفردة او معزولة عن السكنات الاخرى وهذا الامر راجع للثقافة العمرانية للفرد الريفي الذي يفضل العيش في مكان واسع بمساحات اضافية لممارسة مختلف

النشاطات الجوارية كتربية الدواجن والاعنام او زراعة بعض الخضروات، فيما يعيش 50 % داخل او بجانب المجمعات الريفية وهذه التجمعات نتيجة العقار الريفي للبناء او تلك التي تقطن في مناطق جبلية وعرة يصعب التوزع فيها كما ان في مرحلة ما قبل التسعينات كانت تتوزع هذه السكنات على اطراف الارياف بشكل بعيد الا انها لجأت الى تجمعات ريفية اثناء مرحلة الازمة الامنية لحماية عائلاتها وممتلكاتها.

المطلب الثالث: استجابات افراد العينة لاسئلة المتعلقة بتوفر الخدمات

والمرافق في المناطق الريفية

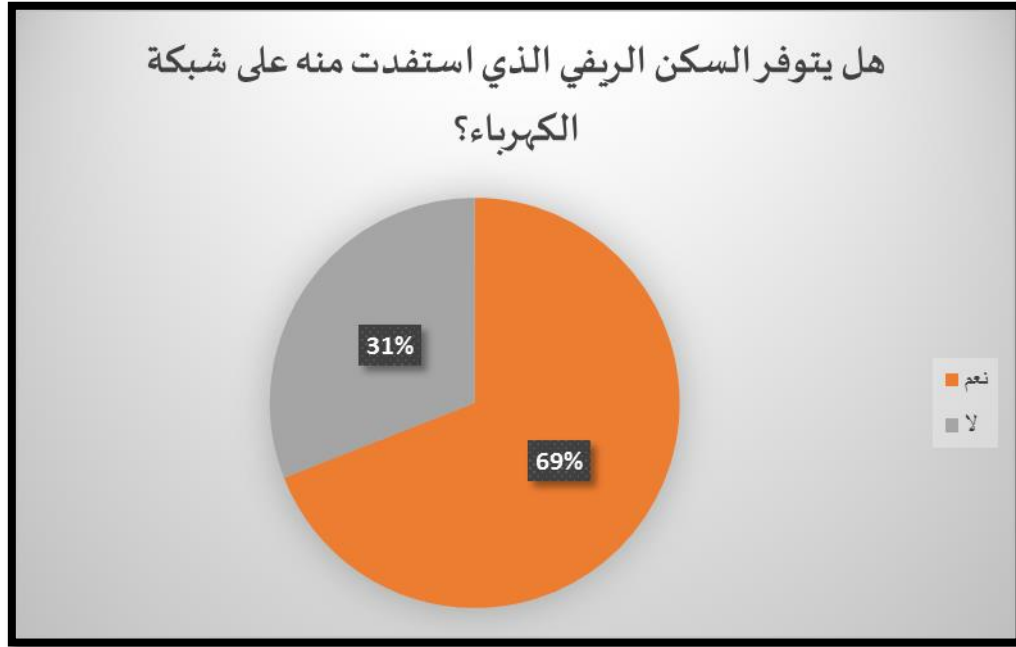
الجدول رقم 4-20: توزيع أفراد العينة حسب توفر السكن الريفي الذي استفدت منه على

شبكة الكهرباء

هل يتوفر السكن الريفي الذي استفدت منه على شبكة الكهرباء؟		
69%	87	نعم
31%	39	لا
100%	126	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (13): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر السكن الريفي الذي استفدت منه على شبكة الكهرباء .



المصدر : من إعداد الباحث

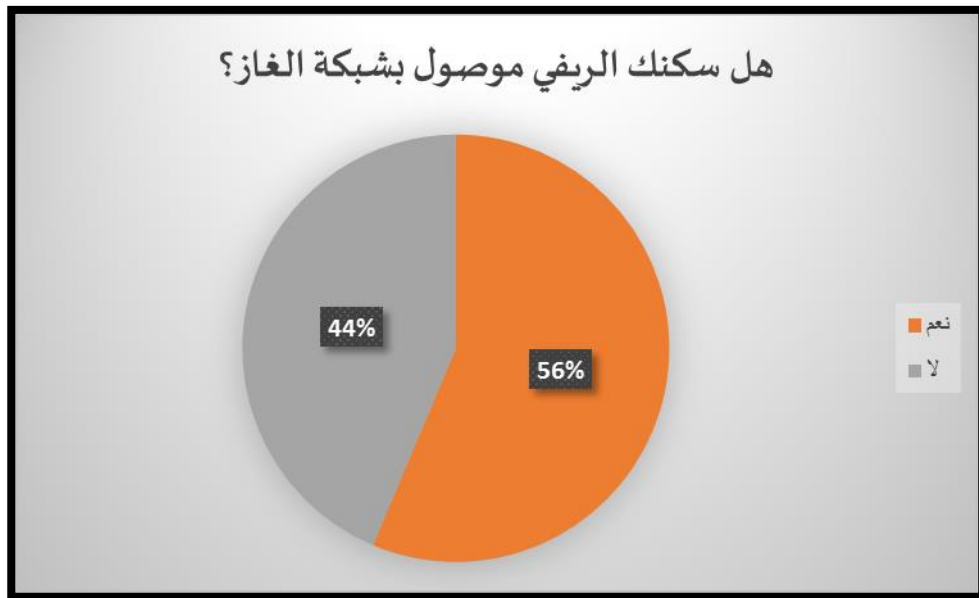
من خلال الجدول اعلاه يؤكد 69 % من افراد العينة ان سكناتهم متصلة بشبكة الكهرباء والتي تعد من الخدمات الاساسية لتوفير الاستقرار للسكنة، اما 31% من افراد العينة اثبتوا انهم غير متصلين بشبكة الكهرباء وانهم لازالوا يستخدمون الوسائل التقليدية في الانارة ويرجع سبب عدم ربطهم بالكهرباء الى بعدهم عن تواجد الشبكة او لأسباب ادارية مرتبطة بعدم قدرتهم على تسديد تكاليف اوصولها الى مساكنهم المتواجدة في مناطق شبه وعرة، وبذلك يضطرون الى ربطها بصورة غير قانونية وغير امنة بسكنات بعيدة عنهم عبر اسلاك تحت الارض.

الجدول رقم 4-21: توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة الغاز

هل سكنك الريفي موصول بشبكة الغاز؟		
56%	71	نعم
44%	55	لا
%100	126	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (14): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة الغاز



المصدر : من إعداد الباحث

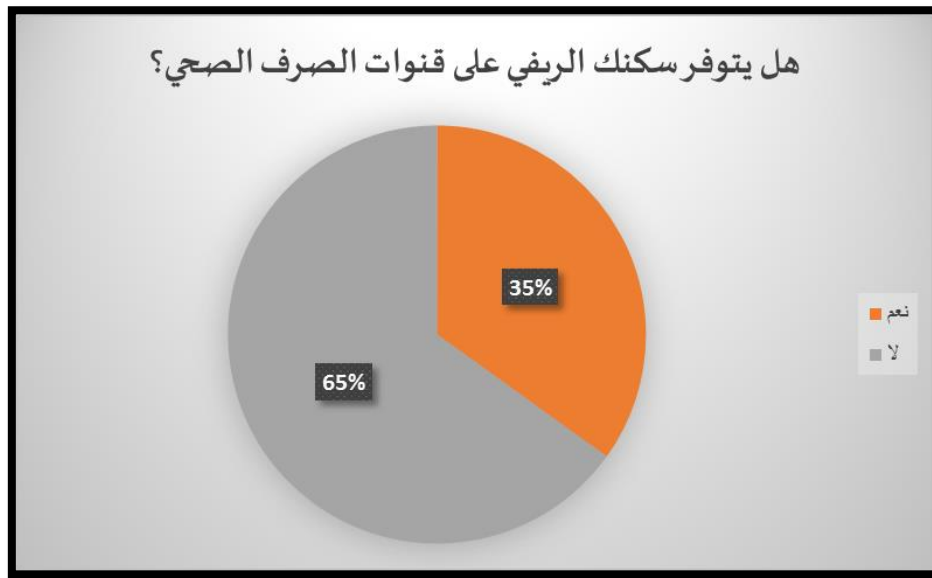
انطلاقا من نتائج الجدول اعلاه نلاحظ ان 56 % من السكنات الريفية موصولة بالغاز الطبيعي وهذه نسبة قليلة مقارنة بعدد المستفيدين من شبكة الكهرباء، كما نجد ما نسبته 44% من افراد العينة لم تستفيد من الغاز الطبيعي، وتعاني معظم مناطق الريفية في من نقص في التزويد وأحيانا انعدامها، فهذه المناطق تشهد برودة قياسية في فصل الشتاء، ومع تواصل الجهود لتوصيل الغاز والكهرباء للمستفيدين الا انها لم تصل الى التغطية الشاملة.

الجدول رقم 4-22: توزيع أفراد العينة حسب توفر قنوات الصرف الصحي

هل يتوفر سكنك الريفي على قنوات الصرف الصحي؟		
نعم	44	35%
لا	82	65%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (15): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر قنوات الصرف الصحي



المصدر : من إعداد الباحث

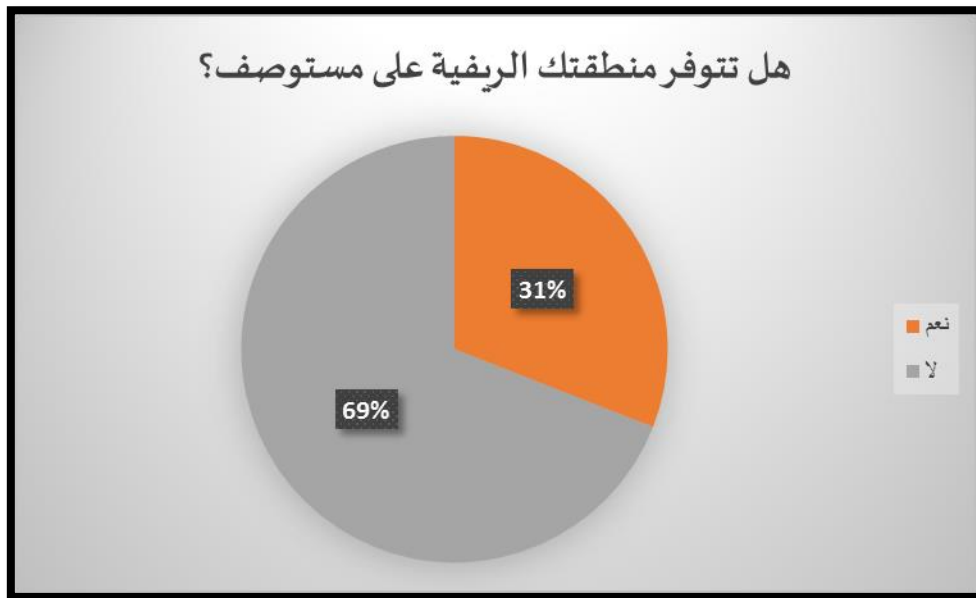
نلاحظ من خلال اجابات أفراد العينة على أن 35% من السكنات تتوفر على قنوات الصرف الصحي وهذه نسبة قليلة مقارنة بحجم التجمعات الريفية وعدد السكان بهذه المناطق، فالتخطيط العمراني في الارياف يكاد يكون منعدم في مخططات البلدية للتنمية فقنوات الصرف الصحي ضرورة لتفادي تفاقم الامراض والابوءة في الاوساط الريفية خاصة عند الاطفال، فالنسبة المقدرة بـ 65% من غير المستفيدين من قنوات الصرف الصحي تعبر عن حالة عدم التخطيط الذي تعيشه معظم المناطق الريفية وصعوبة الربط نتيجة التوزيع الغير المنتظم للسكان خاصة في المناطق الريفية الغير مستوية.

الجدول رقم 4-23: توزيع أفراد العينة حسب توفر مستوصف

هل تتوفر منطقتك الريفية على مستوصف؟		
نعم	39	31%
لا	87	69%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (16): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر مستوصف



المصدر : من إعداد الباحث

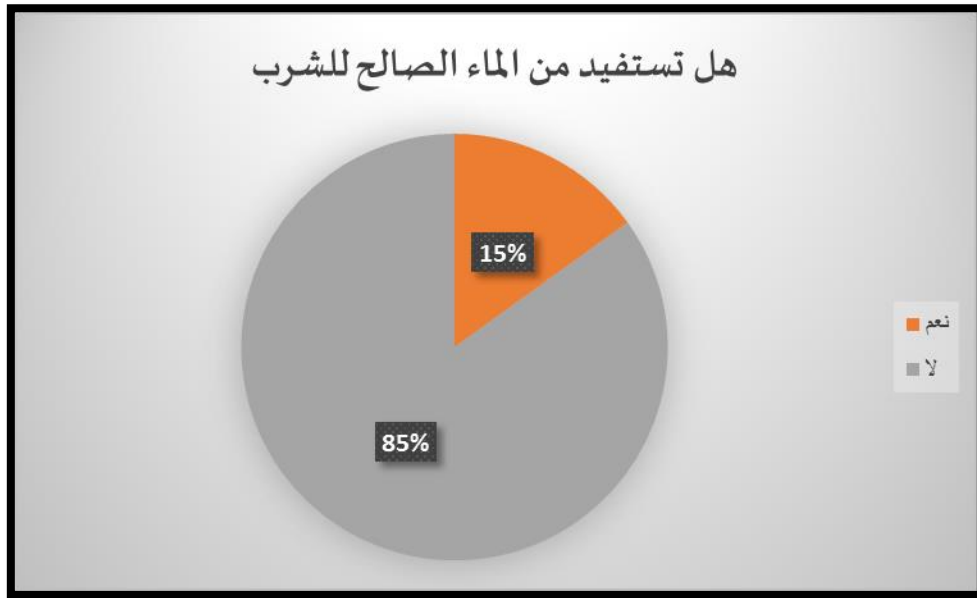
نلاحظ من خلال اجابات أفراد العينة على ان 69% من المناطق الريفية لا تتوفر على مستوصف وان وجدت فهي غير مهيئة، فهي على شكل هياكل مهجورة تفتقر للعنصر البشري من أطباء وممرضين، ونجد أن 31% من المناطق تتوفر على مستوصفات مجهزة بمرض وطبيب مرة في الأسبوع لكنها تفتقر لوسائل الطبية الضرورية، وتعد الصحة أساس الاستقرار السكاني خاصة في المناطق الريفية التي تبتعد عن المناطق الحضرية.

الجدول رقم 4-24: توزيع أفراد العينة حسب توفر الماء الصالح للشرب

هل تستفيد من الماء الصالح للشرب		
نعم	19	15%
لا	107	85%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (17): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر الماء الصالح للشرب



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 85% من أفراد العينة يؤكدون على عدم توفر الماء الصالح للشرب في سكناتهم، وهذا راجع حسبهم إلى غياب المشاريع المرتبطة بتزويد المساكن الريفية بهذه المادة مما يجبرهم على التنقل إلى مناطق أخرى لجلب الماء الشروب لأن زيادة جفاف الينابيع المائية أدى إلى تفاقم أزمة العطش خاصة في المواسم الأخيرة 2014-2019 ، ويؤكد 15% من أفراد العينة توفر الماء الشروب نتيجة قربهم من الينابيع أو امتلاكهم للآبار الخاصة بهم.

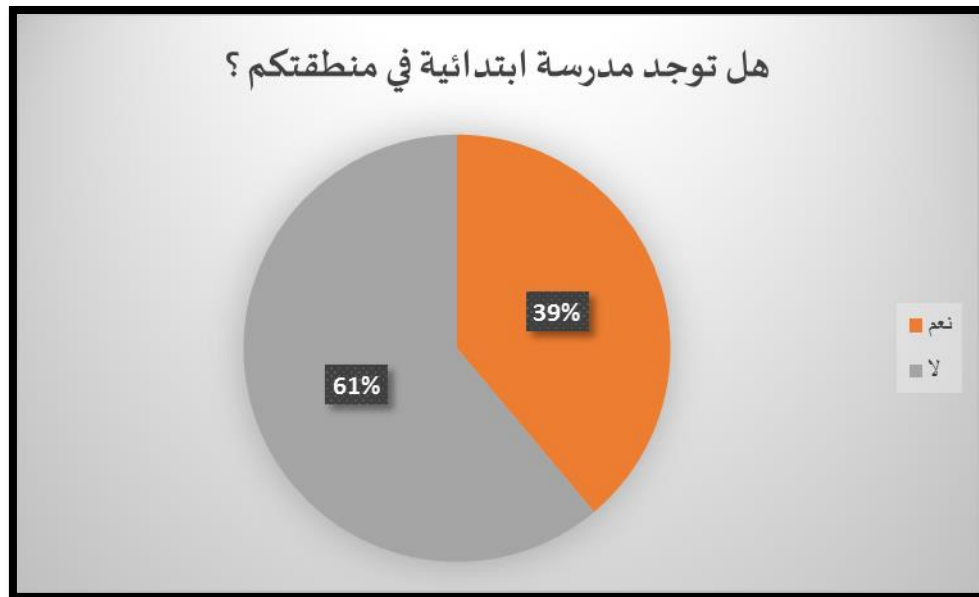
كما ان الماء اساس ممارسة النشاطات الفلاحية والرعية ومع تزايد تراجع منسوب المياه في السدود خاصة سد العمارية الذي يمول الكثير من الفلاحين.

الجدول رقم 4-25: توزيع أفراد العينة حسب توفر مدرسة ابتدائية

هل توجد مدرسة ابتدائية في منطقتكم ؟		
نعم	77	61%
لا	49	39%
المجموع	126	%100

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (18): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر مدرسة ابتدائية



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر المؤسسات التربوية في منطقتهم نلاحظ أن 61% من أفراد العينة الذين قمنا بتطبيق استمارة البحث عليهم أجابوا بنعم و ذلك لتوفر المدارس الابتدائية في الريف وهذا ما سهل عليهم تدرس أبنائهم في الطور الابتدائي دون التنقل إلى المناطق الحضرية، فيما لا تتوفر المدارس الابتدائية

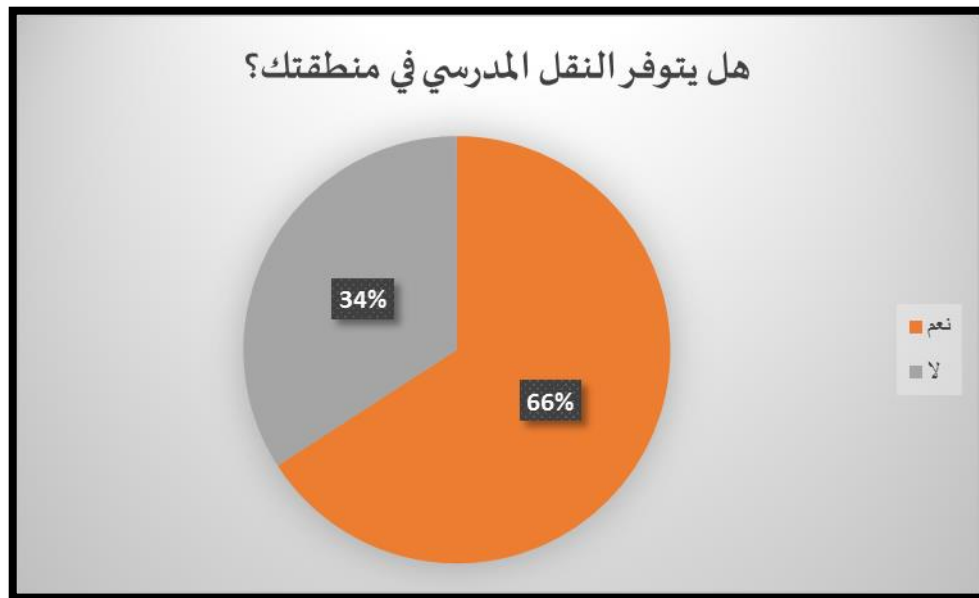
لدي 39% من عينة الدراسة وتعود أسباب ذلك إلى غياب البرامج المخصصة لبناء مدارس في المناطق الريفية التي أعيد اعمارها بشكل كبير واصبحت مؤهلة لتوفير مدارس ومرافق خاصة بها دون عناء التنقل لمسافات طويلة للأطفال.

الجدول رقم 4-26: توزيع أفراد العينة حسب توفر النقل المدرسي

هل يتوفر النقل المدرسي في منطقتك؟		
نعم	83	66%
لا	43	34%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (19): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر النقل المدرسي



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول اعلاه نجد ان 66% من عينة الدراسة يتوفر لابناءهم النقل المدرسي خاصتا بتلك المناطق التي لا تتوفر على مدارس ابتدائية ومتوسطات وثانويات، فيما لا يستفيد 34% من عينة الدراسة من خدمات النقل المدرسي وهذا راجع لوجودهم خارج

التجمعات الريفية او في مناطق يصعب الوصول او التنقل اليها مما أدى الى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي عند الفتيات.

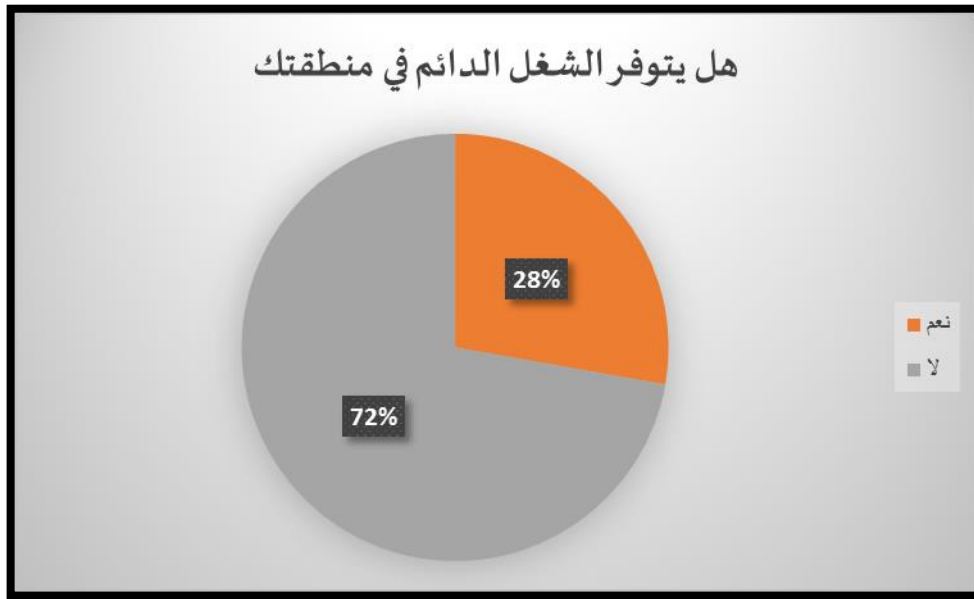
يعد النقل المدرسي اداة مهمة لتحقيق التمدرس لدى السكان الارياف فهو يغطي غياب المؤسسات التربوية داخل هذه المناطق خاصة المدارس الابتدائية.

الجدول رقم 4-27: توزيع أفراد العينة حسب توفر الشغل الدائم

هل يتوفر الشغل الدائم في منطقتك؟		
نعم	35	28%
لا	91	72%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (20): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر الشغل الدائم



المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان المستفيدين من صيغة البناء الريفي يعانون من ظاهرة الشغل المؤقت حيث نجد ان 28% فقط هم من لديهم عمل مستقر، اما ما نسبته

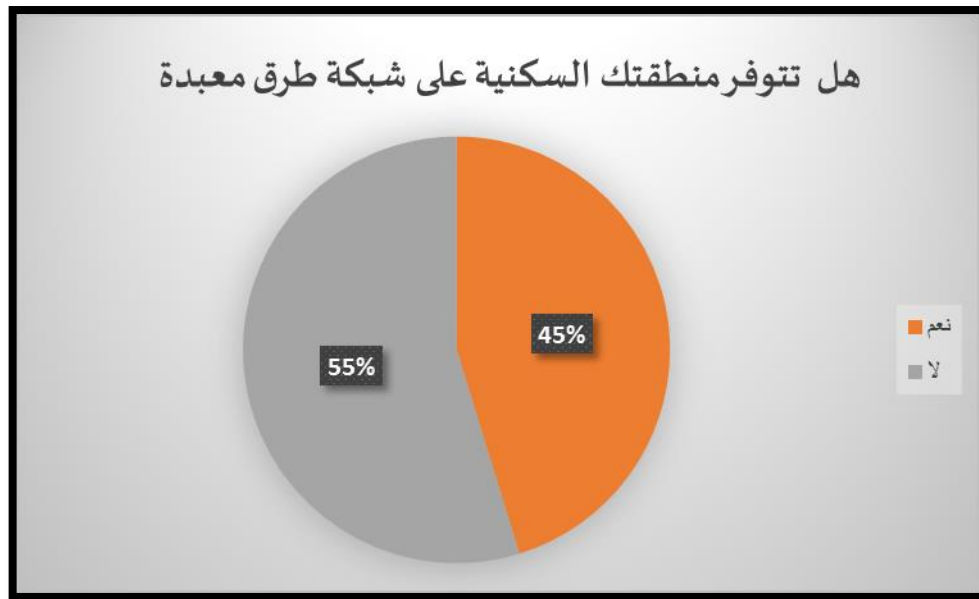
72% فهم يعملون بشكل غير دائم، حيث انهم ينتظرون مواسم الزراعة والحصاد او يمارسون النشاطات الرعوية لا تلبي لهم احتياجاتهم المادية. يمثل الشغل الدائم وسيلة لضمان استقرار السكان في المناطق الريفية فالحصول على عمل دائم يخفف من النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية.

الجدول رقم 4-28: توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة طرق معبدة

هل تتوفر منطقتك السكنية على شبكة طرق معبدة؟		
نعم	57	45%
لا	69	55%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (21): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة طرق معبدة



المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة 45% من المستفيدين من صيغة البناء الريفي يتوفرون على شبكة الطرق، اما ما نسبة 55% فمزالوا يعانون من غياب شبكة الطرق وهذا يعود الى غياب مخططات عمرانية في الارياف ووجود سكنات بعيدة عن التجمعات الريفية.

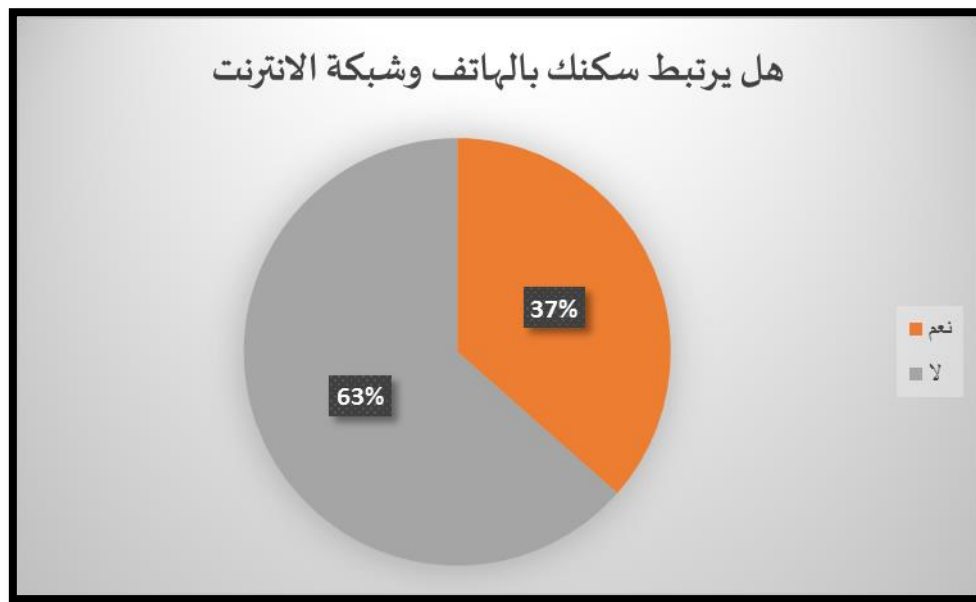
على الرغم من توفر المخصصات المالية لفتح الطرق والمسالك الجبلية الا ان المصالح المحلية لم تصل الى بعض المستفيدين من السكنات الريفية مما أدى الى عدم استغلالها.

الجدول رقم 4-29: توزيع أفراد العينة حسب توفر الهاتف وشبكة الانترنت

هل يرتبط سكنك بالهاتف وشبكة الانترنت		
نعم	46	37%
لا	80	63%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (22): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر الهاتف وشبكة الانترنت



المصدر : من إعداد الباحث

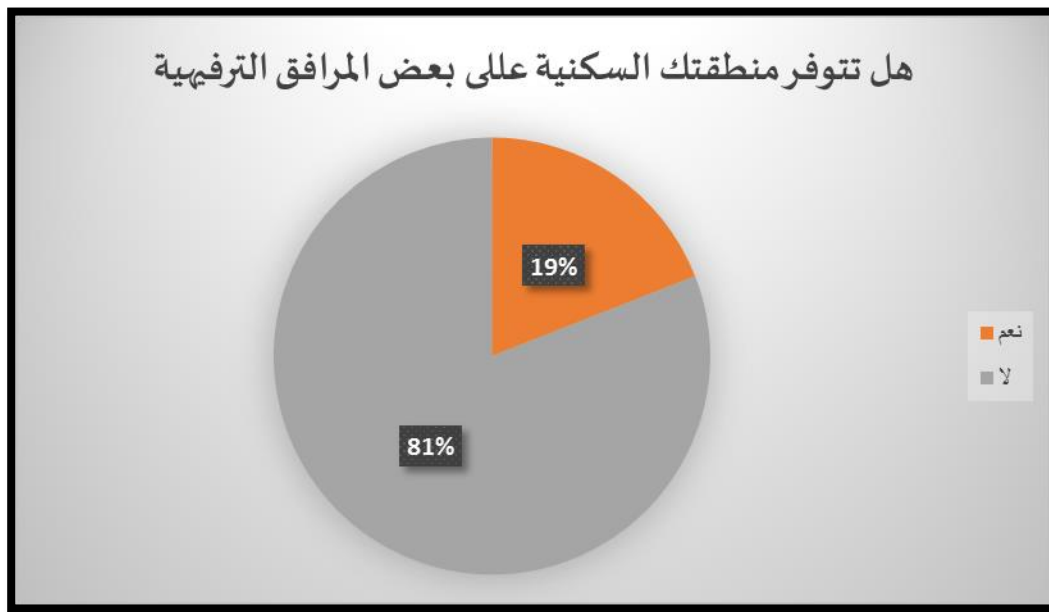
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة 37% المستفيدين من صيغة البناء الريفي ترتبط منازلهم بشبكة الهاتف والانترنت، فيما لا يستفيد 63% من شبكة الهاتف والانترنت،

في وقت اصبح استخدام الهاتف والانترنت من الضروريات الأساسية للأفراد وللمجتمعات الا ان بعض المناطق الريفية مازالت خارج مجال التغطية بشبكة الهاتف وهذا راجع الى غياب سياسات تهتم بتنمية المواطن بالمناطق الريفية وربطها بالمناطق الحضرية التي تمتلك كل وسائل التكنولوجيا والاتصالية.

الجدول رقم 4-30: توزيع أفراد العينة حسب توفر المرافق الترفيهية

هل تتوفر منطقتك السكنية على بعض المرافق الترفيهية		
نعم	24	19%
لا	102	81%
المجموع	126	%100

المصدر : من إعداد الباحث



شكل رقم (23): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر المرافق الترفيهية

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نجد نسبة 19% من عينة الدراسة تتوفر لديها مرافق ترفيهية فيما لا تتوفر عند 81% وتمثل المرافق الترفيهية جزء من الحياة الاجتماعية خاصة

المرتبطة بالشباب ومن خلال دراستنا اكتشفنا ان اغلب المرافق المتوفرة عبارة عن ملاعب جوارية غير مهيئة دون انشاء مرافق اخرى تسمح بتحقيق استقرار الريفي مثل دور الشباب او مكتبات.

المطلب الرابع: استجابة افراد العينة لاسئلة المتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لصيغة البناء الريفي

الجدول رقم 4-31: توزيع أفراد العينة حسب تقليص عدد السكنات الهشة (الاحواش) في

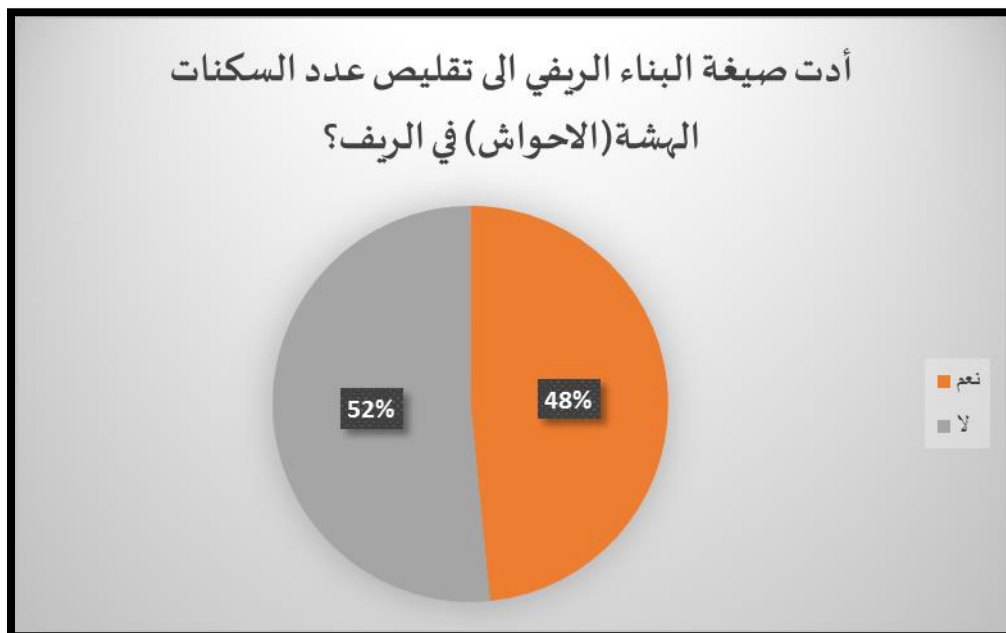
الريف

أدت صيغة البناء الريفي الى تقليص عدد السكنات الهشة(الاحواش) في الريف؟		
نعم	61	48%
لا	65	52%
المجموع	126	%100

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (24): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تقليص عدد السكنات

الهشة(الاحواش) في الريف



المصدر : من إعداد الباحث

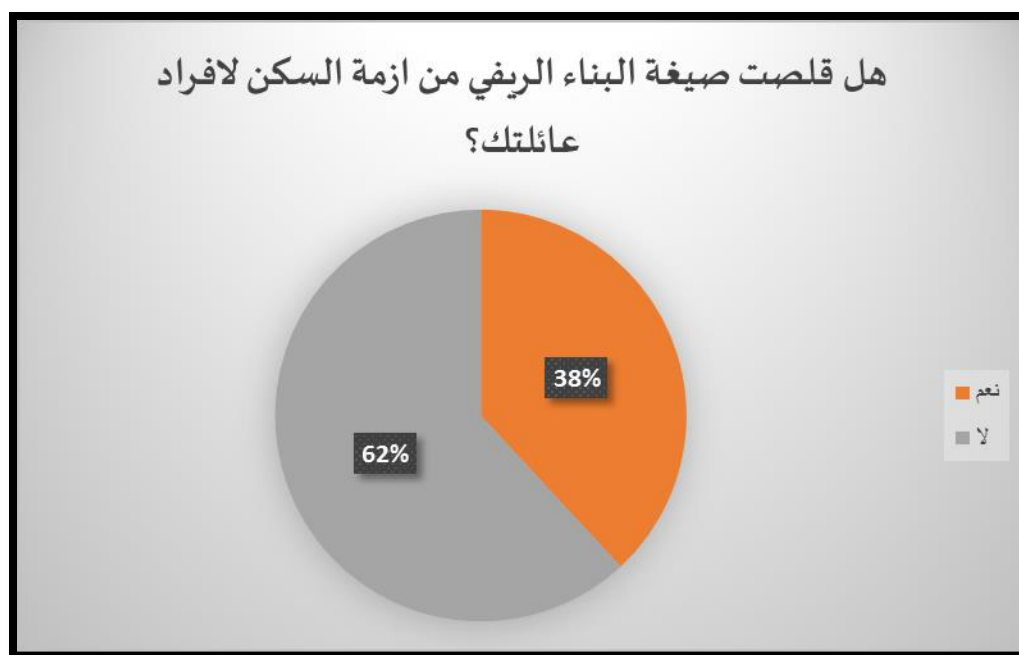
من خلال الجدول اعلاه نجد ان عدد السكنات الهشة لم تتراجع مع تزايد حجم الاعانات الريفية الموجهة للسكان الارياف، فنجد ان 52% من العينة مازالت ترى انها لم تتخلص عن سكناتها الهشة التي مازالت تقييم فيها عائلاتها رغم استفادتهم من سكنات ريفية خاصة تلك التي لم تحقق شروط الاستفادة من منحة البناء الريفي، كما ترى 48% من المستفيدين يؤكدون انهم تخلصوا من السكنات الهشة التي تعود الى ماقبل الاستقلال وعليه فالصيغة السكنية الريفية ادت الى تغير النمط العمراني في الارياف من الاحواش الى النمط العصري والموحد في كل البلديات ووفق شروط تقنية معينة.

الجدول رقم 4-32: توزيع أفراد العينة حسب تقليص صيغة البناء الريفي من ازمة السكن لافراد العائلة.

هل قلصت صيغة البناء الريفي من ازمة السكن لافراد عائلتك؟		
نعم	48	38%
لا	78	62%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (25): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب تقليص صيغة البناء الريفي من ازمة السكن لافراد العائلة.



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال نتائج الجدول اعلاه نجد ان 62% من عينة الدراسة لم تتخلص عائلاتها من أزمة السكن خاصة العائلات الكبيرة لان حجم الاستفادة من صيغة البناء كان ضئيل داخل العائلات ،اضافة الى غياب الارضيات المخصصة للبناء والتي اغلبها تكون في تعاونيات فلاحية ،كما نجد ان 38% فقط تخلصوا من مشكلة السكن وهذا يخص الفئات الشبانية التي استفادت من صيغة البناء الريفي.

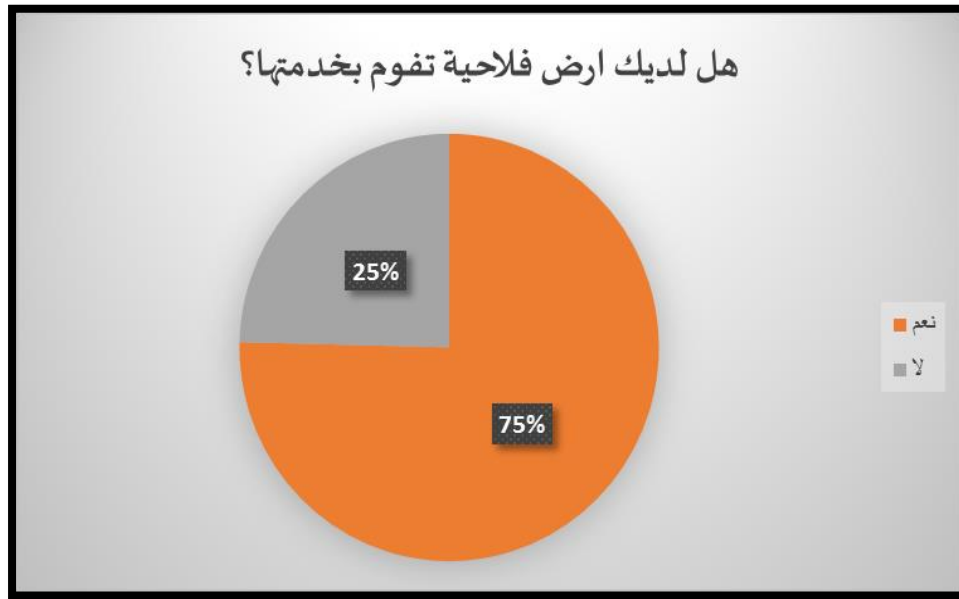
الجدول رقم 4-33: توزيع أفراد العينة حسب ملكية ارض فلاحية يقوم بخدمتها

هل لديك ارض فلاحية تقوم بخدمتها؟		
نعم	95	75%
لا	31	25%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (26): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ملكية ارض فلاحية يقوم

بخدمتها



المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يمتلكون أراضي فلاحية وتقدر نسبتهم بـ 75%، حيث نجد ان غالبية المالكين لأراضي فلاحية مخصصة لغرس الاشجار المثمرة وعلى رأسها التفاح وهذا ما تمتاز به هذه المناطق من الولاية خاصة منذ بداية الالفية الجديدة، وتمتاز الاراضي الفلاحية بانتاجها الوفير لمختلف المنتوجات وتأتي زراعة الخضر والحبوب بنسبة كبيرة، بالنسبة للذين لا يملكون اراضي فلاحية فقد وصل عددهم الى 31 وهم ممن لا تتجاوز اعمارهم 35 سنة على الاكثر وينشطون في ممتلكات ابائهم.

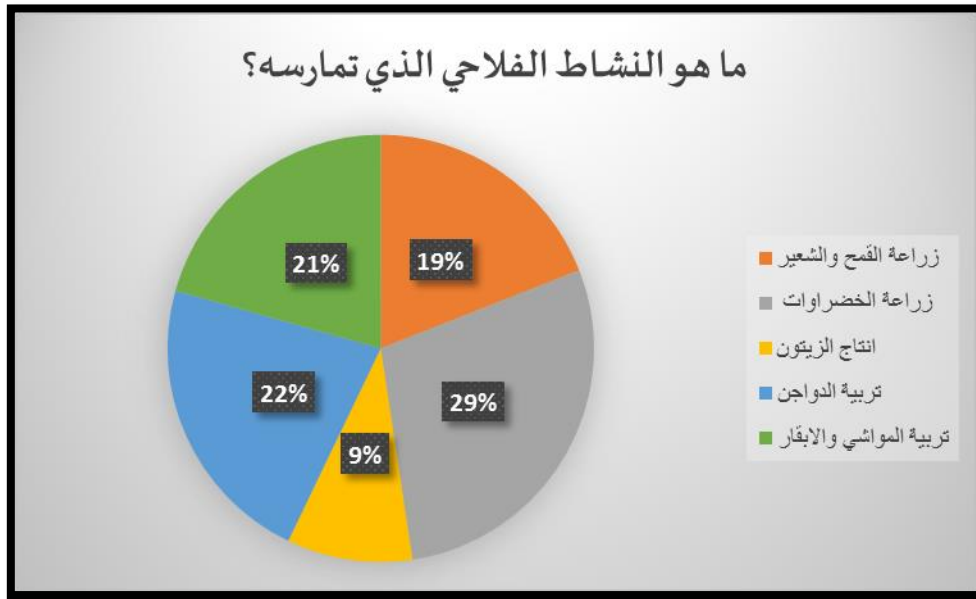
الجدول رقم 4-34: توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي تمارسه

ما هو النشاط الفلاحي الذي تمارسه؟		
19%	24	زراعة القمح والشعير
29%	36	زراعة الخضراوات والاشجار
9%	12	انتاج الزيتون

22%	28	تربية الدواجن
21%	26	تربية المواشي والابقار
%100	126	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (27): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي تمارسه



المصدر : من إعداد الباحث

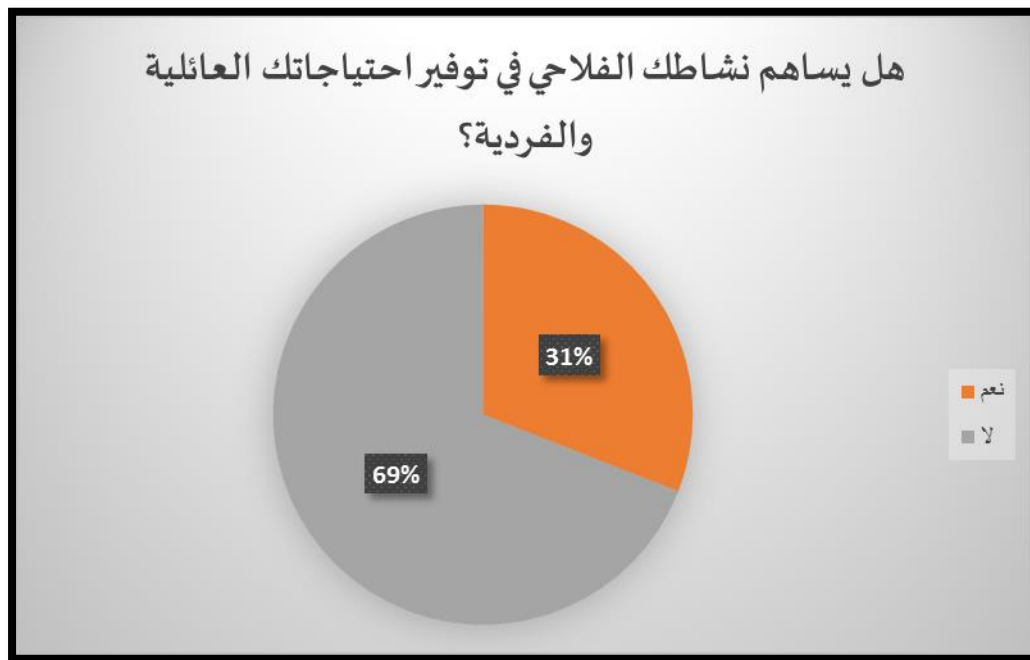
من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان تربية الماشي والدواجن تحتل المرتبة الثانية بين النشاطات التي يمارسوها المستفيدين من صيغة البناء الريفي بنسبة 21 % و 22% على التوالي ، فيما يمارس نشاط انتاج الخضر وزراعة الاشجار مانسبته 29% وهيا معتبرة مقارنة بعدد النشاطات الأخرى التي اصبحت غير مطلوبة لدى اغلب سكان الارياف خاصة انتاج الزيتون والقمح التي كبدت فلاحين خسائر مادية كبيرة، فيما نجد ان انتاج زيتون ضئيل مقارنة بما كان موجود سابقا ويعود هذا تراجع الى قيمة التكاليف واليد المعاملة.

الجدول رقم 4-35 : توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي يساهم في توفير احتياجات العائلية والفردية

هل يساهم نشاطك الفلاحي في توفير احتياجاتك العائلية والفردية؟		
نعم	39	31%
لا	87	69%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (28): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي يساهم في توفير احتياجات العائلية والفردية



المصدر : من إعداد الباحث

حسب نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان 31% فقط من المستفيدين من صيغة البناء الريفي يوفر لهم نشاطهم الفلاحي احتياجاتهم الخاصة، مما لا يتوفر على ذلك نسبة 69% وهذا يعود الى تراجع الإنتاج الفلاحي وارتفاع أسعار المواد الأولية، إضافة الى التذبذب

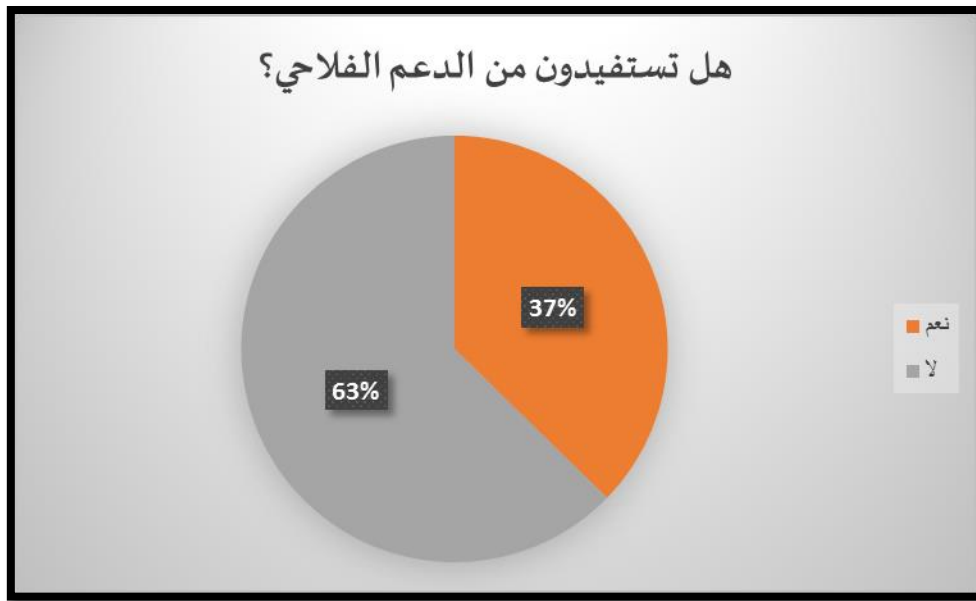
المناخي المؤدي الى الجفاف، فالنشاطات الفلاحية أصبحت ترتبط بمعايير علمية غير تقليدية التي يعتمد عليها الفلاح.

الجدول رقم 4-36 : توزيع أفراد العينة الذين يستفيدون من الدعم الفلاحي.

هل تستفيدون من الدعم الفلاحي؟		
نعم	47	37%
لا	79	63%
المجموع	126	%100

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (29): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة الذين يستفيدون من الدعم الفلاحي.



المصدر : من إعداد الباحث

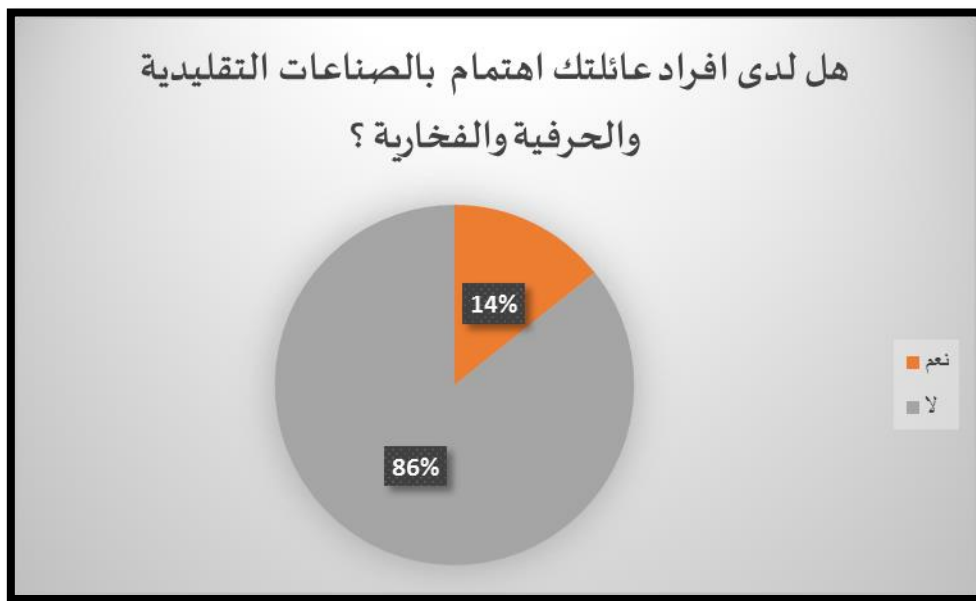
من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان 63% من عينة الدراسة لم يقدم لهم الدعم المادي سواء من خلال توفير البذور وآلات الحرث والحصاد او من خلال عقود الامتياز في اطار برنامج الدعم الفلاحي والريفي، كما نجد ان 37% استفادوا من برامج الدعم الريفي والفلاحي في اطار مشاريع ANSEJ, ANGEM خاصة المختصين في تربية الدواجن والمواشي والابقار إضافة الى الدعم في مجال غرس الأشجار المثمرة وحفر الابار

الجدول رقم 4-37 : توزيع أفراد العينة حسب اهتمام افراد العائلة بالصناعات التقليدية والحرفية والفخارية

هل لدى افراد عائلتك اهتمام بالصناعات التقليدية والحرفية والفخارية ؟		
نعم	18	14%
لا	108	86%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (30): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب اهتمام افراد العائلة بالصناعات التقليدية والحرفية والفخارية



المصدر : من إعداد الباحث

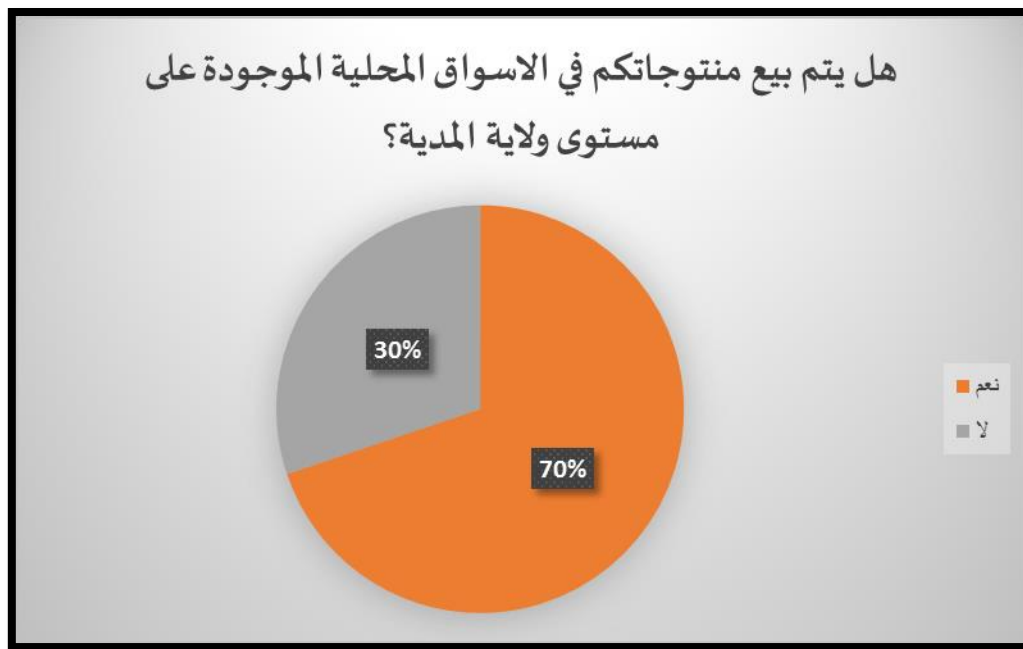
من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 14% من عينة الدراسة تهتم بالصناعات التقليدية والحرفية والمتمثلة في صناعة الأدوات الفخارية والطينية والتي تشكل مصدر رزق او مدخول إضافي لها. فيما يشكل نسبة 86% من عينة الدراسة اهتماما بالصناعات التقليدية الحرفية خاصة المرتبطة بالصناعات الفخارية فقد تراجعت هذه الحرف على مطلع الالفية نتيجة تراجع المردود المادي لهذه الصناعات التقليدية.

الجدول رقم 4-38 : توزيع أفراد العينة حسب بيع منتجاتهم في الاسواق المحلية الموجودة على مستوى ولاية المدية

هل يتم بيع منتجاتكم في الاسواق المحلية الموجودة على مستوى ولاية المدية؟		
نعم	88	70%
لا	38	30%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (31): دائرة نسببة تمثل توزيع أفراد العينة حسب بيع منتجاتهم في الاسواق المحلية الموجودة على مستوى ولاية المدية



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 70 % من الفلاحين لا يسوقون منتجاتهم خارج الولاية وهذا راجع لتوفر أسواق محلية لمنتجاتهم، وإلى كثرة الإجراءات الإدارية التي تتطلبها عملية نقل البضائع والسلع خاصة عبر الطريق الوطني رقم 1، كما أننا نجد نسبة 30 % يفضلون تسويق منتجاتهم لخارج الولاية لعدم توفر سوق جملة للخضر والفواكه في ولاية

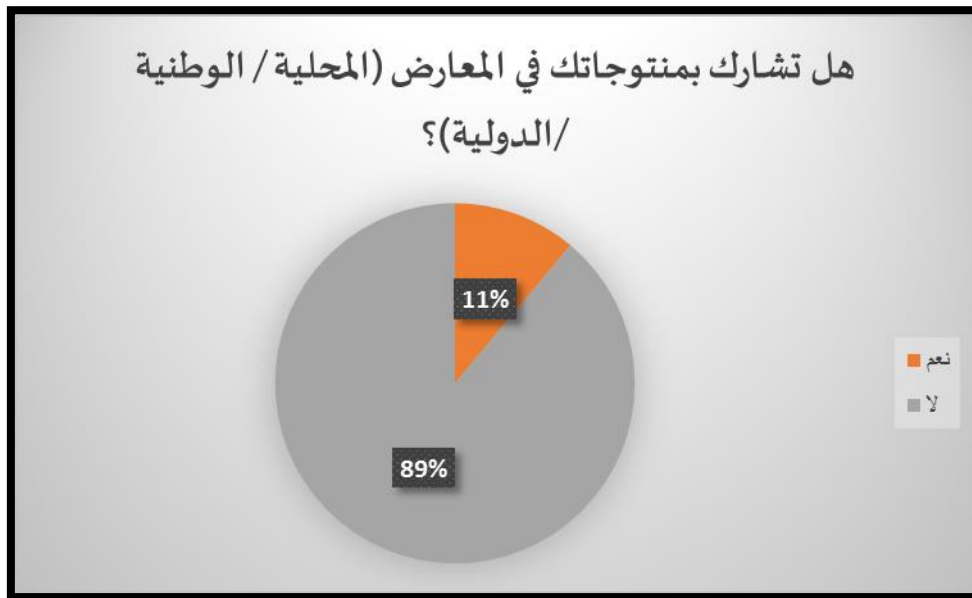
المدية يضطر الفلاحين إلى تسويق منتجاتهم خارج الولاية، وغالبيتهم من منتجي الفواكه خاصة متجهي لولايتي البليدة والجزائر المجاورة لها.

الجدول رقم 4-39 : توزيع أفراد العينة حسب مشاركة منتوجاتهم في المعارض (المحلية / الوطنية / الدولية)

هل تشارك بمنتوجاتك في المعارض (المحلية / الوطنية / الدولية)؟		
نعم	14	11%
لا	112	89%
المجموع	126	100%

المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (32): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب مشاركة منتوجاتهم في المعارض (المحلية / الوطنية / الدولية)



المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول اعلاه تلاحظ أن عدم المشاركة في المعارض المحلية وصل الى 89% حسب افراد العينة، ونلاحظ ان الفئة المشاركة بلغت 11 % وهذا راجع الى ضعف

الثقافة التسويقية لدى معظم الفلاحين وغياب دور وسائل الاعلام المحلية في عملية الترويج لهذه المعارض والتحسيس بأهميتها لذي الفلاحين الذين لا يسمعون بها في الغالب.

المطلب الخامس: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال معالجتنا الميدانية لموضوع البناء الريفي وسياسات التنمية المحلية اكتشفنا من خلال أدوات البحث المعتمدة (الملاحظة والمقابلة ولاسيما الاستبيان) العلاقة التكاملية والتفاعلية التي تجمع بين البناء الريفي كصيغة سكنية تستهدف منطقة جغرافية أو فئة اجتماعية معينة والتنمية المحلية التي تضم وتستهدف المجتمعات المحلية بكل مكوناتها، فقد اتضح أن الاستقرار السكاني في الأرياف يؤثر على مختلف مؤشرات التنمية الفلاحية فقد تنعكس الهجرة الريفية على سياسة السكنية وسياسة الشغل والتعليم والصحة بفعل الزيادة في حجم الطلبات على هذه الخدمات مما يخلق عدم التوازن التنموي بين المناطق الريفية والحضرية، إضافة إلى أن تثبيت السكان من خلال صيغة البناء الريفي يحتاج إلى دعم وتوفير مختلف الخدمات المساهمة في جذب وتوطين السكان، فالكهرباء الريفية والغاز الطبيعي وشبكات الطرق والماء وقنوات الصرف الصحي والمستوصفات و المدارس تعتبر من أكبر التحديات التي يعاني منها المستفيدين أو الراغبين في الاستفادة من هذه الصيغة السكنية قصد العودة لممارسة مختلف أنشطتهم الفلاحية والرعية والحرفية، فحسب أفراد العينة أن توفير الخدمات العامة ليس شاملا لكل المناطق الريفية فنجد بعضها يستفيد من كل خدمات المحكمة والبعض الآخر لازال يعيش بالادوات التقليدية في العمل والتنقل، فالبناء الريفي رغم أنه تتجاوز البعد الاجتماعي المتمثل في توفير سكنات، وإنما يرتبط بتقريب المواطن من الأراضي الفلاحية و دعم الاقتصاد المحلي، فالتنمية الفلاحية تعتبر من أبرز أهداف البناء الريفي لأنها تقلص من الفوارق الاجتماعية بين الريف والمدن.

ان الغرض من تبني مجموعة من الفرضيات هو محاولة لاثبات او نفي تلك الفرضيات بطرق علمية بناءا على دراسات ميدانية او غير ذلك ،وبالعودة الى نتائج تحليل الدراسة

الميدانية والفرضيات التي تم وضعها كاجابات مؤقتة على التساؤلات والاشكالية سنحاول من خلال هذا المطلب اثبات او نفي تلك الفرضيات بناءا على مجموعة من النتائج والمعطيات المتحصل عليها في دراستنا لصيغة البناء الريفي في ولاية المدية.

1-من خلال النتائج المتوصل اليها نجد ان أعلى نسبة من المبحوثين هم <كور وتقدر نسبتهم 100% وهذا يعود الى طبيعة المجتمع الريفي .

2-كما نلاحظ ان نسبة العمرية الاكثر نسبة هي 41-50 بنسبة 38% تقابلها اقل نسبة من 20-30 سنة ،ومنه نستنتج ان غالبية عينة الدراية من فئة الكهول فيما يتراجع عدد الشباب نتيجة الهجرة نحو المناطق الحضرية وتفضيل العيش داخل المدن.

3-كما نلاحظ ان نسبة التعليم الثانوي الاكثر تواجدا بين المبحوثين بنسبة تقدر ب35%

تقابلها اقل نسبة بالنسبة للتعليم الجامعي وهذ راجع للاهتمام بالنشاطات الفلاحية وعدم توفر الامكانيات المادية التي تسمح بمواصلة التعليم خاصة تلك المناطق الريفية الجبلية .

4-تمثل نسبة المتزوجين في الارياف يفوقه في المدن فقد وصلت نسبتهم الى 81% وهذا يتماشى والتقاليد الريفية التي تجبر الشاب على الزواج في سن مبكرة .

5-اثبت 75% من مجتمع البحث انهم مستقرين في الريف بشكل دائم باعتبار انهم يمتنون نشاطات رعوية وفلاحية.

6- اثبت 73 % من المستجوبين ان مناطقهم الريفية عرفت هجرة كبيرة وهذا راجع الى الظروف الأمنية والاقتصادية.

7- اثبت 89% من المستفيدين ان عودة الاستقرار الأمني شجعهم على العودة الى سكناتهم او طلب اعانات مالية لبناء سكنات جديدة.

12- من النتائج المتحصل عليها نجد ان 69% من المستفيدين ينوفرون على شبكة الكهرباء وهذه نسبة قليلة مقارنة بعدد سكان الأرياف.

13- اثبتت نتائج الدراسة ان 56% فقط من المستفيدين من السكن الريفي يرتبطون بشبكة الغاز، وهذا يعود لتعطل مشاريع توصيل الغاز بالمناطق الريفية خاصة البعيدة عن التجمعات الحضرية.

14- من نتائج الدراسة اثبت 65% من المستفيدين انهم لا يرتبطون بشبكات الصرف الصحي وهذا لغياب مشاريع التهيئة ومخططات الصرف الصحي في الارياف.

15- من نتائج الدراسة اثبت 69% من المستفيدين انهم لا يوجد مستوصف يعالجون فيه خاصة مع تزايد عدد السكان وطول مسافة بينهم وبين مستشفيات خاصة في حالات الولادة.

16- اثبتت نتائج الدراسة ان 85% من المستفيدين لا يتوفرون على الماء الصالح للشرب وهذا لغياب مشاريع اصال الماء وتزايد جفاف المنابع التي كانوا يستغلونها في السابق.

17- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 61% من المستفيدين يتوفرون على مدارس ابتدائية لتعليم اولادهم، وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بعدد المتدربين وغياب التغطية الشاملة بالمدارس وتذبذب حالة النقل المدرسي.

18- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 66% من المستفيدين يتوفرون على النقل المدرسي، وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بعدد المدارس المتوفرة في المناطق الريفية.

19- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 72% من المستفيدين لا يتوفرون على شغل دائم يحقق لهم احتياجاتهم المادية، وهذا راجع لغياب المشاريع التنموية داخل المناطق الريفية واعتماد الساكنة على الوظائف الموسمية والرعية.

20- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 55% من المستفيدين لا يتوفرون على طرق معبدة ومهيئة تصلهم بالمناطق الحضرية فنجد الطرق مهترئة وتعاني من غياب اعادة التهيئة.

- 21- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 63% من المستفيدين لايتوفرون على شبكة الهاتف والانترنت.
- 22- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 81% من المستفيدين لايتوفرون على مرافق الترفيه في المناطق الريفية.
- 23- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 52% من المستفيدين لم يتخلصو من السكنات الهشة ومزالو مرتبطين بها.
- 24- من نتائج الدراسة نجد ان 52% من المستفيدين لم يتخلصو من ازمة السكن وهذا لعدد أفراد اسرهم، كما ان اغلبية المستفيدين يتجاوز سن 45.
- 25- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 75% من عينة الدراسة يمتلكون ارض فلاحية وهذا لارتباطهم بالفلاحة وممارسة نشاطات رعوية.
- 26- كما نجد ان 29% من المستفيدين يمارسون فلاحه الخضر والفواكه فيما نجد 22% و 21% يمتهنون تربية الدواجن والمواشي وهذا لطبيعة الاجتماعية لساكنة الريف، فيما لا تتجاوز نسبة زراعة القمح والشعير 19% وهذا لتراجع الانتاجية في هذه المحاصيل.
- 27- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 69% من عينة الدراسة لا توفر نشاطاتهم الفلاحية احتياجاتهم العائلية نظرا لتذبذب الإنتاج الزراعي والرعية وارتفاع تكاليف الانتاج.
- 28- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 63% من المستفيدين لم يتحصلو على دعم فلاحى سواء من حيث ادوات الإنتاج او قروض.
- 29- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 86% من المستفيدين ليس لديهم اهتمام بالصناعات التقليدية او الحرفية وهذا لغياب المردود المادي وارتفاع تكاليفها.
- 30- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 70% من عينة يتم بيع منتجاتهم في السوق المحلي.
- 31- من خلال نتائج الدراسة نجد ان 89% من عينة الدراسة لايهتمون بالمعارض المرتبطة بتسويق منتجاتهم وهذا لغياب ثقافة التسويق عبر المعارض.

حسب أفراد العينة فإن تحقيق أهداف صيغة البناء الريفي في ولاية المدية مرهون بتوفير الخدمات العامة للمواطن في المناطق الريفية حتى تؤدي هذه السكنات وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية، لأن الطبيعة الريفية والزراعية قد تساهم في تجسيد اقتصاد ريفي يساهم في تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد للحد من سلبية الهجرة الريفية على تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق الريفية والحضرية.

خلاصة الفصل الرابع:

نستخلص من الدراسة الميدانية أن تنمية وتطوير الريف في جانبه العمراني له دور في سياسات التنمية المحلية، بالرغم من وجود بعض الصعوبات الإدارية والمالية التي تقف أمام تسهيل عمليات مرافقة البناء الريفي بالمرافق والمنشآت الضرورية لضمان الاستقرار الريفي. ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فإن التنمية المحلية بولاية المدية تبرز من خلال التركيز أكثر على تطوير متطلبات التنمية الريفية التي تساهم في تفعيل الإنتاج المحلي من خلال تطوير الإنتاج النباتي والحيواني وحتى الصناعات التقليدية التي تمثل مصدر رزق الكثير من العائلات في بعض المناطق الجبلية خاصة الصناعات الخزفية، وبالتالي فإن البناء الريفي في ولاية المدية لم يرتقي إلى الاهتمام الكبير من السلطات المحلية، خاصة من حيث عدد الحصص السكنية التي لا تلبي حجم الطلبات المتزايدة على هذه الصيغة السكنية، فالمناطق الريفية مزالت تعاني من عدة مشاكل صحية واجتماعية تقف عائقا امام تحقيق الهدف الاقتصادي المرتبط بتحقيق متطلبات التنمية المحلية، فالمناطق الريفية حسب أفراد العينة تحتاج إلى توفير أكبر قدر من الخدمات المتعلقة بضمان استمرارية دعم مشاريع التنمية المحلية، من خلال القضاء على الممطالة والبيروقراطية بمفهومها السلبي في التعاملات الادارية.

لقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية، و دور إيجابي للسكن الريفي على التنمية المحلية حيث تتراجع التنمية المحلية كلما تراجعت مؤشرات التنمية الريفية وترتفع التنمية المحلية بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، كلما ارتفعت مؤشرات تطوير المناطق الريفية سواء ما تعلق بالسكن أو التمدن أو الدعم الريفي والفلاحي.

نجد أن البعد المتعلق بتحقيق الاستقرار الريفي له أكبر تأثير على سياسات التنمية المحلية، حيث كلما تراجعت نسبة التواجد السكاني في الأرياف، كلما تراجع مستوى التنمية الريفية والتي بدورها تنعكس على متطلبات التنمية المحلية، فالعامل البشري له مكانة ودور

في إعادة بناء وتطوير المناطق الريفية بما يخدم تحقيق التنمية المحلية. وعليه تشير النتائج الميدانية أنه لا تنمية ريفية ولا تنمية فلاحية ولا تنمية اجتماعية في ظل تراجع الخدمات المرافقة لصيغة البناء الريفي في هذه الولاية .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور سياسة البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية بالجزائر، تبين لنا أن التنمية المحلية أصبحت مفهوماً واسعاً تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والبيئية في إطار متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، لم يعد مفهوم التنمية المحلية قائماً على النمو الاقتصادي وحجم الدخل القومي بهدف تحقيق رفاهية المجتمع، بل المتغيرات البيئة الداخلية والخارجية ولاسيما في عالمي الاقتصادي والسياسية والمتبنى في مختلف الهيئات الدولية، وهذا ما أفرز نمط تنموي جديد يركز على محورية المواطن في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات التنموية.

وتعتبر التنمية المحلية عن تجاوز المجتمع لمشكلاته العمرانية والاقتصادية والبيئية وفق تصورات بنوية ووظيفية تسمح بتسخير الامكانيات البشرية والمادية في اطار برامج وسياسات تعتمد على الحكومات لفترات زمنية محددة.

وأما البناء الريفي إلا شكل من أشكال العمران الذي يرتبط بالمجتمعات الريفية والذي يهدف إلى ضبط الحركة الريفية الحضرية من خلال تقديم مساعدات مالية للأفراد المقيمين في الريف، قصد بناء سكنات في مناطقهم الريفية، وقد انتهجت السياسة السكنية في الجزائر هذا النمط العمراني بعد الاستقلال مباشرة في ظل تزايد أعداد الهجرة الداخلية التي نجم عنها مساوئ اجتماعية واقتصادية، فأطلقت مجموعة من البرامج السكنية الريفية في اطار سياسات الثورة الزراعية التي تهدف الى دعم الفلاحين لتحقيق المزيد من الانتاج الفلاحي.

لقد شهدت هذه الصيغة السكنية تطورا من الناحية الشكلية وحتى المادية وان كانت غير كافية لتلبية عدد الطلبات المتزايدة على هذه الصيغة السكنية، الا انه مع مطلع الالفية الجديدة اصبحت هذه الصيغة السكنية تحمل بعدا اقتصاديا اكثر منه اجتماعيا والذي يدخل في اطار سياسة التنمية الريفية والتجديد الفلاحي.

وقد عرفت صيغة البناء الريفي العديد من التحولات على المستوى القانوني والمالي نتيجة تحديات التي عرفها المستفيدين من هذه الصيغة السكنية خاصة من ناحية القيمة

المالية والشروط التقنية كرخصة البناء وشرط الإقامة، فنجاح أي سياسة عامة يقتضي الوقوف على كل الظروف البيئية والقانونية وحتا الاجتماعية لضمان تحقيق الاهداف المرجوة.

ان الوصول الى تحقيق تنمية محلية يقتضي الاهتمام المقدرات البشرية والطبيعية التي تسمح بتجسيد المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي تنطلق من البيئة الريفية والحضرية، وهذا دون الاخلال بتنمية جهة على حساب جهة اخرى مما يؤدي الى بروز فوارق التنموية بين مختلف المناطق.

1- نتائج الدراسة

لقد ساهمت صيغة البناء الريفي في إعادة تأهيل وتثبيت الساكنة في المناطق الريفية في ولاية المدية خاصة في المناطق التي شهدت موجات هجرة داخلية من خلال تطور مشهود في عملية توزيع الحصص السكنية الريفية والتي بلغت 2572 وحدة على مستوى بلديات العمارية وأولاد ابراهيم وبعدة هذه المناطق التي خصصنا لها جانب من دراستنا الميدانية من خلال توزيع استمارات على بعض المستفيدين من صيغة البناء الريفي فيها، بهدف معرفة الأثر الذي أحدثه السكن الريفي على نمطهم المعيشي والاقتصادي خاصة ماتعلق بتوفر المرافق الاجتماعية التي تساعد على تسهيل الحياة في تلك المناطق الريفية، وبالتالي أثره على النشاط التنموي المحلي.

إن وضع سياسات التنمية المحلية في كل إقليم أو منطقة جغرافية يهدف إلى تغيير وتطوير مستوى معيشة السكان محليا، وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق داخل الدولة، باعتبار التنمية المحلية القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

- ارتبطت التنمية المحلية بتوفير الاحتياجات والخدمات والمرافق لتسهيل الحياة اليومية داخل المجتمعات المحلية، بناءا على مبادئ المشاركة الشعبية في التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج التنموية، وكذا في تحديد الأولويات التنموية والقطاعية على المستوى المحلي.

- تعتبر المناطق الريفية جزء من المجتمع المحلي فالتنمية المحلية تعالج مشاكل الأوساط الريفية في إطار برامج التنمية الريفية المتكاملة التي لا تقتصر على الجانب الفلاحي، وإنما تتعداه إلى جوانب اجتماعية وثقافية وبيئية فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تغيير في الأوضاع التي يعيشها السكان في الأرياف، انطلاقا من مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تتبناها مختلف الحكومات خاصة التي تمتاز مجتمعاتها بالطابع الريفي والفلاحي.

- إن الاهتمام الاقتصادي والسياسي بالتنمية الريفية أخذ أبعادا دولية ومحلية في ضرورة إحداث تنمية ريفية تهدف إلى القضاء على الفقر الريفي والحد من النزوح الريفي وإعادة الاعتبار للمجالات الفلاحية والصناعات التقليدية مثل صناعة الفخار ولواحقه الذي تتميز به مناطق جبلية مثل العيساوية وبعطة والذي يشهد تطورا في المنتج والتسويق، حيث تتواجد هذه المناطق بمحاذاة الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين العمارية وبوقرة بولاية البليدة.

- يتطلب تحقيق أهداف التنمية الريفية المتمثلة في الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والهجرة مع توفير بيئة تحتوي على متطلبات اجتماعية وتقنية ومؤسساتية تتكامل فيما بينها للوصول إلى بناء مجتمع ريفي داعم للتنمية المحلية، إذ أن تحقيق الأمن الغذائي يحتاج إلى توفير نظم وأساليب تكنولوجية حديثة في الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، كما أن القضاء على مشكلة الفقر يتطلب وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المناطق الريفية قصد التحكم في اليد العاملة واستغلالها.

- أولت الجزائر الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال توفير جملة من الأدوات المالية والقانونية المرافقة لمختلف البرامج المخصصة للأقاليم الريفية باعتبارها أحد ركائز التنمية المحلية والوطنية، فالسياسات التنموية في الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة ارتكزت على البعد الاجتماعي المتمثل في السكن، التعليم والصحة لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي المنتهج والقائم على ضمان شروط السلم الاجتماعي.

- إن من بين السياسات الاجتماعية التي كانت لها أهمية في الجزائر "قطاع السكن" والذي اعتبر رهان سياسي واقتصادي من خلال حجم المبالغ والبرامج المعلنة في مختلف المخططات التنموية المنتهجة - السياسة السكنية - منذ 2000 إلى 2018، فقد عرف تطورا من حيث الكم والنوع باعتبار أهميته في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، والتطور في العرض لم ينعكس على الطلب الذي لازال مرتقعا نتيجة غياب رؤية إستراتيجية واقتصادية نحو قطاع السكن خاصة من الجانب المالي والإداري.

- إن محور التنمية المحلية في المناطق الريفية هو العنصر البشري والسكاني ونتيجة للظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في مرحلة التسعينات والظرف الدولي الذي أصبح يولي أهمية بتطبيق متطلبات التنمية المستدامة، أعطت أهمية للبعد الاجتماعي كمدخل لتحقيق التنمية في المناطق الريفية والحضرية، والبناء الريفي الذي يدخل في إطار التنمية الريفية يعتبر أداة مهمة في الحد من ظاهرة الهجرة الريفية وإعادة تأهيل المناطق الريفية، إلا أن هذه الآلية لازالت تعاني من عدة تحديات إدارية ومالية حالت دون تحقيق التنمية الفعلية في المناطق الريفية وبرز دليل على ذلك هو إعادة اطلاق برنامج "مناطق الظل" الذي يستهدف المناطق الريفية بالخصوص التي كانت محور العملية التنموية في الفترات السابقة إلا أن النتائج ابرزت انها كانت للتسويق السياسي وما انجز منها ما كان إلا لشراء السلم الاجتماعي.

- ساهمت سياسة البناء الريفي في زيادة الاهتمام بالمناطق الريفية من خلال ارتفاع النمو السكاني إضافة إلى ارتفاع منسوب الإنتاج الفلاحي في مختلف الشعب، على الرغم من التحديات التسويقية التي تعرقل اكتمال العملية الانتاجية وتقلل من الاهتمام من ممارسة نشاطات الفلاحية، لاسيما في مجال شق الطرقات وتوفير النقل.

- إن الدور التنموي للبناء الريفي المرتبط بتهيئة السكان في المناطق الريفية وتحسين الإطار المعيشي والخدماتي والحد من ظاهرة النزوح الريفي أصبح مرهونا بتوفير الخدمات

الصحية والتعليمية، وربط المناطق الريفية بالحضرية من خلال شق الطرق، وتزويد السكان بالشبكات العامة من كهرباء وغاز، وتوفير الماء الصالح للشرب، فالوصول إلى إحداث تنمية ريفية تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى تكامل كل الأدوات القانونية والإدارية وحتى الإعلامية لخدمة وتطوير التنمية المحلية.

- استفادت سياسات التنمية المحلية المتعلقة بتنمية وتطوير الريف وإعادة تأهيله اقتصاديا من برامج البناء الريفي خاصة من خلال إعادة التعمير لبعض المناطق التي كانت شبه مهجورة، وكذا تأهيلها بمختلف المرافق والخدمات أدى إلى زيادة عدد العاملين في القطاع الفلاحي وتراجع حجم الهجرة الريفية وانخفاض حجم الفقر الريفي وتوسع المساحات الزراعية، كما استفادت صيغة البناء الريفي من مختلف المشاريع الريفية المتعلقة بتحسين معيشة السكان فقد حفزت السكان على العودة إلى مناطقهم والاستفادة من منحة البناء الريفي في إطار البرامج الداعمة لتحقيق التنمية الريفية

2-المقترحات: بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، ومن خلال الدراسة الميدانية نقترح جملة من الأفكار نتمنى تجسيدها على أرض الواقع في المستقبل القريب حتى تصل الأرياف للمساهمة في تنمية محلية في المجالات المعروفة بها كالزراعية والرعي وتربية الحيوانات والصناعات تقليدية وحرفية، التي سيكون لها الدعم الأكبر في تنشيط الصناعة من خلال عملية تحويل تلك المنتجات.

- ضرورة توسيع حجم القاعدة اللامركزية على المستوى المحلي لتشمل كل مكونات المجتمع المحلي للوصول إلى وضع الأولويات التنموية في كل منطقة، من خلال اشراك الجمعيات الريفية والمحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع المشاريع التنموية على مستوى المناطق الريفية.

- ضرورة بناء ثقافة المشاركة والاتصال بين المواطن والإدارة في إعداد مشاريع وبرامج التنمية المحلية والريفية، من خلال وضع آليات للمشاركة عبر منصات الكترونية أو عن

طريق المشاركة الشعبية المباشرة من خلال الاستشارة.

- ان زيادة الاهتمام بتوفير الحاجيات الاجتماعية في الوسط الريفي يساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية مما يؤثر على تحقيق التنمية المحلية.

- تدعيم المناطق الريفية بمختلف التسهيلات الإدارية والقانونية يشجع على تثبيت السكان في المناطق الريفية، من خلال وضع ملحقات ادارية واقتصادية تساهم في الاقتراب من المواطن في مختلف القرى والمداشر.

- القضاء على الهجرة الريفية السلبية يتطلب توفير خدمات الصحة والتعليم للسكان في الأرياف.

- ضرورة إبراز دور المرأة الريفية وتثمين مختلف المجهودات الفردية والجماعية من خلال الدعم المالي والتقني لمختلف المشاريع التي تقوم عليها وزارة التضامن والأسرة و وزارة السياحة والصناعات التقليدية في تنسيق محكم.

- توسيع حجم الاستفادة من البناء الريفي مما ينعكس على تحقيق التنوع في الأنشطة الاقتصادية في الريف، فالتقليل من الفقر الريفي مرتبط بالاعتماد على نشاط دائم .

- ضرورة تنويع البرامج التنموية في المناطق الريفية لاستقطاب السكان نحو ممارسة أنشطة ريفية تدعم التنمية الريفية، من خلال تسهيل إنشاء مؤسسات ومشاريع مرتبطة بانتاج الحليب وتربية الأبقار والأغنام والدواجن التي تعتبر النشاط الرئيسي في المناطق الريفية التي وزعت استمارة الاستبيان فيها.

- أهمية التحسيس والإعلام بالقوانين المرتبطة بالاستفادة من مشاريع التنمية الريفية الجوارية بتنظيم ورشات في المناطق الريفية ونقل مختلف التقنيات الحديثة المستعملة في الانتاج والتسويق.

- ضرورة إحداث مخططات عمرانية ريفية للحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية، بضبط حركة التعمير في الأرياف من خلال ربطها بقنوات الصرف الصحي والطرق

ومختلف شبكات الغاز والكهرباء والماء الشروب.

- تعزيز دور البناء الريفي في تقليل الضغط على السكنات الحضرية بمختلف صيغها مما يحقق التوازن الديمغرافي.

- خلق مناطق سياحية بفعل تثبيت السكان وزيادة الاهتمام بالجانب الجمالي للمناطق الريفية، مما ينعكس على توفير اليد العاملة في قطاعات غير زراعية، مثل مناطق الضاية وبن شكاو وتمزغيدة، وتجسيد القرى الريفية السياحية من خلال توفير مخيمات ريفية أو فنادق صغيرة تروج للسياحة الريفية.

- ضرورة الرفع من القيمة المالية لمنح البناء الريفي البالغة 700.000 دج، لتقليل من السكنات غير المكتملة نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء، بالرغم من الزيادة المعتبرة التي وصلت إلى 1000.000 دج في بعض الولايات الجنوبية - ادرار، تمنراست، اليزي، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي، غرداية، تندوف في عام 2014 الا انها غير كافية مقارنة بحجم الزيادات المتوالية في أسعار مواد البناء.

- تدعيم المقاولات الريفية في بناء وتجهيز السكنات وفق مخططات توفر المرافق الضرورية للمستفيد.

- ضرورة توفير العقار العمراني المجمع داخل المناطق الريفية لتوفير وتقريب المرافق الصحية والتعليمية من السكان.

- ضرورة منح السلطات المحلية والبلدية سلطة منح الإعانات المالية وتقليل الممارسات المركزية.

- تدعيم حصول سكان الريف على شبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة.

- تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مختلف المناطق بإشراك كل الفواعل المحلية المتخصصة.

- تدعيم النشاطات التقليدية وتثمين التراث الثقافي في الأرياف.
وتؤكد لنا من الدراسة الميدانية أن البناء الريفي الذي يعد محورا أساسيا من محاور التنمية المحلية لتوطين الساكنة وتقليل ظاهرة هجرة الأرياف، لكنه ليس العامل الوحيد فإذا أخلت عوامل أخرى تراجع دوره الايجابي ليصبح البناء الريفي مهجورا من مستفيديه وهو حال بعض البنايات الريفية، إن لم يكن في ولاية المدية فإنه شأن بعض أرياف ولايات الوطن.

الملاحق

الملحق 01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استمارة بحث لتحليل الاطروحة الموسومة:

دور صيغة البناء الريفي في سياسات التنمية المحلية في الجزائر (2000-2018) دراسة
حالة ولاية المدية

في إطار استكمال مشروع الدكتوراه نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بغرض الإجابة على الأسئلة الواردة فيها والإجابة عنها بكل أمانة و صدق بغية التعاون معنا وذلك بوضع علامة X أمام الإجابة المناسبة، ونحيطكم علما أنّ المعلومات المصرح بها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وشكرا على تعاونكم.

إشراف الأستاذة الدكتورة: نبيلة بن يوسف.

إعداد الطالب: الصادق معقافي

السنة الجامعية: 2021/2022

المحور الاول : البيانات الشخصية.

3. الجنس: ☐ أنثى ☐ ذكر

4. السن: ☐ من 20 الى 30 سنة

☐ من 31 الى 40 سنة

☐ من 41 الى 50 سنة

☐ من 60 فما فوق

5. المستوى التعليمي: ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

6. الحالة الاجتماعية: ☐ اعزب (ة) ☐ متزوج (ة) ☐ ارمل (ة) ☐ مطلق (ة)

المحور الثاني: معلومات حول طبيعة الاجراءات الادارية والمالية واطروف الاستفادة من صيغة البناء الريفي

7. هل استقراركم في الريف؟

☒ دائم ☐ مؤقت

إذا كان استقراركم مؤقت فما هو السبب:

8. هل شهدت منطقتكم الريفية هجرة؟

☐ كبيرة ✓

☐ متوسطة ✓

☐ ضعيفة ✓

9. هل عودة الاستقرار في الريف شجعكم على طلب الاستفادة من البناء الريفي؟

☐ نعم ☐ لا

(8) حسب رأيكم هل عدد الاعانات المالية كافية لتغطية حجم الطلبات المقدمة؟

☐ نعم ☐ لا

(9) هل كانت قيمة الاعانة المالية كافية لاتمام انجاز سكن؟

☐ نعم ☐ لا

(10) هل شكلت الاجراءات الادارية معرقل لحصولك على الاعانة المالية لبناء مسكن ريفي؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت نعم هل هي؟

☐

✓ رخصة البناء

☐

✓ الحيازة

☐

✓ الإقامة

11) ما هو مستوى رضاكم عن هذا النوع من السكن؟

☐

✓ راض بشدة

☐

✓ راض

☐

✓ غير راض

12) هل سكنك الريفي يقع؟

☐

✓ وسط تجمعات بشرية

☐

✓ على أطراف التجمعات البشرية

☐

✓ على هامش التجمعات البشرية

المحور الثالث : معلومات حول مدى توفر وسائل تحقيق الاستقرار في أرياف ولاية المدية:

13) هل يتوفر السكن الريفي الذي استقذت منه على شبكة الكهرباء؟

☐

لا

☐

نعم

14) هل سكنك الريفي موصول بشبكة الغاز؟

☐

لا

☐

نعم

15) هل يتوفر سكنك الريفي على قنوات الصرف الصحي؟

☐

لا

☐

نعم

16) هل تتوفر منطقتك الريفية على مستوصف؟

☐

لا

☐

نعم

17) هل تستفيد من الماء الصالح للشرب؟

☐

لا

☐

نعم

18) هل توجد مدرسة ابتدائية في منطقتكم؟

☐

لا

☐

نعم

19) هل يتوفر النقل المدرسي في منطقتك؟

نعم ☐ لا ☐

(20) هل يتوفر الشغل الدائم في منطقتك؟

نعم ☐ لا ☐

(21) هل تتوفر منطقتك السكنية على شبكة طرق معبدة؟

نعم ☐ لا ☐

(22) هل يرتبط سكنك بالهاتف وشبكة الانترنت

نعم ☐ لا ☐

(23) هل تتوفر منطقتك السكنية على بعض المرافق الترفيهية

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: معلومات حول الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لصيغة البناء الريفي في ولاية المدية

(24) هل أدت صيغة البناء الريفي الى تقليص عدد السكنات الهشة (الاحواش) في الريف؟

نعم ☐ لا ☐

(25) هل قلصت صيغة البناء الريفي من ازمة السكن لافراد عائلتك؟

نعم ☐ لا ☐

(26) هل لديك ارض فلاحية تقوم بخدمتها؟

نعم ☐ لا ☐

(27) ما هو النشاط الفلاحي الذي تمارسه؟

☐ ✓ زراعة القمح والشعير

☐ ✓ زراعة الخضراوات

☐ ✓ انتاج الزيتون

☐ ✓ تربية الدواجن

☐ ✓ تربية المواشي والابقار

(28) هل يساهم نشاطك الفلاحي في توفير احتياجاتك العائلية والفردية؟

نعم ☐ لا ☐

(29) هل تستفيدون من الدعم الفلاحي؟

☐ نعم ☐ لا

30) هل لدى افراد عائلتك اهتمام بالصناعات التقليدية والحرفية والفخارية؟

☐ نعم ☐ لا

31) هل يتم بيع منتجاتكم في الاسواق المحلية الموجودة على مستوى ولاية المدية؟

☐ نعم ☐ لا

32) هل تشارك بمنتجاتك في المعارض (المحلية / الوطنية / الدولية)؟

☐ نعم ☐ لا

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

أولاً:الكتب

- (1) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، الاسكندرية، مصر، دار الشروق، 2001.
- (2) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997.
- (3) الأخرس محمد صفوح، علم السكان وقضايا التنمية، ط6، دمشق: مطبعة الدوايدي، 2000
- (4) أنجرس مورييس، نهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، الجزائر: دار القصبة، 2004
- (5) انجلز فريدريك، أزمة السكن، (ترجمة:فؤاد ايوب)، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، 1964
- (6) اندرو هايوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، (ترجمة:منير محمود بدوي)، السعودية: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2011.
- (7) باشا عمر حمدي، محررات شهر الحيازة، الجزائر: دار هومة للنشر، 2004.
- (8) بدوى عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996
- (9) بدوي أحمد زكي، معجم المصطلحات الاقتصادية-انجليزي فرنسي عربي، ط2، بيروت: دار الكتاب المصري اللبناني، القاهرة-، 2003
- (10) بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، عناية: دار العلوم، 2004 .
- (11) بلطاس عبد القادر ، الاقتصاد المالي و المصرفي السياسات و التقنيات الحديثة في تمويل السكن، ديوان.المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
- (12) بلطاس عبد القادر، استراتيجية تمويل السكن في الجزائر، ط2، الجزائر، 2007.
- (13) بلقاسم محمد حسن بلهول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985

- (14) بوحوش عمار ومحمود الذنبيات، ناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1995.
- (15) بدوي أحمد زكي ، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، 1977
- (16) التابعي كمال، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم الاجتماع، القاهرة : دار المعارف، 1993
- (17) التكلوي حمد، علم الاجتماع وقضايا التخلف، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1988
- (18) التيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000
- (19) جلي على عبد الرزاق و آخرون، مناهج البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992
- (20) الجندي مصطفى، المرجع في الادارة المحلية، الاسكندرية: منشأة المعارف، 1971،
- (21) حاروش نورالدين وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2017.
- (22) حسين سمير محمد، الاعلام والاتصال بال جماهير والرأي العام، القاهرة: عالم الكتب، 1948
- (23) حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999
- (24) الحسيني السيد وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط3، مصر: دار المعارف، 1988.
- (25) الحنيطي دوخي عبد الرحيم، التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات، الأردن، 2012

- (26) خضير إدريس، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقاته ببعض النظريات الاجتماعية، الجزائر، 1983
- (27) الدعبوسي سامر أحمد، التنمية والسكان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي و دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2007.
- (28) رشيد أحمد، نظام الحكم والإدارة، الإسكندرية : دار المعارف، 1989.
- (29) زكي رمزي، فكر الأزمة، دراسة في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية والفكر التنموي، مصر: مطبوعات مكتبة القاهرة، 1978
- (30) زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2014.
- (31) الزين عزري، قرارات العمرانية الفردية وطرق الطعن فيها، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005
- (32) سعيد عيشور نادية وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017
- (33) السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986
- (34) السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984
- (35) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، الاسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000
- (36) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001
- (37) عبد الرحمان أسامة، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، الكويت: عالم المعرفة، 1982.

- (38) عبد الرحيم عبد المجيد، علم الاجتماع الحضري، القاهرة: المكتبة لأنجلو مصرية، 1976.
- (39) عبد الرحيم عبد المجيد، علم الاجتماع الريفي، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975.
- (40) عبد السلام محمد السيد، التكنولوجيات الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة، 1999.
- (41) عبد اللطيف احمد رشاد. الاطار النظري لتنمية المجتمع المحلي. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر. 2009.
- (42) العبد صلاح وآخرون، سياسات التنمية الريفية، المداخل.. والتطبيقات، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998
- (43) عثمان غنيم محمد، مقدمه في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999
- (44) عمر حسين ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995
- (45) عجمية محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001
- (46) عدلي سليمان، وجهات نظر في التنمية الريفية، سلسلة التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1976
- (47) عشي علاء الدين، مدخل القانون الإداري، الجزائر: دار الهدى، 2010.
- (48) العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، ط1، دار يعرب، 2004.
- (49) غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.

- (50) غلاب محمد ومحمد صبحي عبد الحليم، السكان جغرافيا وديمغرافيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978.
- (51) غنيم عثمان محمد، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
- (52) فرج محمد إسماعيل، التخطيط للتنمية الريفية، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1983.
- (53) فؤاد مهنا محمد، القانون الإداري المصري المقارن، لإسكندرية: دار شباب الجامعة، 1973.
- (54) كوك مارك، الجزائر المجال المقلوب، (ترجمة: خلف بوجمعة)، الجزائر: دار الهدى، 2010.
- (55) محمد بدر عبد المنعم ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، مصر: دار المطبوعات الجديدة، 1982.
- (56) محمد بلقاسم حسني بهلول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
- (57) محمد عبد الوهاب، البيروقراطية في الإدارة المحلية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2004.
- (58) المغربي كامل وآخرون، أساسيات في الإدارة، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995.
- (59) ملحم سامي محمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
- (60) ناشد سوزي على، المالية العامة النفقات، الإيرادات، الميزانية العامة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

- (61) ناصف سعيد، محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997
- (62) نوفل محمد بكر، فريال محمد ابو عواد، التفكير والبحث العلمي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010
- (63) الهواري عادل مختار، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993 .
- (64) وائل التل عبد الرحمن، عيسى محمد قحل، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، ط2، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007
- (65) زيانى صالح ، مراد بن سعيد. "الحوكمة البيئية العالمية - قضايا واشكالات"، الجزائر: دار قانة للنشر و التوزيع. 2010.
- (66) يوارقي عبد الحق، التنمية الاقتصادية، دمشق: الطبعة الجديدة، 1977.
- ثانيا: القوانين والمراسيم
- 1-الدساتير
- (1) دستور 1976، المؤرخ في 1976/11/22، الجريدة الرسمية، عدد 94 ،بتاريخ 1976/11/24
- 2-الاورام
- (1) جبهة التحرير الوطني ، ميثاق الجزائر ،الجزائر 1964
- (2) قانون الثورة الزراعية، الأمر الرئاسي رقم 73 - 71 الصادر في 08 نوفمبر 1971
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976 ، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976
- 3-القوانين

- (1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **الجريدة الرسمية**، عدد 61. 21 أكتوبر 2010
 - (2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 1/254، وفقا لتعديل قانون المالية لسنة 1992
 - (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، المادة 4، **الجريدة الرسمية** العدد 77 الصادر بتاريخ 2001/12/15
 - (4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11 / 04، المؤرخ في 2011/04/17 المحدد لقواعد تنظيم نشاط الترقية العقارية، **الجريدة الرسمية** عدد 14
 - (5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، عدد 12، المؤرخ في يونيو 2012
 - (6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16/08 المؤرخ في 03 اوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي **الجريدة الرسمية** العدد 46 المؤرخة في 2008/8/10
 - (7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، عدد 37، المؤرخ في 2011 / 06/22.
- 4-المراسيم التنفيذية**
- (1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 13-151 المتعلق بتنظيم الادارة المركزية في وزارة السكن و العمران المادة 2، الصادر بتاريخ 15 افريل سنة 2013، **الجريدة الرسمية**، عدد 22، الصادرة في 25 افريل 2013.

- (2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة السكن و العمران، المرسوم التنفيذي رقم 10-235، يتضمن تحديد مستويات المساعدة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي او بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كفيات منح هذه المساعدة، **الجريدة الرسمية**، العدد 58، بتاريخ 05 أكتوبر 2010
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القرار الوزاري المؤرخ 10 شعبان 1434 الموافق 19 يونيو 2013 المحدد لكفيات الحصول على مساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي-المادة 4 **الجريدة الرسمية**، العدد 32 جوان 2014
- (4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القرار الوزاري المؤرخ في 2018/9/25 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المؤرخ في 2013/6/19، المحدد لكفيات الحصول على مساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي،المادة 3 و4 **الجريدة الرسمية** 2018 /10/14
- (5) وزارة السكن والعمران والمدينة، التعليم الوزاري رقم 498،المؤرخة في 2018/4/18، والمتعلقة بالسكن الريفي المجمع.

ثالثا:المذكرات

1-أطروحات دكتوراه

- (1) احمد المصري محمد عزت عبد العزيز، رعاية الشباب كإحدى استراتيجيات تحديث المجتمع المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة الفيوم، مصر، 2008.
- (2) بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.

- (3) بيسار عبد الحكيم ، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، **أطروحة دكتوراه** علوم في العلوم الاقتصادية تخصص : علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018 .
- (4) بن يحي محمد ، واقع السكن في الجزائر وإستراتيجية تمويله، **أطروحة دكتوراه**، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- (5) خياري رقية، السياسات التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية، **أطروحة دكتوراه** علوم في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2014.
- (6) خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3. 2011 .
- (7) زو زو رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، **أطروحة دكتوراه** دولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع –قسنطينة، 2008.
- (8) شنافي ليندة، تأثير سياسية الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، **اطروحة دكتوراه** علوم في علوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010
- (9) عبان عبد الغني ،الرقابة على الأنشطة العمرانية في التشريع الجزائري، **أطروحة دكتوراه** في العلوم القانونية ،تخصص قانون عقاري كلية الحقوق والعلوم السياسية ،باتنة، 2017.
- (10) عربي باي يزيد، إستراتيجية البناء على ضوء قانون التهيئة والتعمير، **أطروحة دكتوراه** في القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

- (11) عمران محمد، سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تنظيم سياسي وإداري. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011.
 - (12) فتحون ايمان، التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع - تخصص علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة 1 2017.
 - (13) فكار عثمان، تطور السكن في الوسط الريفي: دراسة سوسيو مجالية للمجال السكني منطقة بني ورتيلان شمال غرب سطيف، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.
 - (14) كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013.
 - (15) هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.
- 2- رسائل ماجستير**
- (1) براكتيه بلقاسم، هجرة القوى العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة قسم السكان، جامعة حلب 1987.
 - (2) بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية -، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2011.
 - (3) بوحريق كريمة، تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري، مذكرة ماجستير قسم علم الاجتماع وديمغرافيا جامعة باتنة. 2009.

- (4) بوراوي عيسى، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة باتنة 2014.
- (5) تكواشت كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، **مذكرة ماجستير**، قانون عقاري، كلية الحقوق، باتنة، 2009.
- (6) جهاد صالح عبد اللطيف سلامة، الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء، **مذكرة ماجستير في هندسة التخطيط الحضري الإقليمي** بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2010.
- (7) حلبي مصطفى، اقتصاديات المياه ودورها في التنمية المحلية، **مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص :الاقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية**، جامعة معسكر، 2015.
- (8) درويش شريف، التغيير الاجتماعي في الريف الجزائري تغير علاقة الإنسان بالأرض وأثارها دراسة ميدانية في ولاية المدية، **مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي والحضري**، جامعة الجزائر، 1990.
- (9) ساكري صالح، المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية، **مذكرة ماجستير في علم الاجتماع**، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، جامعة باتنة، 2008.
- (10) سعدان رابح، الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة المنطقة الحضرية للبوني عنابة، **مذكرة ماجستير**، علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2006.
- (11) شريفي احمد، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري واقتصاد السوق، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- (12) عبد المعطي صالح قدومي منال، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، **مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي** كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2008.

- (13) عزيزي عثمان، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلا، **مذكرة ماجستير**، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2008
- (14) عقاب عبد العزيز، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق وعلوم سياسية، جامعة باتنة، 2010
- (15) عمارة نورة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2012
- (16) عمراوي صلاح الدين، السياسة السكنية في الجزائر، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 2008
- (17) العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكلة السكن في الجزائر 1999-2009، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3. 2012
- (18) عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011
- (19) قتالي عبد الغاني، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، **مذكرة ماجستير** في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، 2010
- (20) قلاب ذبيح نوال، المتصل الريفي الحضري في الجزائر، **مذكرة ماجستير** في علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة باتنة، 2008
- (21) محمود الزهار ريم ، واقع تطبيق الخطط التنموية الإستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية حالة دراسية - مدينة غزة . فلسطين، **مذكرة ماجستير**، 2014

- (22) مرغاد لخضر، واقع المالية المحلية في الجزائر، **مذكرة ماجستير** علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2001
- (23) مليحي نجا، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة، **مذكرة ماجستير** في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2006
- (24) نمر قشوع منال محمد، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم، **مذكرة ماجستير** في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. 2009
- (25) يحي مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية، حالة مدنية ورقلة **مذكرة ماجستير** في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص المدينة والمجتمع والتنمية المستدامة، كلية الهندسة المدنية الري والهندسة المعمارية، قسم الهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012
- (26) يرقى كريم، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية المدية، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010
- (27)

3- ماستر:

- (1) محمد امين بوزراعة، تقييم أثار المشاريع الإيكوسياحية على التنمية المحلية دراسة حالة مشروع الحظيرة الوطنية لتازة، **مذكرة ماستر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة جيجل.

رابعا: المقالات والمداخلات

1- المقالات

- (1) أوّشن فاروق، "تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جوان 2015.
- (2) أل ياسين محمد حسن ، التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد، 2001.04
- (3) إيمان بوسنة، "قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد 11، ص 384.
- (4) بلال بوجمعة، مساهمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في إنتاج التمور بولاية أدرار، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC ، المجلد 6 /العدد: 1 جوان 2018.
- (5) بركات طارق، "تطوير البيئة الريفية وأثرها في حل مشكلة الاسكان"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 63 ، العدد 5، 2014.
- (6) بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، تاريخ جوان 2013
- (7) بوعزيز عبد الرزاق ،عقيلة عبدلي، "إسهام التنمية الريفية المستدامة في الحد من أزمة السكن"، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة - جامعة المدية، العدد 01، جانفي 2013
- (8) جليل ابراهيم مصطفى، "ليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق"، مجلة ديالي، العدد 20، جامعة بغداد، 2009
- (9) ديلمي عبد الحميد، دراسة في العمران السكن والإسكان، الجزائر، مخبر الإنسان والمدينة.

- (10) رواينية كمال، "تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007
- (11) ساجي فاطمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، العدد 20، ديسمبر 2017.
- (12) السلمي علي، "المدخل الإداري لعلاج المشكلة السكانية بالدول النامية"، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، مارس 1975
- (13) السيد الحسيني، "تنمية العالم الثالث بين المركزية الحضرية والتوازن الاقليمي"، مجلة حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 12، جامعة قطر، 1989
- (14) شبة بدالك، "السكان والتغير الاجتماعي والثقافي في المجتمعين الريفي والحضري في الجزائر رؤية سوسيو-انثروبولوجية" - مجلة اضافات، العددان 29-30 شتاء ربيع 2010
- (15) شويرفات عبد القادر، أ د. فارس فضيل، "أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2016
- (16) عباس عبد العون توفيق، صفاء عبد الجبار علي الموسوي، "قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحافظات العراقية"، مجلة الفرات للعلوم الاقتصادية، العدد 18، 2001
- (17) عباس عمر، "التحضر ومشكلة السكن في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، جامعة عمار ثلجي، 2017
- (18) عبد الله الطريفي صالح، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، المجلة العربية للإدارة، العدد 2 الأردن، 1975
- (19) عبد الله خطاب عادل، "المسكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير"، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، بغداد: مطبعة العاني، 1990

- (20) عليطو خالد وآخرون، "أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 03، 2014
- (21) فوزي بن عبد الحق، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية : تحدياتها وسبل تفعيله، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04/ العدد 2 ، جوان 2018 ،
- (22) مرضي مصطفى، "المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية معالم ودلالات "إنسانيات العدد 7، افريل 1999
- (23) معقافي الصادق، "البعد البيئي لسياسة السكن في الجزائر"، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، العدد العشرون، المركز الجامعي تيسمسيلت، ديسمبر 2017.
- (24) يوسف محمد، لعدي خيرة: السكن الريفي كضمانة للعقار الفلاحي في الجزائر، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد 1، السنة 2020
- (25) مميش سلمى، "إقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح" مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2017
- (26) مهديد فاطمة الزهراء. حاجي فطيمة، "واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس - المدية، جوان 2016.
- (27) ناصر بوعزيز، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016
- (28) هيشور محمد لمين، قراءة سوسيو تاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017
- 2-المدخلات:

- (1) ازابيللا ورتيز، السياسة الاجتماعية تقرير ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأأم المتحدة، 2007 .
- (2) أسس ومعايير الإسكان الريفي، تقرير صادر عن وزارة التخطيط، بغداد: هيئة التخطيط الإقليمي، 1977
- (3) برنامج سياسة التجديد الريفي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006
- (4) بن الشيخ عصام، الأمين سويقات، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب"، مداخلة مقدمة الى أعمال مخبر: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2013.
- (5) بوفليح نبيل محمد طرشي، "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014 .
- (6) تقرير حول حصيلة السكن الريفي الثلاثي الثالث 2002، وزارة السكن والعمران والمدينة، الجزائر، 2003
- (7) تقرير لجنة السياسات الإنمائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الامم المتحدة، نيويورك، افريل 2003
- (8) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، تركيا 3-14 جوان 1996.
- (9) التنمية الريفية في المنطقة العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، هيئة الأمم المتحدة، القاهرة: 2007

(10) الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، نشرة 2018 رقم 18 الديوان الوطني للإحصائيات

(11) الحالة المالية للجماعات المحلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، 2014،

(12) حراق مصباح وآخرون، "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية دراسة حالة ولاية ميلة 2009-2014"، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية ورهان التحول الاقتصادي المربح، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، يومي 19/20 أكتوبر 2015

خامسا الوثائق الرسمية:

(13) خلية الإعلام والاتصال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2015/12/12

(14) منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، الفقر والاستثناء بين أطفال المناطق الحضرية، الإصدار العاشر، مرآز إنوشنتي للأبحاث، نوفمبر 2001، ترجمة: مرآز السائل للترجمة، المادة 51، الفقرة الثامنة، عمان - الأردن، ديسمبر 2002

(15) مؤئل الأمم المتحدة، إدارة التنمية الدولية، أوت/أغسطس 2002 صفحة 12، 2002، الحضرة المستدامة، تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

(16) وثيقة حول كيفية تمويل السكنات الاجتماعية، وزارة السكن من 1962 إلى 1998

(17) يحي سعيد وآخرون، "أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة السكن في الجزائر"، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، تاريخ 9 و 10 ماي 2012.

سادسا: المقابلات

- (1) مقابلة مع السيد مدير محافظة الغابات لولاية المدية بتاريخ 2018 /11/21
 - (2) مقابلة مع السيد مدير الطاقة لولاية المدية 2018 /10/09
 - (3) مقابلة مع ممثل لمديرية الموارد المائية لولاية المدية 2019/01/16
 - (4) مقابلة مع مديرية المصالح الفلاحية، 2018 /9/14
 - (5) مقابلة مع رئيسة مصلحة السكن الريفي لولاية المدية بتاريخ 2018/11/13
- سابعاً :المواقع الالكترونية**
- (1) رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2004-2009، -
www.cg.gov.dz/psre بتاريخ 2018-07-05
 - (2) لحسن الفارسي :السكن الريفي بالمغرب، منتدى الجغرافيون العرب
<http://www.arabgeographers.net>
 - (3) - <https://www.mhuv.gov.dz> 2010-2014
انجازات البرامج الخماسية للفترة 2014-2015/2019
 - (4) المحور اليومي مقال منشور بتاريخ 2018/5/11، اطلاق السكن الريفي بالمدن الشمالية قريبا، اطلع عليه في 2018/9/4
 - (5) الموسوعة العربية الشاملة <https://www.mosoah.com/career-and-education/education/analgesic-definition-and-types/> 2018/04/03
 - (6) الموقع الالكتروني لوزارة السكن والعمران والمدينة www.mhuv.gov.dz
 - (7) الموقع الرسمي لولاية المدية،
 - (8) وزارة السكن والعمران، السكن الموجه للبيع بالإيجار
<http://www.mhuv.gov.dz> تاريخ الاطلاع 2018/02/08
 - (9) وكالة الأنباء الجزائرية 2018/8/14 على الموقع <http://www.aps.dz> :

- 10) <http://www.adjir.com/ar/national/244573.htm> :الموقع على 2018/08/13 بتاريخ الفجر يومية
- 11) <http://www.cnl.gov.dz/ar/financement>
- 12) <https://www.mhuv.gov.dz>

2-المراجع باللغات الأجنبية

1-Ouvrages

- 1) Abdeltif Benachenho **La question de logement à Alger**, O.P.U, Alger, 1976,
- 2) Guelleb Salima, **le financement du logement social réalité et perspectives**, mémoire de fin d'étude, école national d'administration, Algérie, 1996-1997,
- 3) PAUL BEURG, **comprendre l'urbanisme**, Edition Monteur, Paris, 1977
- 4) Abrams.Charles.**housing in the modern world**.new york.faber1969
- 5) Paul LACAZE, **Les politique du logement**, édition Flammarion, Paris, 1997
- 6) rachid hamidou .**le logement un defis. alger** ed.O.P.U/E.N.A.L.1989
- 7) Thomas R.M, **human development cultural**, ltd , 1998, USA
- 8) xavier yacono .**la colonisation des palines de chélif.de la viguerie au confluent de la mima**. Alger. Imprimerie d'édition imbert .taue 1955
- 9) yves lacost, andre nouschi, andré pfenam, **l'Algérie passe et présent**.paris,éditions sociales 1960
- 10) Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region.
- 11) Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables.
- 12) MADR, La Politique du Renouveau de l'Economie Agricole et du Renouveau Rural, en Algérie,2012, (Nora MEDJDOUB),

2-Articles

- 1) Ravallion et al, **New Evidence on the urbanization of global poverty World Bank Policy**, Research Working Paper, No. 4199 ,Washington, DC, World Bank, 2007,
- 2) Berkane Youcef, Moussaoui Abdenour: La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation, **Revue des sciences économiques**, de gestion et sciences commerciales, Université de Msila, N°8, 2012

- 3) Adra tarach .les facteurs déterminant la crise de logement en Algérie .revue science humaine .université de
- 4) BRUN, A.et al. Les espaces ruraux revisités. **In Revue d'économie régionale et urbaine**, N°1, Edition : A. Colin, Paris1992
Constantine .algerie.2009
- 5) LEON, Y. Rural development in Europe: a research frontier for agricultural economists. In European , **Review of Agricultural Economics**. Volume 32, n°3. . 2005
- 6) Ministère de l'agriculture et du développement rural : **Evaluation de la mise en œuvre du renouveau rural**, 20ème Session d'évaluation trimestrielle-Alger, 09 Mars 2014
- 7) **Rapport de mission** , Objet : recensement, évaluation et recommandation relatifs au système de financement de l'habitat en Algérie Juillet 2002
- 8) Problèmes économiques .**selection de texte français et étrangers** No.1727.10 juin 1981
- 9) ministère de l'habitat et l'urbanisme un million de logement, deux ans après ,le **bultin de l'habitat** , N.02juin ,2007
- 10) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2006**, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information
- 11) Office National des Statistiques, **Répartition des logement sinscritset des livraisons par wilaya**

فہرِس

الجد اول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	المقارنة بين الريف والحضر	27
1-2	يوضح احتياجات السكن في الجزائر 2008-2025	73
2-2	تطور عدد العائلات الحضرية والريفية في الجزائر ما بين 1962-2007	79
3-2	يبين النمط العمراني في المناطق الريفية الجزائرية قبل الاستقلال	90
4-2	انجاز السكن الريفي في المخططين الرباعي الأول والثاني	94
5-2	الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995 - 2000	101
1-3	يبين تطور بعض مؤشرات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	142
2-3	التأثيرات المرتقبة لمشروع التنمية الجوارية الريفية المتكاملة PPDR	153
3-3	عدد المساكن الموزعة خلال الفترة 2000-2004	157
4-3	برنامج توزيع قطاع السكن ما بين 2005-2009	160

161	انجازات البرامج الخماسية للفترة الممتدة بين 2010 - 2014 / 2015 - 2018.	5-3
166	تطور الاستهلاك المالي لقطاع السكن 2002-2016	6-3
171	نسبة الطلب المسجلة على السكن الريفي والحضري خلال الفترة ما بين 2004_2009	7-3
173	تطور توزيع الأراضي المستعملة للزراعة في المناطق الريفية خلال الفترة 2012-2016	8-3
179	تطور عدد سكان الريف في الجزائر 2000-2016	9-3
180	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر 2000-2017	10-3
181	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر 2000-2017	11-3
191	نسبة التحضر في الولاية من 1977 الى غاية 2008	1-4
195	المراقبة التقنية للفلاحين خلال المرحلة 2009-2014	2-4
197	عقود النجاعة المتحصل عليها في ولاية المدية 2009 - 2014	3-4
198	معدل تطور الإنتاج الفلاحي لولاية المدية	4-4
199	توزيع المستثمرات الفلاحية لولاية المدية	5-4

200	السكنات الريفية المنجزة والمسجلة في ولاية المدية ما بين 2009-1999	6-4
205	الإحصائيات الخاصة بتوزيع استثمارات الاستبيان	7-4
205	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	8-4
206	توزيع أفراد العينة حسب السن	9-4
208	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	10-4
209	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	11-4
211	توزيع أفراد العينة حسب استقرارهم في الريف	12-4
212	توزيع أفراد العينة حسب وجود هجرة ريفية	13-4
213	توزيع أفراد العينة حسب حالة الاستقرار في الريف شجعتهم على طلب الاستفادة من البناء الريفي	14-4
214	توزيع أفراد العينة حسب عدد الاعانات المالية كافية لتغطية حجم الطلبات المقدمة	15-4
215	توزيع أفراد العينة حسب قيمة الاعانة المالية كافية لاتمام انجاز سكن	16-4
217	توزيع أفراد العينة حسب الاجراءات الادارية كمرقل لحصولك على الاعانة المالية لبناء مسكن ريفي	17-4

218	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المعرقل	18-4
219	توزيع أفراد العينة حسب رضاهم على هذا النوع من السكن	19-4
220	توزيع أفراد العينة حسب موقع سكن الريفي	20-4
222	توزيع أفراد العينة حسب توفر السكن الريفي الذي استفدت منه على شبكة الكهرباء	21-4
223	توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة الغاز	22-4
224	توزيع أفراد العينة حسب توفر قنوات الصرف الصحي	23-4
225	توزيع أفراد العينة حسب توفر مستوصف	24-4
226	توزيع أفراد العينة حسب توفر الماء الصالح للشرب	25-4
227	توزيع أفراد العينة حسب توفر مدرسة ابتدائية	26-4
228	توزيع أفراد العينة حسب توفر النقل المدرسي	27-4
229	توزيع أفراد العينة حسب توفر الشغل الدائم	28-4
230	توزيع أفراد العينة حسب توفر شبكة طرق معبدة	29-4
231	توزيع أفراد العينة حسب توفر الهاتف وشبكة الانترنت	30-4

232	توزيع أفراد العينة حسب توفر المرافق الترفيهية	31-4
233	توزيع أفراد العينة حسب تقليص عدد السكنات الهشة (الاحواش) في الريف	32-4
234	توزيع أفراد العينة حسب تقليص صيغة البناء الريفي من ازمة السكن لأفراد العائلة.	33-4
235	توزيع أفراد العينة حسب ملكية ارض فلاحية يقوم بخدمتها	34-4
237	توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي تمارسه	35-4
238	توزيع أفراد العينة حسب النشاط الفلاحي الذي يساهم في توفير احتياجات العائلية والفردية	36-4
239	توزيع أفراد العينة الذين يستفدون من الدعم الفلاحي.	37-4
240	توزيع أفراد العينة حسب اهتمام افراد العائلة بالصناعات التقليدية والحرفية والفخارية	38-4
241	توزيع أفراد العينة حسب بيع منتجاتهم في الاسواق المحلية الموجودة على مستوى ولاية المدية	39-4

المخلص

الملخص:

يعتبر تحقيق التنمية المحلية أحد الرهانات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، نتيجة التطورات والتحديات التي تواجه صانع القرار في توفير الخدمات الاجتماعية بكل أشكالها، إذ أن التنمية المحلية تضم كل أطراف ومكونات المجتمع المحلي بما في ذلك المكوّن الريفي الذي له دور في دعم خطط وبرامج التنمية المحلية.

فالبناؤ الريفي يعتبر من الصيغ السكنية ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية في المنظومة التنموية في الجزائر خاصة مع التحديات التي عرفتھا المناطق الريفية. اعتمدت هذه الدراسة على عدة مقاربات لفهم وتحليل العلاقة الموجودة بين السكن الريفي والتنمية المحلية من خلال المشاريع ذات البعد الفلاحي والريفي، فالاهتمام بتنمية المناطق الريفية هو جزء أساسي من التنمية المحلية التي تستهدف توفير الخدمات والمرافق للفرد والمجتمع وفق الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، السياسة السكنية، التنمية الريفية، التجديد الريفي، التنمية الفلاحية، البناء الريفي.

Summary

Achieving local development is considered one of the political, economic and even social challenges, and this is the result of developments and challenges facing the decision maker in providing social services in all its forms, as local development includes all parties and components of the local community, including the rural component that has a role in supporting local development plans and programs

Rural construction is considered one of the housing formulas of social and economic importance in the development system in Algeria, especially with the challenges that the rural areas have known.

This study relied on several approaches to understand and analyze the relationship between rural housing and local development through projects with an agricultural and rural dimension. The interest in developing rural areas is an essential part of local development that aims to provide services and facilities to the individual and society according to the available material and human capabilities.

Keywords: local development, housing policy, rural development, rural renewal, agricultural development, rural construction.

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ف
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للبناء الريفي والتنمية المحلية	20
المبحث الأول : مفهوم السكن في المجتمع الريفي	20
المطلب الأول: خصوصيات المجتمع الريفي	20
المطلب الثاني: المتطلبات التنموية في المناطق الريفية.	26
المطلب الثالث: التعريف اللغوي والاصطلاحي للبناء الريفي.	31
المبحث الثاني: المنظور المفاهيمي والنظري للتنمية المحلية	36
المطلب الاول: تعاريف حول التنمية المحلية	36
المطلب الثاني: أهداف وفواعل التنمية المحلية	43
المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية.	54
المطلب الرابع: علاقة الريف بالتنمية المحلية.	58
خلاصة الفصل الاول	64
الفصل الثاني: السياسة السكنية الريفية في الجزائر	65
المبحث الاول: أبعاد وأهداف السياسة السكنية الريفية في الجزائر	67
المطلب الأول: أبعاد صيغة البناء الريفي في الجزائر	67
المطلب الثاني: أهداف السياسة السكنية الريفية في الجزائر.	70

84	المطلب الثالث : انواع صيغ السياسة السكنية الريفية في الجزائر
88	المبحث الثاني: تطور البناء الريفي في المخططات التنموية 1962-2000.
88	المطلب الأول : السكن الريفي 1954-1962
93	المطلب الثاني : السكن الريفي في المخططات الرباعية (1970 - 1977)
99	المطلب الثالث: السكن الريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية(1989-2000)
104	المبحث الثالث : الادوات المالية والقانونية والمؤسساتية في تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر
104	المطلب الأول: الآليات القانونية لتجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر
108	المطلب الثاني: طرق تمويل صيغة البناء الريفي في الجزائر .
113	المطلب الثالث: مؤسسات وادوات تنفيذ صيغة البناء الريفي في الجزائر
120	خلاصة الفصل الثاني
121	الفصل الثالث: انعكاسات صيغة البناء الريفي في ظل سياسات التنمية المحلية في الجزائر(2000-2018)
123	المبحث الأول: مقومات تجسيد مخططات التنمية المحلية في

	الجزائر .
123	المطلب الأول: المقومات القانونية للتنمية المحلية في الجزائر .
127	المطلب الثاني: تمويل التنمية المحلية في الجزائر
134	المطلب الثالث : دور اللامركزية الإدارية في تجسيد التنمية المحلية
137	المبحث الثاني: السياسات الداعمة للبناء الريفي في ظل البرامج التنموية(2000-2018)
137	المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2006- 2000 PNDAR)
144	المطلب الثاني: برنامج التجديد الريفي والفلاحي 2006-2014.
150	المطلب الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 2009-2018)PPDRI)
153	المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لصيغة البناء الريفي على التنمية المحلية في الجزائر (2000-2018)
153	المطلب الأول: البناء الريفي في ظل البرامج الخماسية(2000-2018).
163	المطلب الثاني: تحديات تجسيد صيغة البناء الريفي في الجزائر .
169	المبحث الرابع: تأثير البناء الريفي على دعم استقرار السكان في المناطق الريفية في الجزائر

169	المطلب الأول: البناء الريفي وإعادة تأهيل المناطق الريفية .
172	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على دعم الاستقرار الريفي.
178	المطلب الثالث: البناء الريفي وتحقيق التوازن التنموي
184	خلاصة الفصل الثالث
185	الفصل الرابع:مكانة صيغة البناء الريفي في برامج التنمية المحلية في ولاية المدية-دراسة ميدانية-
187	المبحث الأول :التعريف بميدان الدراسة
187	المطلب الأول:المقومات الطبيعية والبشرية لولاية المدية
191	المطلب الثاني:البنية التحتية والإمكانات الاقتصادية.
194	المطلب الثالث: آليات دعم التنمية المحلية في ولاية المدية.
200	المطلب الرابع:البناء الريفي في ولاية المدية.
203	المبحث الثاني : منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل المعلومات
203	المطلب الأول: منهج الدراسة وأدوات جمع المعلومات
211	المطلب الثاني: استجابات افراد العينة لاسئلة المتعلقة بطبيعة الاجراءات القانونية والمالية لصيغة البناء الريفي.
220	المطلب الثالث: استجابات افراد العينة لاسئلة المتعلقة بتوفر الخدمات والمرافق في المناطق الريفية
232	المطلب الرابع: المطلب الرابع: استجابة افراد العينة لاسئلة المتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لصيغة البناء الريفي
242	المطلب الخامس: نتائج الدراسة الميدانية

247	خلاصة الفصل الرابع
249	الخاتمة
258	الملاحق
264	قائمة المراجع
286	فهرس الجداول
291	الملخص
293	فهرس المحتويات